وزارة الاقتصاد الوطني
مكتب التنمية الصناعية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

# القطاع الصناعي اللبناني
# نموه ومشاكله

الدكتور عاصم خطاالله
الدكتور سمير خلاط

آب ١٩٦٩

وزارة الاقتصاد الوطنـــي
مكتب التنمية الصناعية
=====

# القطـــاع الصناعـي اللبنانـــــي :

## نمـــو ومشاكلـــــه

338.1
Ap17

تأليـــــف

الدكتور عاصم عطاالله

الدكتور سمير خـلاط

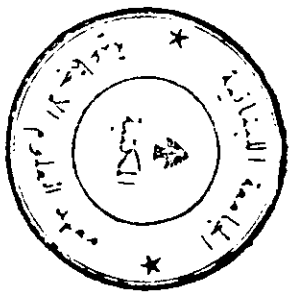

آب ١٩٦٩

الموجـــــز

نحـــة
ـ الموجـــز
ـ المقدمـــة

## لمحة موجزه عن تاريخ الصناعة اللبنانيـــة

ـ ٧ ـ على الرغم من ان الاحصاءات تشير الى وجود عدد من المؤسسات الصناعية في لبنان في اوائل العقد الثاني من هذا القرن ، الا ان جميع الدلائل تشير الى الحقيقة التالية وهي ان الصناعة فـــي لبنان حديثة العهد ولم تستطع حتى الان من ترسيخ اقدامها لانها لا تزال في مرحلة الطفولـــة ، لذلك يجب مضاعفـــة الجهد في سبيل تنظيمهـا وتنميتهـــا .

## الشكل القانوني للمؤسسات الصناعيـــة .

ـ ١١ ـ ان التعداد الصناعي لعام ١٩٥٤ يشير الى ان ٦٠٪ من المؤسسات الصناعية في لبنـــان ذات ملكية فردية بينما ٣٥٪ منها تمتلكها شركات تضامن ، و ٢٪ شركات مغفلة ، و ٢٪ شركات توصيـــة ، و ١٪ انواع اخرى . بينما التعداد الصناعي لعام ١٩٦٤ توزيع المؤسسات على الشكل التالي : ٥٤٪ ملكية فردية ، ٣٧٪ شركات تضامن ، ٣٪ شركات مغفله ، ٥٪ شركات توصية ، و ١٪ انواع اخرى . وعند المقارنـــة نلاحظ انه قد حصل تغير بسيط في التوزيع خلال هذه المدة لصالح تجمع الملكيات على حساب الملكية الفردية وان كانت نسبة هذا التغير زهيدة الا انها يجب ان تشجع من قبل المسؤولين اما بواسطة تنظيمات او اعفاءات ضريبيـــة .

## التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعـــي

ـ ١٥ ـ ولقد تبين لنا التعداد الصناعي لعام ١٩٥٤ ان توزيع النشاط الصناعي قد جاء على النحو التالي : بيروت ٣٨٪ ، جبل لبنان : ٣٢٪ ، لبنان الشمالي : ٢٢٪ ، البقاع : ٢٪ ، لبنان الجنوبـــي : ٥٪ وهذا يعني ان النشاط الصناعي محصور في منطقة واحدة تدعى منطقة بيروت الكبرى وتشمل علـــى مدينة بيروت و نواحي جبل لبنان المتاخمه لبيروت وحصة هذه المنطقة من مجموع النشاط الصناعـــي تقارب حوالي ٧٠٪ . ولقد تبين من تعداد سنة ١٩٦٤ ان هذا التمركز هو في ازدياد مستمر ولقد جاء التوزيع على النحو التالي : بيروت : ٤، ٢٥٪ ، جبل لبنان : ٣، ٥٢٪ ، لبنان الشمالي : ٦، ١٤٪ ، البقاع : ٢، ٣٪ ، لبنان الجنوبي : ٥، ٤٪ . ولقد تطرقنا في بحثنا الى منافع ومضار التمركز الصناعي ، والوسائل التي يجب على الحكومة اتخاذها في هذا الصدد .

أثر حجم المؤسسة الصناعية على انتاجية العامل ، وهل توصلت مؤسساتنا الى الحجم الامثل ؟

— ٣٢ — باعتقادنا ان جزأ هاما من مشكلة الصناعة اللبنانية يمكن تلمسها هنا لان جميع الدلائل تشير ان حجم المؤسسة الصناعية في لبنان لا يزال صغيرا اذ ان متوسط عدد المستخدمين من قبل هذه المؤسسة لا يزيد عن ٢٠ مستخدما كما ان متوسط الرساميل الثابتة المستخدمه من قبل المؤسسة لا يزيد عن ١٩٠،٠٠٠ ليرة لبنانية . ولقد اشارت تحليلاتنا ان انتاجية العامل تعتمد جدا على حجم المؤسسة ، اذ انها تزداد كلما كبر حجم المؤسسة . لذلك يجب على المؤسسات ان تسير شوطا بعيدا لكي تصل الى الحجم الامثل حيث يمكنها ان تنتج باقل التكاليف .

المعدل الوسطي لنمو الانتاج والعمالة وانتاجية العامل في السنة خلال الفترة ١٩٥٤ — ١٩٦٤ .

— ٣٣ — لقد وجدنا ان الانتاج الصناعي اللبناني قد نما خلال هذه الفترة بمعدل سنوي بسيط قدره ٣،٥٧٪ وهنالك صناعات قد سجلت معدلات نمو سلبية او بطيئة نخص منها صناعتي الاغذية والنسيج ، وهنالك صناعات عديدة سجلت معدلات نمو عالية ونخص منها صناعة الورق ، والخشب ، والطباعة والنشر . ونسبة النمو هذه تعد متواضعة جدا وغير مشجعة .

اما المعدل الوسطي لنمو العماله في السنة فقد كانت ١،٨٤٪ وهذا يبين ان عدد العمال الصناعيين الذين ينضمون الى القطاع الصناعي كل عام ضئيل جدا ، ولقد دلت دراستنا ان صناعتي المواد الغذائية والنسيج قد سرحت عدد غير قليل من عمالها خلال هذه الفترة .

اما المعدل الوسطي لنمو انتاجية العامل في السنة فقد كانت ١،٧٪ وهذه النسبة لا بأس بها ولكنها في الاغلب نتيجة انخفاض نسبة نمو العماله بالنسبة لنمو الانتاج في اغلب الصناعات .

تقدير القيمة الانتاجية للرساميل الثابتة المستثمرة في الصناعة اللبنانية وتطور نموها في مختلف الصناعات في الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤ .

— ٣٤ — نظرا لعدم توفر احصاءات صحيحة ومعتمدة لقيمة الرساميل المستثمرة في القطاع الصناعي لذلك اضطررنا الى استخدام الدالة الانتاجية لتقدير قيمة الرساميل الفعلية المستثمرة . فلقد تبين لنا ان قيمة الرساميل الثابتة المستثمرة في القطاع الصناعي لعام ١٩٥٤ تبلغ ٢٦٠ مليون ليرة لبنانية بينما كانت لعام ١٩٦٤ ٥٧٠ مليون ليرة لبنانية . وبذلك يكون المعدل الوسطي لنمو الرساميل في السنة ٨،٥٥٪ . ونلاحظ ان نسبة النمو تختلف من صناعة الى اخرى على شكل مشابه لما رأينا سابقا عندما تحدثنا عن نسبة نمو الانتاج . وتعد هذه النسبة زهيدة وغير مشجعة لكي تجعل القطاع الصناعي يزيد من حصته من الدخل القومي .

.../...

نسبة الرساميل الثابتة للانتاج في مختلف الصناعات اللبنانية •

— ٤٥ — عند حصولنا على نسبة الرساميل الثابتة للانتاج يمكننا تحديد العلاقة بين التثمير والانتاج ولقد كانت نسبة الرساميل الثابتة للانتاج ١،٦٨ في عام ١٩٥٤ اى ان الصناعة اللبنانية تحتاج لتوظيف ١،٦٨ ليرة لبنانية في المعدات والآلات لكي تستطيع ان تزيد سنويا في انتاجها بليره واحده •ولقد ارتفعت هذه النسبه الى ١،٨٢ في عام ١٩٦٤ • وهذه النسبة تختلف من صناعة الى اخرى وذلك بحسب التكنولوجيا التي تتطلبها هذه الصناعات •

حصص الرواتب والاجور والربح والفائدة من قيمة الانتاج الصناعي •

— ٤٩ — لقد رأينا من المفيد تحديد حصة كل من الرواتب والاجور وحصة الرساميل من الانتاج الصناعي لكي نقارنها مع البلدان الاخرى • فلقد وجدنا ان حصة الرواتب والاجور لعام ١٩٥٤ كانت ٠،٣١ ولقد ارتفعت الى ٠،٣٨ في عام ١٩٦٤ ، بينما كانت حصة الرساميل في عام ١٩٥٤ : ٠،٦٩ • ولقد تدنت الى ٠،٦٢ في عام ١٩٦٤ • نلاحظ اذا ان حصة حصة الرواتب والاجور ترتفع على حساب حصة الرساميل •

الرواتب والاجور ونسبة نموها في السنة •

— ٥٢ — لقد ارتفعت نسبة الرواتب والاجور بمعدل بسيط قدره ٢،٦٦ في السنة ولكن نلاحظ ان نسبة الارتفاع كانت تختلف من صناعة الى اخرى ولقد حققت اعلى نسبة الصناعات التي تتمتع بمستوى عال للاجور اذا قيست بالصناعات الاخرى •

مكننة المؤسسات الصناعية ونسبة نموها في مختلف الصناعات •

— ٥٧ — كان لا بد من معرفة مكننة المؤسسات الصناعية اما بايجاد عدد الاحصنة المستخدمة من قبل العامل او عدد الاحصنه المستخدمه من قبل المؤسسة الصناعية لكي نحدد الطريق التي تسير عليه المؤسسات الصناعية في طريق المكننة والتحديث • وكل الدلائل تشير ان المؤسسات الصناعية تسير سيرا حثيثا في استخدام معدات ضخمه ومعقدة • فلقد ارتفع معدل الاحصنة المستخدمه من قبل العامل من ١،٤١ في عام ١٩٥٤ الى ٣،٥٧ في عام ١٩٦٤ • كذلك بالنسبة الى عدد الاحصنة المستخدمه من قبل المؤسسة الصناعية فقد ارتفع معدل الاحصنة من ٦، ٢٣ في عام ١٩٥٤ الى ٧٠ في عام ١٩٦٤ اى بنسبة بسيطه قدرها ٥،١١٪ في السنة • وهذا يشرح بوضوح التدني في نسبة نمو العمالة في القطاع الصناعي •

.../...

نسبة القيمة المضافة بالنسبة للمبيعات لجميع الصناعات اللبنانيـــة •

— ٦١ — نظرا لاعتماد معظم الصناعات اللبنانية الى مواد نصف مصنعه تستورد من الخارج ، لذلـــك نتوقع تدني نسبة القيمة المضافة في اغلب الصناعات • فلقد بلغت هذه النسبة في عام ١٩٦٤ ٣٦٪ من قيمة المبيعـــــات •

التركيب البنيوى للقطاع الصناعـــي •

— ٦٣ — لقد طرأ بعض التغير في حصة بعض الصناعات بالنسبة للانتاج الصناعي خلال الفترة مـــا بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤ • فهنالك عدد من الصناعات التي تدنت حصصها بالنسبة لمجموع الانتـاج ونخص منها صناعتي الاغذية والنسيج ، بينما نجد عددا اخر من الصناعات التي زادت حصصها ونخص منها صناعتي الطباعة والنشر والورق • وعلى وجه الاجمال فان هذا التغير لم يحدث اى تحول جذرى في التركيب العام للصناعة اللبنانيـــة •

المستوردات الصناعيـــــة

— ٦٧ — نظرا لعدم توفر الموارد الطبيعية التي تحتاج اليها الصناعة من المواد الخام ، نلاحظ ان الصناعة اللبنانية تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد السلع الترسملية والسلع الوسيطة والخامـــات والمواد الاولية • وتشير الاحصاءات للفترة ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ان حوالي ثلث مجمل المستوردات اللبنانية تذهب للاغراض الصناعية ، وان المستوردات الصناعية خلال هذه الفترة قد سجلت معدل نمو يزيد عن ١٢٪ في السنة • وتشكل السلع الترسملية حوالي ١٥٪ من مجمل المستوردات الصناعية بينما تشكل السلع الوسيطة حوالي ٦١٪ ، اما المواد الخام فان نسبتها كانت ٢٤٪ •

الصادرات الصناعيـــة اللبنانيـــة

— ٧٠ — لقد سجلت الصادرات الصناعية اللبنانية نسبة نمو مرتفعة ، فقد كانت قيمة الصادرات الصناعية عام ١٩٦١ حوالي ١٨،٥ مليون ليرة لبنانية فاصبحت عام ١٩٦٨ حوالي ١٢٩ مليون ليرة لبنانية اى ان الصادرات الصناعية اللبنانية حققت نسبة نمو تزيد عن ٢٢٪ • وبذلك استطاعت الصادرات الصناعية من رفع حصتها من ١٥٪ الى ٢٢٪ من مجمل الصادرات اللبنانيـــة •

بعض المشاكل التي تواجـه القطاع الصناعـــي •

— ٧٥ — نتيجة لزياراتنا لعدد من الصناعات اللبنانية ، استطعنا تأكيد بعض المشاكل الذى بينها تحليلنا للتصداين الصناعيين • ولقد صنفنا هذه المشاكل تحت ثلاثة اقسام رئيسيـــة :

.../...

- ٧٥ - ١ - المشاكل والصعوبات الناتجة عن طبيعة البلد ووضعه الجغرافي :

أ - صغر السوق المحلي

ب - عدم توفر المواد الخام .

ج - بلد قائم على التجارة والسياحة لا يشجع القيام بانشاء صناعات فيه .

د - نتيجة لسياسة الباب المفتوح اصبح الانتاج المحلي غير قادر على ارضاء رغبات المواطنين .

هـ - بلد صغير لا يمكنه من املاء شروط عند عقد الاتفاقيات التجارية .

٢ - المشاكل والصعوبات الناتجة عن عدم وجود سياسة صناعية وضعف الجهاز المسؤول .

٧٩

أ - عدم وجود تشريع مستقر قائم على أسس علمية فيما يخص الحماية الجمركية .

ب - عدم وجود سياسة واضحة ومحددة بخصوص انشاء المصانع الجديدة .

ج - عدم وجود مواصفات صناعية تجبر الصناعيين التقيد بها .

هـ - عدم وجود مؤسسات مالية قادرة على مد المشاريع الصناعية بقروض طويلة الاجل .

و - عدم توفر مدارس مهنية كافية تزود القطاع الصناعي بالعناصر البشرية المؤهلة والكفوءة .

ح - الاجازة المسبقة على استيراد الآلات والمعدات الصناعية .

ط - المجمعات الصناعية .

٣ - المشاكل الناتجة عن مسلك بعض الصناعيين .

٨٦

أ - ينقصه الابداع وتتحكم بالاغلبية روح التقليد .

ب - لا تزال تتقسمهم العقلية الصناعية الداعية للربح القليل والانتاج الكبير على المدى البعيد .

ج - لا يهتم بالقيام بدراسة حول جدوى وربحية المشروع الذي ينوى تحقيقه .

د - عدم اهتمامه الكافي بجودة الانتاج .

هـ - عدم استخدام الصناعي اللبناني للعناصر البشرية المؤهلة .

و - ان الصناعي اللبناني يستثمر أموالا اكثر من مثيله الاوروبي للحصول على نفس كمية الانتاج .

.../...

## المقدمـــــــة

على الرغم من كل ما كتب عن القطاع الصناعي وتطوره حتى الان ، يبقى هذا القطاع بأمس الحاجـــة الى دراسة موضوعية مبنية على الارقام لا على التقديرات والتمنيات. ولقد ظهر هذا النقص جليا عنـــد انعقاد مؤتمر الانماء والتصنيع في لبنان الذى نظم تحت اشراف ندوة الدراسات الانمائية ، فانـــه على الرغم من العديد من الدراسات والخطب القيمة التي القيت في هذا المؤتمر فان معظمها لـــم تعتمد الارقام والاحصاءات الحقيقية لتبين تطور ونمو القطاع الصناعي في لبنان ،

انطلاقا من هذه الحاجة الماسة الى دراسة تحليلية لتطور الاقطاع الصناعي في لبنان ، فقد ارتأينا وبسبب عدم وجود الاحصاءات السنوية الصحيحة والحقيقية عن هذا القطاع اعتماد التعدادين الصناعيين لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ كقاعدة اساسية لجميع المعلومات التي تحتاجها دراستنا. لذلك فـــان الفترة التي سوف تعتمدها هذه الدراسة هي التي تمتد ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤. اى دراستنا تعـد قديمة حسب اى تعريف لاننا الان في منتصف عام ١٩٦٨ بينما هذه الدراسة تفصلنا عن واقعنا بفترة تزيد عن الاربع سنوات. ولكن لعدم وجود اية دراسة احصائية عن تطور القطاع الصناعي في لبنـــان ، اضف الى ذلك انعدام اية احصاءات سنوية عن هذا القطاع فان اية دراسة احصائية يمكن اعتبارهـــا متعذرة الان قبل انجاز تعداد صناعي جديد . لذلك رأينـا ان هذه الدراسة وان جاءت متأخـــرة فانها لا تزال ذات فائـــدة.

ان المؤسسة الصناعية ، بحسب تعريف هذين التعدادين الصناعيين ، تستخدم خمسة اجراء واكثر، لذلك نرى ان عددا كبيرا من المؤسسات الحرفية التي تستخدم اجراء اقل من خمسة لم تدخل فـــي هذين التعدادين. وهذا مما جعل البعض ينتقدون هذا الاسلوب اذ ان ذلك ينتج عنه تقليـــل من اهمية القطاع الصناعي من حيث عدد المؤسسات القائمة وعدد الاجراء المستخدمين والقيمـــة المضافـــة.

ولكن اذا نظرنا الى تعريف المؤسسة الصناعية في المرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ والخاص بتنظيم الصناعة وتنميتها نراه يضع شروطا اقسى عند تعريف المؤسسة الصناعية اذ انه يعتبر مصنعا كـــل مؤسسة تستعمل قوة آلية ويعمل فيها خمسة اجراء فما فوق وتتجاوز قيمة الآلات والمعدات فيهـــا خمسيـــن الـــف ليرة لبنانيـــة.

.../...

فاذا اردنا التميز بين الصناعات والحرف نرى ان التعداديين الصناعيين قد اشتملا على جميع المؤسسات الصناعية حتى وبعض المؤسسات الحرفية القائمة في لبنان لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤. لانه باعتقادنا ان المؤسسات التي تستخدم اقل من خمسة اجراء هي على الاغلب مؤسسات حرفية. لذلك نرى ان التعداديين الصناعيين ان احدثا اى تحيز في الاحصاءات فان هذا التحيز كان نتيجة المبالغة في عدد المؤسسات الصناعية بدلا من تقليلها هذا ،اذا اخذنا بعين الاعتبار تعريف المؤسسة الصناعية المبين في المرسوم الاشتراعي رقم ٢٠.

ونظرا للنواقص العديدة سواء في عدم توفر الاحصاءات اللازمة او الدراسات والمعلومات الضرورية ، فاننا اضطررنا الى اعتماد بعض الافتراضات وبعض الاساليب العلمية لتسهيل مهمتنا في التغلب على بعض هذه النواقص. لذلك فاننا على علم تام من ان هذه الافتراضات التي اعتمدناها قد تسبب بعض التحيز في النتائج التي حصلنا عليها ، ولكن لولاها لما استطعنا تخطي العقبات ولما توصلنا الى اية نتيجة.

وهدفنا من هذه الدراسة فضلا عن الوصول الى الحقيقة بواسطة الطرق العلمية هو استثارة الصناعيين والمسؤولين عن هذا القطاع. وبدء الحوار معهم بصورة موضوعية سليمة بعيدة كل البعد عن الاتجال والعاطفة ، وتكون من نتائجها قيام دراسات عميقة عن اوضاع الصناعات القائمة والجديدة في لبنان.

.../...

## لمحة موجزه عن تاريخ الصناعة اللبنانية.

ان الصناعة اللبنانية حديثة العهد ، وان ما تشير اليه الاحصاءات ان عدد المؤسسات الصناعية في لبنان قبل سنة ١٩١٨ كان لا يتجاوز ٢٧٩ مؤسسة صناعية ، ٧٥٪ من مجموع هذه المؤسسات كانت تختص بالمواد الغذائية والاحذية والطبوسات ، و ٥٪ منها تختص بالمحاصيل المنجميه غير المعدنيه والاخشاب والمفروشات ، و ٢٪ منها تختص بالصناعات المعدنيه والهندسية و ١٪ فقط تختص بانتاج المواد الكيماويه والمطاط ، و ١٢٪ فكانت تنتج سلعا متفرقة.

ونرى انه خلال العشرة سنوات التي تلت سنة ١٩١٨ تأسست ١٨٦ مؤسسة صناعية اخرى وان ٦٨٪ من هذه المؤسسات كانت تختص بانتاج المواد الغذائية والاحذية والطبوسات و ١٣٪ تختص بانتاج المحاصيل المنجميه غير المعدنيه والاخشاب والمفروشات و ٧٪ منها تختص بانتاج السلع المعدنيه والهندسية و ١٪ تختص بانتاج المواد الكيماويه والمطاط اما المؤسسات المتبقية وتشكل حوالي ١١٪ فكانت تنتج سلعا متفرقة.

وفي العقد الذى تلا سنة ١٩٢٩ تأسست ٣٤٠ مؤسسة صناعية اخرى ٥٠ منها كانت تختص بالمواد الغذائية والاحذية والطبوسات ، والجدير ملاحظته ان حصة هذه المجموعة قد انخفضت من ٧٥٪ الى ٥٠٪. وذلك في خلال مدة لا تتجاوز العشرة سنوات. وان حوالي ١٧٪ من هذه المؤسسات كانت تختص بانتاج المحاصيل المنجميه غير المعدنيه والاخشاب والمفروشات وهنا نلاحظ تغيرا كبيرا في التركيب الصناعي فقد ارتفعت حصة هذه الصناعات من المجموع العام من ٥٪ الى ١٧٪ وهذا لا شك يعد تغييرا كبيرا اذا اخذنا بعين الاعتبار قصر المدة التي حصل فيه هذا التغير ، و ١٦٪ من هذه المؤسسات فقد كانت تختص بانتاج الصناعات المعدنية والهندسية وهنا نلاحظ ايضا تغييرا كبيرا في حصة هذه الصناعات من مجموع الصناعات فقد ارتفعت حصة هذه الصناعات من ٢٪ الى ١٦٪ في مدة لا تتعدى العشرة سنوات و ٢٪ من هذه الصناعات فقد كانت تختص بصناعة المواد الكيماويه والمطاط. اما الصناعات المتبقية وكانت تشكل حوالي ١٥٪ فكانت تنتج سلعا متفرقة.

وفي الخمسة سنوات التي تلت سنة ١٩٣٩ تأسست ٢٢٠ مؤسسة صناعية اخرى ٤٧٪ منها كانت تختص بالمواد الغذائية والاحذية والطبوسات ونلاحظ هنا ان حصة هذه الصناعات لا تزال تظهر نقصا باهميتها و ٢٥٪ من هذه المؤسسات كانت تختص بانتاج المحاصيل المنجمية غير المعدنية والاخشاب والمفروشات ونلاحظ ان هذه الصناعات تزيد من اهميتها سنة بعد سنة ، و ١١٪ تختص بانتاج الصناعات المعدنية والهندسية و ٣٪ تختص بانتاج المواد الكيماويه والمطاط، اما المؤسسات المتبقية وكانت تشكل حوالي ١٥٪ فكانت تنتج سلعا متفرقة.

.../...

وفي الخمسة سنوات التي تلت سنة ١٩٤٥ فقد تأسست ٣٨١ مؤسسة صناعية اخرى ٤٥٪ منها كانت تختص بصناعة المواد الغذائية والاحذية والملبوسات و ٢٨٪ منها تختص بانتاج المحاصيل المنجميه غير المعدنية والاخشاب والمفروشات و ٩٪ منها تختص بانتاج الصناعات المعدنية والهندسية و ٤٪ منها تختص بانتاج المواد الكيماويه والصلال، اما المؤسسات الباقية وتشكل حوالي ١٤٪ فكانت تنتج سلعا متفرقة.

اما في الخمس سنوات التي تلت ١٩٥٠ تأسست ٣١٦ مؤسسة صناعية اخرى ٤٦٪ منها كانت تختص بانتاج المواد الغذائية والاحذية والملبوسات و ٢٨٪ تختص بانتاج المحاصيل المنجميه غير المعدنية والاخشاب والمفروشات و ٩٪ تختص بانتاج الصناعات المعدنية والهندسية و ٢٪ تختص بانتاج المواد الكيماويه والصلال، اما المؤسسات المتبقية والتي تشكل حوالي ١٥٪ فكانت تنتج سلعا متفرقة.

من هذه اللمحة الموجزه عن الصناعة اللبنانية يمكننا القول انه قد طرأ تغير ظاهر على التركيب البنيوي للصناعة في لبنان خلال هذه الفترة التي تعد مرحلة الطفولة بالنسبة للصناعة اللبنانية. وانه على الرغم من عدم وجود اية احصاءات عن القيمة المضافة وعدد العمال وقيمة البيع وغيرها، فانه يمكننا اعتبار عدد المؤسسات كمؤشر ودليل على تطور ونمو الصناعة في لبنان خلال الفترة ما بين ١٩١٨ و ١٩٥٤.

فلقد تبين لنا ان حصة المؤسسات التي تختص بانتاج المواد الغذائية والاحذية والملبوسات والتي كانت تشكل حوالي ٧٥٪ من جميع المؤسسات الصناعية في ذلك الوقت قد انخفض وبصورة واضحة الى ٥٤٪ من مجموع المؤسسات القائمة حتى سنة ١٩٥٤ وقد تتابع هذا الانخفاض الى ٤٤٪ من مجموع المؤسسات القائمة في عام ١٩٦٤.

اما حصة الصناعات التي كانت تختص بانتاج المحاصيل المنجميه غير المعدنيه والاخشاب والمفروشات فقد كانت لا تتجاوز ٥٪ من مجموع المؤسسات سنة ١٩١٨ تراجعا قد ارتفعت الى ٢١٪ من مجموع المؤسسات القائمة سنة ١٩٥٤ ولقد وصلت حصتها الى ٢٩٪ من مجموع المؤسسات الصناعية القائمه لسنة ١٩٦٤.

ونلاحظ ان حصة المؤسسات التي كانت تختص بالصناعات المعدنية والهندسية كانت لا تتجاوز ٢٪ سنة ١٩١٨ من مجموع المؤسسات القائمة فقد ارتفعت حصتها الى ٨٪ من مجموع المؤسسات القائمة في ١٩٥٤ لكن نسبة النمو هذه لم تستمر بل تراجعا سجلت بعض التأخر في سنة ١٩٦٤ اذ ان حصة هذه الصناعات تقلصت الى ٧٪ من مجموع المؤسسات القائمة.

اما المؤسسات التي كانت تختص بانتاج المواد الكيماويه والصلب فقد كانت حصتها لا تتجاوز ١٪ من مجموع المؤسسات القائمة في سنة ١٩١٨ نلاحظ ان هذه الصناعات لم تنم كالصناعات الاخرى اذ ان حصتها ارتفعت الى ٢٪ فقط في سنة ١٩٥٤ واصبحت ٣٪ في سنة ١٩٦٤ • وهنا تجدر الاشارة الى الحقيقة التالية وهي ان صناعة البترول والتي يجب ان تدرج تحت الصناعات الكيماويه غير ان التعداد الصناعي لعام ١٩٥٤ قد ادرجها مع الصناعات المنجميه غير المعدنيه وهذا لا شك احد الاسباب التي سببت في انخفاض حصة هذه الصناعات من مجموع الصناعات اللبنانيـة •

فاذا اخذنا المعدل الوسطي للمؤسسات الصناعية التي تأسست سنويا في لبنان خلال الفترة ما بين ١٩١٨ و ١٩٦٤ لرأينا انها لا تتجاوز ٤٠ مؤسسة صناعية • غير اننا نرى ان متوسط عدد المؤسسات التي تأسست خلال الفترة ١٩٤٥ و ١٩٥٥ يفوق المعدل الوسطي العام ولكن نلاحظ ان عدد المؤسسات التي تأسست خلال الفترة ما بيـن ١٩٥٤ و ١٩٦٤ كان دون المعدل الوسطي العام •

| الصناعة | عدد المؤسسات الصناعية حسب تاريخ تأسيسها | | | | | | المجموع حتى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قبل ١٩١٨ | ١٩١٩ - ١٩٢٨ | ١٩٢٩ - ١٩٣٨ | ١٩٣٩ - ١٩٤٥ | ١٩٤٦ - ١٩٥٠ | ١٩٥١ - ١٩٥٥ | ١٩٦٤ | |
| المواد الغذائية | ١٩٤ | ٩٤ | ١٠٥ | ٤٥ | | ٤٠ | ٤٩١ | |
| المشروبات | ١٢ | ١٩ | ١٠ | ١٣ | ١٣ | ٧ | ٤٣ | |
| التبغ | — | — | ٣ | — | — | — | ١ | |
| النسيج | ٨ | ٥ | ٢٠ | ١٥ | ٢٦ | ٢٦ | ١٢١ | |
| الاحذية والملبوسات | ٦ | ١١ | ٣٧ | ٣٦ | ٥٩ | ٩٦ | ٢٧٤ | |
| المفروشات | ٧ | ١٤ | ٣٤ | ٣١ | ٤٢ | ٤٠ | ٢٣٠ | |
| الخشب والفلين | ٢ | ١ | ٢٢ | ٦ | ٢٢ | ١٨ | ٨٢ | |
| الورق | — | — | ٣ | — | ٣ | ٦ | ٣٦ | |
| الطباعة والنشر | ١٩ | ٨ | ٢١ | ٨ | ٢٢ | ٣٠ | ١٨٥ | |
| الجلود | ١٠ | ٤ | ١٣ | ٧ | ٥ | ٦ | ٥٤ | |
| المطاط | — | — | ١ | ٢ | ٥ | ٧ | ١٤ | |
| المواد الكيماويه | ٣ | ٣ | ٩ | ٥ | ١٣ | ٣ | ٥٤ | |
| البترول | — | — | — | — | — | — | ٧ | |
| المواد المنجميه والمعدنيه | ٦ | ١١ | ٢٢ | ١٩ | ٤٣ | ٥٢ | ٣٠٢ | |
| السلع المعدنيه الرئيسيه | — | — | — | — | ٢ | ١ | ٣ | |
| الآلات عدا معدات النقل | ٤ | ١٢ | ٢٢ | ١٧ | ٢٣ | ٢٤ | ١٢٢ | |
| الاجهزة الكهربائية | ١ | ٢ | ٣ | ٦ | ٧ | ٤ | ١٢ | |
| اجهزة والمعدات الكهربائية | — | — | ٢ | ١ | ٤ | ٣ | ١٧ | |
| معدات النقل | ١ | — | ٣ | ١ | ١ | ٤ | ٤ | |
| الصناعات المتفرقة | ٦ | ٣ | ١٠ | ٤ | ١١ | ٩ | ٤٧ | |
| المجموع | ٢٧٩ | ١٨٧ | ٣٤٠ | ٢٢٠ | ٣٨١ | ٢٨٦ | ٢٠٩٩ | |
| | | | | | | ١٧٩٣ | ٣٠٦ | |

## الشكل القانونـــي للمؤســـــات الصناعيـــــة ٠

لقد اشتمل التعداد الصناعي لعام ١٩٥٤ كل مؤسسة صناعية يعمل فيها خمسة اجراء او اكثر٠ وحسب هذا التعريف فلقد اشتمل هذا التعداد على ١٧٩٢ مؤسسة صناعية ، مقسمين على الشكل القانونـــي التالي المبين في الجدول ادنـــاه ٠

وحسب هذا الجدول يتبين ان حوالي ٦٠٪ من المؤسسات الصناعية هي مؤسسات ذات ملكية فردية وان حوالي ٣٥٪ منها كانت شركات تضامن و ٢٪ فقط شركات مغفله و ٢٪ شركات توصية و ١٪ انـــواع اخـــــرى٠

وهذا يبين بشكل تا لع ان نسبة عالية من مؤسساتنا الصناعية ذات ملكية فردية اى ان معظم هـــذه المؤسسات نتيجة عمل فردى وشخصي وغالبا ما تحمل هذه المؤسسات اسم هذا الشخص الذى اسسها ٠ وبذلك تكون عرضة الى احتمالات عديدة اهمها ، انها لا تستضين بخبرة غيره بالشؤون الاداريـــــة والصناعية وثانيا انها ترتبط مع حياته الفردية فتزدهر اثناء شبابه وتشيخ وتموت مع شيخوخته هذه هـي القاعدة ولكن هنالك بعض الحالات الاستثنائية وعادة تظهر بان يبرز احد الابناء من له رغبة متابعـــة عمل ابيه ويتابع السير في العمـــــل ٠

هكذا كانت حالة المؤسسات الصناعية من الوجهة القانونية لعام ١٩٥٤ ، ولكن خلال الفترة ما بيـن ١٩٥٤ و ١٩٦٤ حدثت بعض التغيرات الدافيقة على الوضع٠ فقد دلت نتائج التعداد الصناعـــــي لعام ١٩٦٤ ان عدد المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها خمسة اجراء واكثر كانت ٢٠٩٩ مؤسســـــة صناعية ، اى ان نسبة نمو المؤسسات من الناحية العديدة خلال العشرة سنوات كانت ١٧٪ او حوالـــي ٣٠ مؤسسة صناعيـة في السنة٠

والجدير ذكره انه على الرغم من ان نسبة نمو المؤسسات الصناعية خلال العشرة سنوات كانت ١٧٪ مع ان نسبة نمو المؤسسات الصناعية ذات الملكية الفردية كانت اقل من المعدل العام ، اذ ان هـــذه النسبة لم تتجاوز ٥٪ خلال العشرة سنوات وبذلك نلاحظ ان حصة الشركات ذات الملكية الفرديـــــة قد انخفضت من ٦٠٪ لعام ١٩٥٤ الى ٥٤٪ لعام ١٩٦٤ وهذا حدث كبير ومشجع خصوصا اذا علمنـــا ان معظم المؤسسات ذات الملكية الفردية هي مؤسسات صغيرة وتعتمد في ادارتها وتمويلها علـــى النشاط الفردى٠

## الشكل القانوني للمؤسسات الصناعية
## لعام ١٩٥٤

| نوع الصناعة | عدد المؤسسات | ملكية فردية | شركة تضامن | شركة مغفله | شركة توصية | انواع اخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائيه | ٥٥٤ | ٣٨٩ | ١٥٠ | ١١ | ٤ | — |
| المشروبات | ٧٤ | ٤٦ | ٢١ | ٥ | ١ | — |
| التبغ | ٣ | — | — | — | — | — |
| النسيج | ١١٣ | ٤٩ | ٥٨ | ٤ | ٢ | = |
| الاحذية والملبوسات | ٢٤٥ | ١٦٥ | ٨٠ | — | — | — |
| الخشب والفلين | ٧١ | ٤٣ | ٢٧ | — | ١ | — |
| المفروشات | ١٦٨ | ١١١ | ٥٥ | — | ١ | ١ |
| الورق | ١٦ | ٥ | ٨ | ٢ | ١ | — |
| الطباعة والنشر | ١٠٨ | ٦١ | ٤٢ | — | ٢ | ٣ |
| الجلود | ٤٥ | ٢١ | ٢٤ | — | — | — |
| المطاط | ١٥ | ٧ | ٦ | ١ | ١ | — |
| المواد الكيماويه | ٣٧ | ١٨ | ١٤ | ٣ | ٢ | — |
| البترول والمواد المنجميه غير المعدنيه | ١٥٣ | ٦٩ | ٧٢ | ٣ | ٨ | ٤ |
| السلع الرئيسيه | ٣ | ٣ | — | — | — | — |
| الآلات عدا النقل | ١٠٢ | ٥١ | ٤٣ | ٥ | ٢ | ١ |
| عدا الكهربا | ٢٣ | ١٣ | ٩ | — | ١ | — |
| الكهربا | ١٠ | ٧ | ٣ | — | — | — |
| النقل | ١٠ | ٦ | ٣ | — | — | — |
| الصناعات المتفرقة | ٤٣ | ١٧ | ٢٣ | ٢ | — | — |
| المجموع | ١٧٩٣ | ١٠٨١ | ٦٢٨ | ٣٩ | ٢٨ | ٧ |
| النسب المئوية | ٪١٠٠ | ٪٦٠ | ٪٣٥ | ٪٢ | ٪٢ | ٪١ |

اضف الى هذه الظاهرة ، هنالك ظاهرة ثانية تستحق الذكر والانتباه وهي ان نسبة نمو شركات التضامن كانت اعلى من المعدل العام لنمو المؤسسات ، فلقد ارتفع عدد هذه الشركات من ٦٣٨ شركة في عام ١٩٥٤ او ٣٥٪ من مجموع الشركات الى ٧٧٦ شركة في عام ١٩٦٤ او ٣٧٪ من المجموع العام . وهذه الظاهرة دليل مشجع ايضا اذا استمرت في الارتفاع .

ومن الملاحظ ايضا ان نسبة نمو الشركات المغفله خلال هذه المدة كان مرتفعا عن المستوى العام لنمو الشركات . فبينما كان عدد هذه الشركات في عام ١٩٥٤ لا يتجاوز ٣٩ شركة او حوالي ٢٪ من المجموع العام اصبح عددها سنة ١٩٦٤ ١١ شركة او ٣٪ من المجموع العام . يلاحظ ان عدد الشركات المغفله لا تزال نسبتها زهيدة بالنسبة لبقية المؤسسات الصناعية . ولكن ليس من العدل مقارنة شركة مغفله بمؤسسة ملكية فردية لان الاولى عادة تكون اكبر وذات اهمية من ناحية النشاط الصناعي التي تقوم فيه .

ومن الملاحظ ايضا ان شركات التوصية قد نمت بنسبة كبيرة خلال العشرة سنوات ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤ اذ ان عددها ازداد بنسبة ثلاثة اضعاف ونصف ، وهذه ظاهرة جديرة بالاهتمام والتشجيع فبينما كان عدد شركات التوصية لا يتجاوز ٢٨ مؤسسة او ٢٪ في عام ١٩٥٤ اصبح عددها ٩٨ مؤسسة او ٥٪ من المجموع العام ١٩٦٤ .

كل هذه الظواهر تشير الى شيئين رئيسيين :

١ — الميل الى الاعتقاد ان المشاريع الصناعية لا تقوم على مجهود فرد معين تموت بموته بل تنمو وتزدهر عند تكتل عدد من رجال الاعمال والرساميل وبذلك يمكن توزيع الصلاحيات والمسؤولية الادارية والمالية والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص في الحقل الصناعي .

٢ — اما الظاهرة الثانية فهي ولا شك تستتبع من الظاهرة الاولى وهي ان الجهد الفردي على العموم يكون محدودا وضيق بينما الجهد الجماعي في الحقل الصناعي يميل الى رفع الحجم المتوسط للمؤسسة الصناعية .

ان كلتا الظاهرتين اذا ما استمرتا وتوطدتا فانهما بدون شك سوف يضيفان الصحة والعافية على الصناعة اللبنانية ويعبدان الطريق لها لكي تسير على طريق علمي صحيح . ولكن كما تبين لنا ان التقدم الذي احرزته الصناعة اللبنانية في هذا المجال بطيء ، لذلك يجب على السلطات المسؤولة ان تشجع ذلك بسن التشريعات التنظيمية في الحقل الصناعي لكي نحصل على احسن النتائج باقل وقت ممكن وباقل التكاليف .

الشكل القانوني للمؤسسات الصناعية لعام ١٩٦٤.

| نوع الصناعة | عدد المؤسسات | ملكية فردية | شركة تضامن | شركة مغفلة | شركة توصية | انواع اخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | ٤٩١ | ٣٢٥ | ١٥١ | ٦ | ١٧ | ٢ |
| المشروبات | ٤٣ | ٢٢ | ١٢ | ١ | ٨ | — |
| التبغ | ١ | — | — | — | — | — |
| النسيج | ١٢١ | ٥١ | ٥٧ | ٥ | ٨ | — |
| الاحذية والملبوسات | ٢٧٤ | ١٧١ | ٩٢ | ٦ | ٤ | — |
| الخشب والفلين | ٨٢ | ٤٨ | ٣٠ | — | ٣ | — |
| المفروشات | ٢٣٠ | ١٢٠ | ٨٩ | ٧ | ٢ | ٢ |
| الورق | ٣٦ | ١٢ | ١٧ | ٢ | ٥ | — |
| الطباعة والنشر | ١٨٥ | ٨٢ | ٧٢ | ١ | ١٤ | ٧ |
| الجلود | ٥٤ | ٢٩ | ٢٥ | — | — | — |
| المطاط | ١٤ | ٧ | ٦ | ١ | — | — |
| المواد الكيماوية | ٥٤ | ١٨ | ١٧ | ٦ | ١٠ | ٣ |
| البترول | ٧ | ٢ | — | ٢ | ٣ | — |
| المواد المنجمية غير المعدنية | ٣٠٢ | ١٦٣ | ١٢٤ | ٥ | ٨ | ١ |
| السلع المعدنية الرئيسية | ٣ | — | — | — | — | — |
| الآلات عدا النقل | ١٢٢ | ٦٠ | ٤٨ | ٥ | ٨ | ١ |
| الآلات عدا الكهرباء | ١٢ | ٤ | ٧ | — | ١ | — |
| الكهرباء | ١٧ | ٨ | ٨ | — | ١ | — |
| النقل | ٤ | ٢ | ٢ | — | — | — |
| الصناعات المتفرقة | ٤٧ | ٢١ | ١٨ | ٥ | ٣ | — |
| المجموع | ٢٠٩٩ | ١١٤٥ | ٧٧٦ | ٦١ | ٩٨ | ١٩ |
| النسبة المئوية | ٪١٠٠ | ٪٥٤ | ٪٣٧ | ٪٣ | ٪٥ | ٪١ |
| نسب النمو خلال العشرة سنوات | ٪١٧ | ٪٥ | ٪٢١ | ٪٥٦ | ٪٢٥٠ | ٪١٧١ |
| ٥ ـ ٩ | ١٠٧٨ | ٧٣٧ | ٣١٨ | ١٣ | ٧ | ٢ |
| ١٠ ـ ٢٤ | ٦٩٣ | ٣٣٥ | ٣٢٠ | ٢٠ | ١٢ | ٦ |
| ٢٥ ـ ٤٩ | ١٨٧ | ٥٢ | ٩٢ | ١٧ | ٢١ | ٥ |
| ٥٠ فما فوق | ١٤١ | ٢١ | ٤٦ | ١١ | ٥٨ | ٥ |

## التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي في لبنان ·

لقد اعتقد معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين ان مختلف الاقاليم في البلد الواحد تعد متساوية من حيث مقدرتها على اجتذاب مختلف الصناعات · ولقد ظل هذا الاعتقاد سائدا حتى ظهر للعيان ان هنالك فعلا اقاليم متخلفة واقاليم متقدمه في نفس البلد مساويه للفروق الموجودة بين البلدان المتقدمه والبلدان المتخلفة اقتصاديا ·

هذا مما حدا ببعض الاقتصاديين على درس هذه الحاله بتمعن وعندها ظهرت نظريات عديدة همها الرئيسي هو مساعدة هذه الاقاليم المتخلفة وذلك بسن مختلف القوانين والتشريعات لتمكنها من جذب رجال الاعمال وبالتالي مختلف الصناعات والنشاطات الاقتصادية اليها ·

ولا شك ان ذلك اكبر دليل على وجود تفاوت شاسع بين مختلف الاقاليم في نفس البلد من حيث امكانياتها الصناعية والاقتصادية · وهذا التفاوت في الامكانيات مرده بالدرجة الاولى الى تفاوت وجود العناصر الرئيسيه للانتاج بين مختلف الاقاليم مثل : العمال ، العناصر الرئيسيه للانتاج ، الوقود الماء الاسواق الرئيسيه ، الاتصالات الشخصية ·

١ ـ العمال ان نجاح اى مشروع صناعي يعتمد بالدرجة الاولى على المقدرة الانتاجية للعمال · وان احد العوامل الرئيسيه التي تجتذب رجل الاعمال في انشاء مصنعه في مكان معين يعتمد على توفر جيدة من العمال في ذلك المكان · ان السوق العمالي يعتمد على عناصر عديدة اهمها : السن ، الجنس ، المهارات وخصائص العمال الانيه والمستقبله في البلد · من المعلوم ان وجود العمال الفنيين ذوى المهارات المختلفة ، والاداريين والمهندسين تختلف من مكان الى اخر في البلد الواحد · ان وفرة العمال في مكان معين لا يشكل الا عنصر واحد من العناصر الرئيسيه العديدة لجذب الصناعات اذ لا بد من الاشارة الى اهمية وجود المدارس المهنية والجامعات التي تخرج الفنيين والمهندسين واهميتها في اجتذاب رجال الاعمال · والمشكله الرئيسيه التي تواجه رجال الاعمال هي قيمة التكاليف التي تترتب عليهم في حال انشاء صناعات في مناطق لا توجد فيها جميع هذه الامكانيات العمالية ·

٢ ـ وجود العناصر الرئيسيه للانتاج والخدمات التقنية والتكنيكية الضرورية

ان وجود العناصر الرئيسية التي تدخل في التصنيع بالاضافة الى الخدمات الفنية هي من الاشياء الرئيسيه لجعل منطقة ما مؤهله اكثر من غيرها في اجتذاب الصناعات اليها لان مشكلة المواصلات والنقل وما يستتبعه من نفقات وجهد وخسارة في الوقت وساعات عمل مهدورة تجعل رجال الاعمال يحجمون عن انشاء صناعاتهم في مناطق غير متوفرة فيها هذه العناصر الرئيسية للانتاج والخدمات الفنية والتكنيكية الضرورية •

٣ ـ الوقود في حالات عديدة نرى ان لوجود الوقود اهمية كبرى في اجتذاب الصناعات الى المنطقة التي يوجد فيها • لان كلفة نقل المحروقات تستتبع مصاريف باهظه ، خصوصا المحروقات التي تخسر من وزنها في عملية التصنيع او تحترق كليا عند اتمام مهمتها في عملية التصنيع ، لذلك يمكن الحصول على توفير كبير في النفقات اذا ما استخدمت عند المحروقات مصادرها وهذا ينطبق كليا على الصناعات التي تعتمد على الفحم الحجري •

٤ ـ الماء ان وجود الماء هو عنصر هام ورئيسي في تحديد امكنة الصناعات وعلى الاخص الصناعات التي تحتاج الى كميات كبيرة من الماء للتبريد ولتوليد الكهرباء •

٥ ـ المواد الخام ان اهمية المواد الخام في تحديد امكنة الصناعات يعتمد كثيرا على ما يحصل لمواد الخام في عملية التصنيع• فانه كلما ارتفعت كلفة نقل المواد الخام كلما ازداد الانتباه لاهمية تحديد مكان الصناعات• وتزداد قوة اجتذاب الامكنة التي تحتوي على المواد الخام للصناعات في الحالات التي يحصل فيها تغيير جذري في وزن هذه المواد عند الانتهاء من عملية التصنيع ، خصوصا اذا كانت كلفة نقل السلع المصنعه اقل بكثير من كلفة الخام الداخلة في التصنيع•

ولقد ضعفت قوة اجتذاب المواد الخام في تحديد امكنة الصناعات خصوصا اذا ثبتت اسعار مواد الخام في مختلف المناطق في البلد الواحد •

٦ ـ الاسواق الرئيسية : لا شك ان قرب المصنع من السوق الرئيسي يقلل من كلفة نقل السلع ويقلل ايضا كلفة النقل والمواصلات للمتعاملين مع المصنع• وعلى الرغم من ان كلفة النقل والمواصلات لا تتعدى في بعض الصناعات ٥، ٠٪ من سعر البيع ولكن مجموع هذه النسبة البسيطه تشكل قدرا لا يستهان به اذا ما انتزعت من مجموع الارباح • ثانيا ان تكاليف توزيع السلع ترتبط مباشرة ببعد المسافة التي تفصل ما بين المصنع والمستهلكين • لانه في حال بعد المؤسسة الصناعية عن المستهلكين فانها تكون في وضع لا يمكنها من استجابة طلبات المستهلكين العاجلة الا اذا خزنت ستوكات من بضائعها في جميع شبكات التوزيع التي لديها وهذا بدون شك عدا انه يستتبع زيادة التكاليف فانه بالاضافة الى ذلك يستتبع نسبة عالية من التلف والهلك اثناء نقل هذه البضائع وتخزينها •

٧ ـ الاتصالات الشخصيـــة • ان من السهولة بمكان تقدير تكاليف نقل المواد الخام والمحروقات الـــى المصنع وتكاليف نقل السلع من المصنع الى المستهلكين ولكن ليس من السهولة ابدا تقدير الاتصالات الشخصية مع الافراد المشتغلين بالانتاج • وبعض الحالات يمكن تلافي صعوبة هذه الاتصالات الشخصية اذا ما اناب رئيس المؤسسة كثيرا من مسؤولياته الى الادارة المحلية في المصنع ، وذلك باستخدام التلفون الى اقصى حد ممكن ولكن نرى ان الادارة الرئيسية للشركة لا تود ان تعطي شيئا من صلاحياتها الـــى الفنيين وغيرهم وهذا غالبا ما ينتج عنه اعاقه في سير العمـــل •

نتائج هذه العوامل على التكاليف والايرادات •

عند انشاء مصنع ما يجب التحقق جيدا من ان مضار وفوائد موضعه سوف تبقى ملموسه طيلة الوقت الذى يبقى فيه هذا المصنع حيز الانتاج والعمل • وتجدر الاشارة هنا ان من الصعوبة بمكان تغيـــر موضع المصنع من مكان الى اخر حيثما نشاء لان كلفة نقل هذه المعدات وتفكيكها ثم تجميعها عـــادة تكون باهظة التكاليف تعل قيمتها بمستوى قيمة هذه المعدات • لذلك يجب درس الموضوع بكل رويه قبل اتخاذ قرار بهذا الـــشأن •

ومن الممكن وضع دراسة تفاضليه لمختلف الامكنة المرشحه لاجتذاب الصناعات • وبذلك يمكننا تبين الفروق التي تحصل في مجمل تكاليف المواد الخام • والنقل والاجور والضرائب واسعار الارض •

وبعد وضع هذه الدراسة التفاضلية يصبح بامكان رجل الاعمال اتخاذ قراره بشأن المكان الانسب لانشاء مصنعه وهذا المكان يكون عادة حيث يكون الفرق ما بين صافي الايرادات وصافي التكاليف في حده الاقصى •

كان لا بد من القاء هذه النظرة السريعه عن الجوانب النظريه والعملية التي تحيط بجوانب موضوع اختيار مكان المصنع قبل تحليل ودرس التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي في لبنان •

وعند القاء نظرة سريعه على التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي في لبنان ، نلاحظ ان نسبة عالية من النشاط الصناعي متمركزه في منطقة جغرافية واحدة يمكننا تسميتها بيروت الكبرى وهذه تشمل بيـــروت وضواحيها وبعض الضواحي التي تعد جزءا من محافظة جبل لبنان • وهذا دليل واضح ان المناطـــق الجغرافية في لبنان تختلف فيما بينها بالنسبة الى مقدرة اجتذابها للصناعات •

لا شك ان وراء هذه الظاهرة اسبابا مختلفة. فمنطقة بيروت الكبرى تمتاز بخصائص كثيرة تجعلها تمتاز عن غيرها من بقية المناطق في اجتذاب الصناعات. ففضلا عن ان هذه المنطقة تعد سوقا كبيرة من حيث عدد السكان القاطنين بهذه المنطقة، فان جميع الدلائل تشير ان متوسط دخل الفرد في هذه المنطقة ايضا اعلى منه من بقية المناطق اللبنانية مما يجعل هذه المنطقة اكبر واقوى قوة شرائيه في الجمهورية اللبنانية.

هذا فضلا عن وجود اربعة جامعات وعدة مدارس مهنية التي تمكنها تغذية الصانع بمهندسين واداريين وعمال ذوى مهارات مختلفة. كما ان منطقة بيروت تحتوى على سوق ماليه وعدد كبير من البنوك التي تسهل عمل رجال الاعمال. كما ان وجود المرفأ البحرى والمرفأ الجوى اسهما مساهمه فعالة في ربط بيروت بجميع دول العالم. كما ان ارتباط بيروت بشكيه طرق توصلها بجميع المناطق اللبنانية وبالبلدان المجاورة. كل ذلك جعل هذه المنطقة حلقة وصل بين جميع المناطق اللبنانية والعالم الخارجي.

اما من ناحية العلاقات البشريه فان هجرة سكان الريف الى المدن غذى هذه المنطقة بعلاقات بشريه وهذا ساعد جدا على الحد من ارتفاع الاجور ولكن كان من نتيجة ذلك ازمه مواصلات حادة ومشكله سكن خانقة خصوصا للطبقات المتوسطه والشعبية.

لا شك ان فوائد اقتصادية كثيره تنتج عن تمركز النشاط الصناعي في امكنه معينه واهم هذه الفوائد هو الحد من تكاليف الانتاج الناتج عن التخصص بالعمل. واذا كان هذا التجمع والتمركز الصناعي نتيجة خطه مدروسه مبنية على تكامل النشاطات الصناعية مع بعضها البعض فان الفائدة تكون عادة اعظم في هذه الحالة فان هذا التجمع والتمركز لا يربطه ايه خطه ومن نتائجه انه كان على حساب بقية المناطق اللبنانية الاخرى خصوصا لبنان الجنوبي والبقاع ولبنان الشمالي. اذ ان منطقة بيروت وضواحيها تشكل ما مقداره حوالي ٨٠٪ من مجموع النشاط الصناعي في لبنان، بينما بقية المناطق لا تزيد مجموع حصصها عن ٢٠٪.

واذا قارنا نتائج التعداد الصناعي لعام ١٩٥٤ مع التعداد الصناعي لعام ١٩٦٤ نلاحظ بكل وضوح ان تمركز النشاط الصناعي في منطقة بيروت وضواحيها يزداد بينما حصة بقية المناطق اللبنانية تتخفض.

ان هذه الحالة تستدعي الانتباه والعناية من قبل السلطات. اذ ان الحكومة بوسائلها المباشرة وغير المباشرة يمكنها تشجيع اقامة الصناعات في بقية المناطق وذلك بواسطة اعطاء قروض متوسطه او طويلة الاجل لرجال الاعمال الذين يودون اقامه صناعاتهم في المناطق كما ان السلطات يمكنها ان تشجع الصناعات بواسطة التجمعات الصناعية وذلك باعلانها عن مناطق معينه تؤزر بها رجال الاعمال في بناء مصانعهم في هذه المناطق وهذا الاسلوب متبع اليوم في جميع البلدان في العالم.

كذلك يمكن ان تلعب البلديات دورا هاما في ترغيب رجال الاعمال واجتذابهم باقامة صناعات في مناطقهم اما عن طريق اعفائهم من الرسوم البلدية او تقديم الارض والبناء باسعار تشجيعية او بواسطة انشاء جميع الوسائل الضرورية للصناعات كالطرقات والماء والكهرباء.

التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي في مختلف المناطق اللبنانية ١٩٥٤

| المناطق اللبنانية | القيمة المضافة | المبيعات | العمال | الاجور | القوة المركبة |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ |
| بيروت | ٣٨ | ٣٨ | ٤٢ | ٤٥ | ٣٥ |
| جبل لبنان | ٣٢ | ٣٠ | ٣٦ | ٣٢ | ٣٩ |
| لبنان الشمالي | ٢٢ | ٢٢ | ١٤ | ١٧ | ٢١ |
| البقاع | ٢ | ٢ | ٣ | ٢ | ٢ |
| لبنان الجنوبي | ٥ | ٧ | ٣ | ٤ | ٣ |

التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي في مختلف المناطق اللبنانية ١٩٦٤

| | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| بيروت | ٢٥،٤ | ٢٥،٥ | ٢٩،٨ | ٢٧،٤ | ١٥،٢ |
| جبل لبنان | ٥٢،٣ | ٤٦،٧ | ٥٠،٤ | ٥٠،٨ | ٤٥،٤ |
| لبنان الشمالي | ١٤،٦ | ١٨،٠ | ١٤،٠ | ١٦،٤ | ٢٦،٩ |
| البقاع | ٣،٢ | ٣،٢ | ٣،٥ | ٢،٣ | ٧،٣ |
| لبنان الجنوبي | ٤،٥ | ٦،٦ | ٢،٠ | ٣،١ | ٥،٢ |

نسبة الزيادة او النقصان في التوزيع الجغرافي للصناعة اللبنانية في مختلف المناطق اللبنانية خلال ١٩٥٤ — ١٩٦٤

| | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| بيروت | ١٢،٦ — | ١٢،٥ — | ١٣،٢ — | ١٧،٦ — | ١٩،٨ — |
| جبل لبنان | ٢٠،٣ + | ١٦،٧ + | ١٤،٤ + | ١٨،٨ + | ٦،٤ + |
| لبنان الشمالي | ٧،٤ — | ٥،٠ — | — | ٠،٦ — | ٥،٩ + |
| البقاع | ١،٢ + | ١،٢ + | ٠،٥ + | ٢٠،٠ + | ٥،٣ + |
| لبنان الجنوبي | ٠،٥ — | ٨،٠ — | ٧،٠ — | ٩،٠ — | ٢،٢ — |

وعند القاء نظرة سريعه الى الجداول الثلاث اعلاه نرى ان حصة منطقتي بيروت وجبل لبنان في عام ١٩٥٤ نت حوالي ٧٠٪ من مجموع القيمة المضافة لجميع الصناعات. ومما يسترعي الانتباه ان هذه النسبة قد ارتفعت ى ٧، ٧٧٪ في عام ١٩٦٤. وبذلك تكون نسبة الزيادة الصافية لمنطقتي بيروت وجبل لبنان حوالي ٧،٧٪ لا شك ن هذه الزيادة كانت على حساب المناطق اللبنانية الاخرى وعلى الاخص لبنان الشمالي الذى خسر من نسبته لاجمالية من القيمة المضافيه حوالي ٧،٤٪ بينما خسر لبنان الجنوبي في سنة ١٩٦٤ عن سنة ١٩٥٤ حوالي ف بالمئة من القيمه المضافه. وسجلت منطقة البقاع تزايدا في نسبتها قدره ١،٢٪ في القيمه المضافه.

اما حالة المبيعات فهي على الشبه من حالة القيمه المضافه، فقد كانت حصة منطقتي بيروت وجبل لبنان شكل حوالي ٦٨٪ من قيمة المبيعات لعام ١٩٥٤ ولقد ارتفعت هذه النسبة الى حوالي ٧٢،٢٪ وبذلك تكون هذه لمنطقة قد سجلت ارتفاعا صافيا في حصتها قدره ٤،٢٪ وذلك على حساب منطقة لبنان الشمالي الذى سجل انخفاضا في حصته في سنة ١٩٦٤ عن سنة ١٩٥٤ قدرها ٥٪ بينما سجلت منطقة البقاع زيادة في حصتها قدره ١،٢٪. وهذا دليل حسي على ان منطقة بيروت تشكل السوق الرئيسيه في لبنان اذ ان حوالي ثلاثة ارباع نتاج الصناعة اللبنانية قد تم بيعها في هذه المنطقة. وليست لدينا احصاءات تثبت لنا اذا كانت هذه المبيعات د استهلكت في نفس المنطقة ولكن يمكننا افتراض ذلك حتى تظهر الحقائق عكس ذلك.

اما فيما يختص بالعمال فقد دلت احصاءات سنة ١٩٥٤ على ان حوالي ٧٩٪ من العمال الصناعيين قد استخدموا في منطقتي بيروت وجبل لبنان ولقد ارتفعت هذه النسبه الى ٨٠،٢٪ في عام ١٩٦٤ وهذا لا يعني البتة ان جميع هؤلاء العمال المستخدمين من سكان هاتين المنطقتين فان جميع الدلائل تشير ان نسبة غير بسيطه من هؤلاء العمال هم من بقية المناطق اللبنانية قد نزحوا عن قراهم سعيا وراء الرزق.

وهذه الحاله على وجه الخصوص ساعدت الصناعيين على اقامة مؤسساتهم الصناعية في منطقتي بيروت وجبل لبنان دونما اى اكثرات لتعذر وجود العمال. فقد برهن النظام الاقتصادى في لبنان عن ديناميكية عالية اذ استطاع تحريك العمال من اماكنهم السابقه الى اماكنهم الحالية وذلك بواسطة ارتفاع اسمي في الاجور.

اما فيما يختص بالاجور التي دفعت للموظفين والعمال فقد كانت حصة منطقتي بيروت وجبل لبنان حوالي ٧٧٪ من مجموع الاجور المدفوعة في الصناعة عام ١٩٥٤ . ولقد ارتفعت هذه النسبة خلال العشرة سنوات اذ وصلت سنة ١٩٦٤ الى ٧٨،٢٪ اى بزيادة قدرها ١،٢٪ اما حصة لبنان الشمالي فقد سجلت انخفاضا بسيطا فقد كانت حصة هذه المنطقة ١٧٪ عام ١٩٥٤ فاصبحت ١٦،٤٪ عام ١٩٦٤ وحصة لبنان الجنوبي انخفضت من ٤٪ الى ٣٪ .

ومن المفيد ايضا تتبع التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية ، فمن الملاحظ ايضا ان حصة منطقتي بيروت وجبل لبنان لعام ١٩٥٤ كانت حوالي ٧٨٪ ولقد ارتفعت هذه النسبة الى ٨٣،٣٪ في عام ١٩٦٤ وهي اعلى نسبة سجلت حتى الان للتدليل على تمركز الصناعة اللبنانية . ولقد كانت هذه الزيادة في حصة منطقتي بيروت وجبل لبنان على حساب المناطق اللبنانية الاخرى اذ ان حصة لبنان الشمالي انخفضت من ١٢٪ الى ١٠،١٪ وحصة البقاع انخفضت من ٥٪ الى ٣،٥٪ وحصة لبنان الجنوبي انخفضت من ٥٪ الى ٣،١٪ .

اما من حيث توزيع القوة المحركة فقد سجلت منطقتي بيروت وجبل لبنان انخفاضا في حصتهما اذ انهما انخفضتا من ٧٤٪ في عام ١٩٥٤ الى ٦٠،٦ في عام ١٩٦٤ . بينما ارتفعت حصص المناطق الاخرى من حيث القوة المحركة ، فقد ارتفعت حصة لبنان الشمالي من ٢١٪ الى ٢٧٪ والبقاع من ٢٪ الى ٣،٧٪ ولبنان الجنوبي من ٣٪ الى ٥،٢٪ .

لقد درسنا بالتفصيل التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي في لبنان ورأينا بوضوح ان نسبة تمركز الصناعة اللبنانية في منطقتي بيروت وجبل لبنان عاليه جدا . ولكن كما كنا قد ذكرنا سابقا ان هنالك اسباب اقتصادية وراء ذلك وهذا مما حدا رجال الاعمال في انشاء مصانعهم في تلك المنطقة . ولكن لهذا التمركز سيئات كثيرة منها انه ازداد هذا التمركز فان الوفر بالتكاليف الذى كان رجال الاعمال يحصلون عليه في الماضي بتبخر كليا بل وتزداد التكاليف في المستقبل القريب نتيجة ارتفاع في الاجور وارتفاع اسعار الارض والبناء والايجارات هذا بالاضافة الى مشكلة السكن والمواصلات .

اما من الناحية الثانية فان هذا التمركز الصناعي ينشأ عنه تزايدا الفروق في الدخل بين الافراد وتباين وانقسام بين مختلف المناطق اللبنانية .

لذلك فان مهمة الحكومة والبلديات كبيرة في هذا المجال ، وذلك بتشجيع رجال الاعمال في انشاء مؤسساتهم الصناعية في المناطق اللبنانية ولكن على اساس خطة مدروسة قائمة على اسس علمية اخذه بعين الاعتبار لان اى اعتبار اخر لا يجب ان يطغى على اهمية التكاليف .

## اثـــر حجم المؤسسة الصناعية على انتاجية العامل ؟ وهل توصلت مؤسساتنا الى الحجم الامثل ؟

ان هذا الموضوع شائك ومتشعب الاطراف لان الاسس النظريه لهذا الموضوع لا تزال مثـــار جدل بيـن الاقتصاديين انفسهـــم •

هنالك ثلاث اراء في هذا الموضوع ومن المفيد التطرق اليها باختصار ليكون القارئ ملمـــا بجميـع اطراف هذا الموضوع •

١ — الرأى الذى يتبناه الاقتصاديون الكلاسيكيون والقائل ان المعدل الوسطي لكلفة الوحدة المنتجة مرتبطة اشد الارتباط بحجم المؤسسة الصناعية اذ ان التكلفة تنخفض كلما ازداد حجم الوحـــدة الانتاجية حتى يصل الى الحجم الامثل حيث تصل كلفة الانتاج الى حدها الادنى وبعد تخطـي هذا الحجم الامثل تعود بعدها كلفة الانتاج بالارتفاع • هذا هو رأى الاقتصاديين الكلاسيكيين •

٢ — وهنالك رأى تبناه اقتصاديون كانوا على اختلاف جزئي مع النظريه السابقة ، لذلك عمدوا الـــى اقامـة العديد من الدراسات الاحصائية لاستقصاء الحقائق ولقد توصلوا الى النتيجة التاليـــة وهي : ان كلفة الانتاج للوحدة تنخفض كلما ازداد حجم الوحدة الانتاجية حتى يصل الى الحجم الامثل حيث تصل كلفة الانتاج الى حدها الادنى • ولكن الحجم الامثل هنا ليس حجمـــا معينا كما رأينا بالنظريه السابقة بل الحجم الامثل هو عبارة عن عدة احجام مختلفة ، لكن الوحدة المنتجة في جميع هذه الاحجام متساويه • ولكن هؤلاء الاقتصاديون الذين ثاروا علـــى النظرية السابقة لم يعتنقوا انفسهم من تعاليمها كلية ولكي لا يثيروا معارضه الجماعه الاولى عادوا الى الاقتصاد ، على ان جميع دراستهم الاحصائية لـم تشيـر الى ذلك ان كلفة الانتاج تعود الى الارتفاع ثانية بعض تخطي هذه الاحجام المثالية وذلك بسبب امكانية ارتفاع حجم المؤسســـة الى شكل هائل يسبب تعقيدات ادارية وتنظيمية تسبب في ارتفاع كلفة الانتاج •

٣ — اما الرأى الثالث وهو احدث هذه الاراء جميعها فقد بنى نظريته على دراسات عديدة ولصناعات مختلفة اجريت في بلاد عديدة • وهذا الرأى يعتقد انه فيما عدا استثناءات لعدة صناعات واخصها الصناعات التبتروكيماويه وصناعة الطائرات والفضاء والذرة والسيارات ، لا توجد ايه صلة بيـــن حجم الوحدة الانتاجية وتكاليف الانتاج ، خصوصا اذا تخطت الوحدات الانتاجية الحد الادنى للحجم • ولكن المشكله الرئيسيه هنا هي تحديد هذا الحد الادنى لانه يختلف من صناعـــة الى اخرى ومن بلد الى اخر • وهنا لا بد من الاشارة الى الحقيقة التالية وهي ان المجـــال واسع ورحب للباحثين ، والمعاهد والجامعات لولوج هذا الموضوع وبحثه بكل دقة ومن جميـــع الوجوه لان هذا الموضوع له انعكاسات عديدة على اقتصاديات البلدان النامية •

نظرا لعدم وجود ايه احصاءات بخصوص هذا الموضوع للصناعات اللبنانية • لان اى بحث في هذا الموضوع يتطلب احصاءات عن وحدات انتاجية متجانسه من حيث الحجم والتكنولوجية والسلع التي تنتجها هذه الوحدات • وهذا متعذر الان في لبنان ، ولسوف يبقى متعذرا لفترة غير قصيرة •

ولكن هنالك احصاءات تمكننا من التطرق الى هذا الموضوع وان كلا التعدادين الصناعيين يحتويان على معلومات عن مؤسسات صناعية ذات احجام مختلفة من حيث عدد الاجراء ، فان افترضنا ان عدد الاجراء احد الاسس التي تقرر حجم المؤسسة الصناعية بذلك يمكننا مقارنة انتاجية العامل بين هذه المؤسسات ذات الاحجام المختلفة في كل صناعة على حده •

ولا بد من الاشارة الى نقطة رئيسيه وهي اننا حين نقارن انتاجية العامل بين هذه المؤسسات فاننا لا نعرف اذا كانت هذه المؤسسات متجانسه فيما بينها من حيث المنتوجات التي تنتجها او طبيعة المعدات والآلات التي تستخدمها • لاننا كلنا نعلم ان سلعا عديدة تقع تحت صناعة المواد الغذائية كما ان التكنولوجيا التي تدلبها هذه السلع تختلف جدا ، وهذه المقارنة وان كانت تشكو من عدة نواقص الا انها تمكن ان تشير ولو بصورة ضعيفة فيما اذا كانت هنالك اية علاقة بين انتاجية العامل وحجم المؤسسة •

جدول يبين علاقة انتاجية العامل وحجم المؤسسة الصناعية لمختلف الصناعات لسنة ١٩٥٤ و ١٩٦٤

| الحجم | القيمة المضافة للعامل ١٩٥٤ | القيمة المضافة للعامل لسنة ١٩٦٤ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٥٤ |
|---|---|---|
| **صناعة المواد الغذائية** | | |
| ٥ ـ ٩ | ٣,١٨٢ | ٣,٨٧٥ |
| ١٠ ـ ٢٤ | ٤,٢٤٣ | ٦,٠٩٩ |
| ٢٥ ـ ٤٩ | ٢,٢٤٠ | ١٢,٩٩٠ |
| ٥٠ ـ ٩٩ | ١٠,٤٦١ | ٣,٠٩٥ |
| ١٠٠ فما فوق | ١٢,٩٩٣ | — — |
| المعدل الوسطي | ٥,٣٧٦ | ٥,٢٨٢ |
| **صناعة المشروبات** | | |
| ٥ ـ ٩ | ٢,٩٤٠ | ٥,٠٤٨ |
| ١٠ ـ ٢٤ | ٥,٨٩٦ | ٤,٨٢٩ |
| ٢٥ ـ ٤٩ | ٥,٥٦٠ | ١٩,١٩٣ |
| ٥٠ ـ ٩٩ | — — | ٧,٥٧٣ |
| ١٠٠ فما فوق | ١٠,٢٨١ | — — |
| المعدل الوسطي | ٦,٧٣٩ | ٧,٩٧١ |
| **صناعة النسيج** | | |
| ٥ ـ ٩ | ٢,٣٥٩ | ٣,٠٥٦ |
| ١٠ ـ ٢٤ | ٢,٢٥٨ | ٣,٠٨٤ |
| ٢٥ ـ ٤٩ | ٣,٧٢٠ | ٤,٣٩١ |
| ٥٠ ـ ٩٩ | ٢,٨٦٨ | ٣,٢٣٥ |
| ١٠٠ فما فوق | ٢,٥٤٨ | — — |
| المعدل الوسطي | ٢,٦٣٣ | ٣,٣٥٣ |

| الحجم | القيمة المضافة ١٩٥٤ | القيمة المضافة لسنة ١٩٦٤ بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٤ |
|---|---|---|
| **صناعة الاحذية والطبوسات** | | |
| ٥ — ٩ | ٢،٠٧٨ | ٣،٧٦٥ |
| ١٠ — ٢٤ | ٢،٤٠٧ | ٣،٩٣٣ |
| ٢٥ — ٤٩ | ٢،٥٧٢ | ٣،٢١٨ |
| ٥٠ — ٩٩ | ٢ ٧٢٨ | ٤،١٦٥ |
| ١٠٠ فما فوق | — | — — |
| المعدل الوسطي | ٢،٤١٩ | ٣،٧٨٥ |
| **صناعة الخشب والفلين** | | |
| ٥ — ٩ | ٢،٢٦٤ | ٤،١٦٩ |
| ١٠ — ٢٤ | ٢،٤٧٨ | ٣،٨٨٥ |
| ٢٥ — ٤٩ | ٤،٢٦١ | ٢،٦١٢ |
| ٥٠ — ٩٩ | — — | ٢،٥٦٩ |
| ١٠٠ فما فوق | — — | — — |
| المعدل الوسطي | ٣،٢٢٦ | ٢،٩٨٨ |
| **صناعة المقروشات** | | |
| ٥ / ٩ | ٢،٠٢٠ | ٣،٢٠٤ |
| ١٠ — ٢٤ | ٢،٤٣٨ | ٣،٨٢٩ |
| ٢٥ — ٤٩ | ٢،٣١٨ | ٣،٨١٩ |
| ٥٠ — ٩٩ | ٢،٦٣٦ | ٣،٣٤٥ |
| ١٠٠ فما فوق | — — | — — |
| المعدل الوسطي | ٢،٣٢١ | ٣،٥٣٤ |
| **صناعة الـــورق** | | |
| ٥ — ٩ | ٤،٠٠ | ٣،٨٢٩ |
| ١٠ — ٢٤ | ٣،٧٩٣ | ٦،٣٦٦ |
| ٢٥ — ٤٩ | — | — — |
| ٥٠ — ٩٩ | — — | — — |
| ١٠٠ فما فوق | — — | — — |
| المعدل الوسطي | ٣،٨٣٣ | ٦،٥٩٥ |

| الحجم | القيمة المضافة ١٩٥٤ | القيمة المضافة لسنة ١٩٦٤ بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٤ |
|---|---|---|
| **صناعة الدباغة والنشر** | | |
| ٥ ـ ٩ | ٢,٤٧٩ | ٥,٠٣٩ |
| ١٠ ـ ٢٤ | ٣,٢٥٩ | ٤,٧٧٠ |
| ٢٥ ـ ٤٩ | ٤,٣٧٦ | ٥,١٩١ |
| ٥٠ ـ ٩٩ | ٢,٥٠٠ | ٤,٩٧٢ |
| ١٠٠ فما فوق | ـ ـ | ـ ـ |
| المعدل الوسطي | ٣,٢١٥ | ٤,٩٨٦ |
| **صناعة الجلـــود** | | |
| ٥ ـ ٩ | ٣,٨٣٠ | ٦,٩١٥ |
| ١٠ ـ ٢٤ | ٣,٤٢٥ | ٧,٠٩٢ |
| ٢٥ ـ ٤٩ | ٤,٢٢٩ | ٥,٥٣٢ |
| ٥٠ ـ ٩٩ | ـ ـ | ٣,٧٣٥ |
| ١٠٠ فما فوق | ـ ـ | ـ ـ |
| المعدل الوسطي | ٣,٨٣٨ | ٥,٥١٠٤ |
| **صناعة المطاط** | | |
| ٥ ـ ٩ | ٣,٣٣٣ | ٨,٥٤٦ |
| ١٠ ـ ٢٤ | ١,٩٣٧ | ٤,٠٤٣ |
| ٢٥ ـ ٤٩ | ٢,٢٤٧ | ٤,٠٤٣ |
| ٥٠ ـ ٩٩ | ٢,٧٠٥ | ـ ـ |
| ١٠٠ فما فوق | ـ ـ | ـ ـ |
| المعدل الوسطي | ٢,٤٥٦ | ٣,٦٩٥ |
| **الصناعة الكيماويـــه** | | |
| ٥ ـ ٩ | ٤,٣٢٠ | ٥,٩١٠ |
| ١٠ ـ ٢٤ | ٥,٣٤٣ | ٦,٥٣٥ |
| ٢٥ ـ ٤٩ | ٨,٣٤٠ | ٧,٩٠٣ |
| ٥٠ ـ ٩٩ | ـ ـ | ـ ـ |
| ١٠٠ فما فوق | ـ ـ | ـ ـ |
| المعدل الوسطي | ٦,٢٠٩ | ٥,٢١٦ |

| الحجم | القيمة المضافة ١٩٥٤ | القيمة المضافة لسنة ١٩٦٤ بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٤ |
|---|---|---|
| **الصناعات المنحصرة غير المدنية** | | |
| ٥ / ٩ | ١,٨٨٤ | ٢,٨٠٢ |
| ١٠ — ٢٤ | ٢,٢٤٨ | ٣,٣١١ |
| ٢٥ — ٤٩ | ٣,٠٢٥ | ٢,٨٤٥ |
| ٥٠ — ٩٩ | ٣,١١٨ | ٨,٨١٣ |
| ١٠٠ فما فوق | ١١,٨٦٩ | — |
| المعدل الوسطي | ٦,٤٧٥ | ٥,٧٨٢ |
| **الصناعات المدنية الرئيسية** | | |
| ٥ — ٩ | ١,٩٢٧ | |
| ١٠ — ٢٤ | ٢,٠٧٦ | |
| ٢٥ — ٤٩ | ٤,٣١٠ | |
| ٥٠ — ٩٩ | ٣,٤٠٥ | |
| ١٠٠ فما فوق | ٤,٠٥٨ | |
| المعدل الوسطي | ٣,٢٩٦ | ٣,١٢٩ |
| **جميع الصناعات** | | |
| ٥ — ٩ | ٢,٦٥١ | ٣,٨١١ |
| ١٠ — ٢٤ | ٣,٢٤٧ | ٤,٤٥٤ |
| ٢٥ — ٤٩ | ٣,٥٨٩ | ٥,٩٠٣ |
| ٥٠ — ٩٩ | ٤,١٧١ | ٥,٨٨٠ |
| ١٠٠ فما فوق | ٦,٧٨٦ | — |
| المعدل الوسطي | ٤,٤٧٦ | ٥,١٢٠ |

عند القائنا نظرة سريعة مقارنين القيمة المضافة للعامل الواحد لمختلف الاحجام نلاحظ انه اذا اخذنا بعين الاعتبار بعض الاستثناءات نلاحظ ان القيمة المضافة للعامل ترتفع مع ارتفاع حجم المؤسسة الصناعية .

وهذا دليل حسي على ان معظم مؤسساتنا الصناعية لا تزال صغيرة الحجم وبعيدة عن الحجم الامثل او الحجم الادنى الذى يمكن للمؤسسة الصناعية ان تنتج عنده باقل التكاليف .

اما تفسيرنا للاستثناءات فاهمها اننا لاحظنا في بعض الصناعات ان المؤسسات التي يتراوح اجراؤها بين ٢٥ — ٥٠ اجيرا كانت اكثر كفاءة من المؤسسات التي تفوقها حجما من حيث القيمة المضافة للعامل . واغلب الظن ان سبب ذلك يعود الى ان الادارة في المؤسسات الكبيرة الحجم لم تكن بالمستوى الحسن والجيد التي تدار فيه المؤسسات الصغيرة او المتوسطة الحجم وهذه مشكلة تعاني منها الصناعة اللبنانية كثيرا . اذ ان المؤسسات الكبيرة لا تزال تنقصها الادارة الواعية ، التنظيم العلمي والاستفادة من الكفاءات العلمية في هذا المجال .

ونستطيع القول بكل ثقة ان مؤسساتنا الصناعية هي صغيرة الحجم ولا تزال بعيدة البعد عن الحجم الامثل او الحجم الادنى الذى تحدثت عنه النظريات المختلفة والمختصة بالمؤسسة الصناعية . وهذا مجال واسع يجب التطرق اليه لرفع انتاجية مؤسساتنا وذلك اما عن دمج عدة مؤسسات صغيرة بعضها مع بعض وبذلك يمكننا الحد من تكاليف الانتاج والتالي الانتاج . او عدم تجميع انشاء مؤسسات صغيرة الحجم وتجميع قيام مؤسسات متوسطة او كبيرة الحجم .

ولكي نتثبت اكثر عن متوسط حجم المؤسسة الصناعية في لبنان فلقد رأينا من المفيد الحصول على متوسط عدد الاجراء والمستخدمين من قبل المؤسسات الصناعية لمختلف الصناعات ولقد رأينا ان متوسط عدد الاجراء لعام ١٩٥٤ كان حوالي ٢٠ اجيرا ولقد بقي متوسط عدد الاجراء على حاله لسنة ١٩٦٤ اى انه لم يرتفع حجم المؤسسة الصناعية من حيث عدد الاجراء خلال العشرة سنوات . وعلى الرغم من ازدياد عدد الاجراء خلال فترة عشرة سنوات على ما يقارب من سبعة الاف اجير ولكن هذا العدد قد استوعبته باكمله المؤسسات الجديدة التي تأسست خلال هذه المدة والتي يزيد عددها عن الثلثمائة مؤسسة .

.../...

ولقد رأينا من المفيد ايضا الحصول على متوسط قيمة الرساميل المستثمرة من قبل المؤسسة الصناعية في لبنان. ولقد لاحظنا انه قد طرأ بعض التغيير على قيمة الرساميل الثابتة فلقد نمت بمعدل سنوي بسيط قدره ٢,٧٢ ٪ فاذا ما استثنينا صناعتي المواد الغذائية والمطاط التي اظهرتا انكماشا في رساميلها الثابتة، نلاحظ ان بقية الصناعات قد اظهرت ارتفاعا بنسب رساميلها الثابتة المستثمرة. وعلى الرغم من استخدامنا للاسعار الثابتة لعام ١٩٦٤ على اساس اسعار ١٩٥٤، نلاحظ ان متوسط الرساميل الثابتة المستخدمة من قبل المؤسسة الصناعية قد ارتفع ١٤٥,٠٠٠ ليرة الى ١٨٩,٠٠٠، وعلى الرغم من قيمة الارتفاع هذه الان ان بقية الرساميل المستثمرة من قبل المؤسسة الصناعية لا تزال صغيرة.

## متوسط الاجراء المشتغلين في المؤسسة الصناعية في جميع الصناعات

| الصناعات | ١٩٥٤ | ١٩٦٤ |
|---|---|---|
| المواد الغذائية عدا المشروبات | ١٢ | ١٢ |
| المشروبات | ١٤ | ٣٤ |
| التبغ | ٥٨١ | ٢,٠٣٣ |
| الغزل والنسيج وانجاز المراحل الاخيرة | ٥٣ | ٤١ |
| الاحذية والملبوسات | ١٤ | ١٥ |
| الخشب والفلين عدا الاثاث من خشب | ١٠ | ٢٢ |
| معجون الورق والورق والكرتون | ١٤ | ١٦ |
| المفروشات والاثاث | ١٥ | ١٥ |
| الطباعة والنشر ومتفرقاتها | ١٥ | ١٩ |
| الجلد ومصنوعاته عدا الاحذية | ٢١ | ١٩ |
| صناعة المطاط | ٣٥ | ١٨ |
| المواد والمستحضرات الكيماوية | ١٧ | ٢٥ |
| منتجات النفط والفحم الحجرى | ٢٨ | ١١٠ |
| المحاصيل المنجميه غير المعدنيه | — | ١٧ |
| الصناعات المعدنيه الرئيسيه | ٦ | ٣٠٧ |
| المصنوعات المعدنيه عدا الآلات | ٢٠ | ٢٤ |
| الآلات واجزائها باستثناء الكهربائية | ١٤ | ٢٤ |
| الآلات والاجهزة الكهربائية | ٢٦ | ١١ |
| صناعة معدات النقل | ١٨ | ٣٨ |
| صناعات متفرقة | ١٦ | ٩ |
| المتوسط العام لجميع الصناعات | ٢٠ | ٢٠ |

## المعدل الوسطي لنمو الانتاج والعمالة وانتاجية العامل في السنة خلال الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٤

في تحليلنا لمعدلات نمو الانتاج في مختلف الصناعات اللبنانية رأينا لتسهيل المقارنة تصنيف الصناعات الى ثلاثة اقسام وذلك حسب معدل نموها السنوى وذلك على الشكل التالي : (١) الصناعات ذات النمو المتخلف او البطيء وهي الصناعات التي سجلت معدلات نمو سلبية او اقل من المعدل الوسطي لجميع الصناعات (٢) ثم الصناعات التي سجلت معدلات للنمو توازى المعدل العام لجميع الصناعات (٣) الصناعات ذات النمو السريع والتي سجلت معدلات للنمو تفوق المعدل الوسطي للصناعات اللبنانية.

لقد رأينا بكل وضوح ان اية مقارنة بين ١٩٥٤ و١٩٦٤ بالاسعار الجارية تعد غير حقيقية وبالتالي بعيدة كل البعد عن الواقع لانه خلال هذه السنوات العشر قد طرأ تغيير على القوة الشرائية لليرة اللبنانية. فمن المعلوم ان القوة الشرائية لليرة اللبنانية عام ١٩٦٤ قد تدنت عن المستوى التي كانت عليه عام ١٩٥٤ وذلك نتيجة للتضخم الذى طرأ على الاسعار والاجور خلال هذه الفقرة. لذلك رأينا انه من الواجب تحويل الاسعار الجارية لعام ١٩٦٤ الى الاسعار الثابتة على اساس عام ١٩٥٤، ولكن مشكلة المشاكل اننا نفتقر الى دراسات احصائية تبين نسبة الارتفاع التي طرأت على الاسعار خلال هذه الفترة.

من المعلوم ان هذه الفترة تميزت بانتعاش اقتصادى نتيجة تدفق الرساميل من الاقطار المجاورة وتثميرها في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن البديهي ان يرافق هذا الانتعاش بعض التضخم في الاسعار نتيجة لازدياد الطلب على السلع المختلفة.

ونظرا لعدم وجود اية دراسة بهذا الصدد، فاننا اضطررنا الى تقدير نسبة الارتفاع التي طرأت على الاسعار خلال هذه الفترة بما مجموعه ٣٠٪ اى بمعدل سنوى بسيط قدره ٢،٦٦٪. وعلى الرغم من ان هذه النسبة قد قدرت بطريقة اعتباطية، الا انها من الممكن ان لا تكون بعيدة جدا عن الواقع.

وبعد تحويلنا قيمة الانتاج لسنة ١٩٦٤ من الاسعار الجارية الى الاسعار الثابتة، وجدنا ان الانتاج الصناعي اللبناني قد نما خلال هذه الفترة بمعدل سنوى بسيط قدره ٣،٥٧٪.

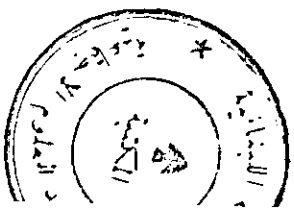

| الصناعة | ١٩٥٤ قيمة الانتاج بملايين الليرات | ١٩٦٤ قيمة الانتاج على الاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٤ بملايين الليرات | نسبة نمو الانتاج بالسنة | نسبة نمو العمالة بالسنة | نسبة نمو انتاجية العامل بالسنة |
|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | ٣٦,٣ | ٣٠,٣ | ٪ـ ١,٥ | ٪ـ١,٣٣ | ٪ـ١٥ |
| المشروبات | ٨ | ١١,٨ | ٪٣,٩٣ | ٪ـ٣,٦٤ | ٪٢٨ |
| التبغ | ١٩,٥ | ٢٨,٤ | ٪٣,٧٩ | ٪١,٥ | ٪٢,٢ |
| النسيج | ١٥,٦ | ١٦,٨ | ٪,٧٧ | ٪ـ١,٨٤ | ٪٢,٦ |
| الجلدية والملبوسات | ٩,٢ | ١٥,٥ | ٪٥,٣٢ | ٪١,١٤ | ٪٤,١ |
| الخشب والفلين | ٢,١ | ٥,٤ | ٪١٠,٠٣ | ٪٩,١٥ | ٪١,٠٥ |
| المفروشات | ٦,٩ | ١٢,٣ | ٪٥,٩٣ | ٪٣,٠٥ | ٪٢,٧ |
| الورق | ٠,٨ | ٣,٦ | ٪١٦,٢٣ | ٪١٠,٤٤ | ٪٥,٢ |
| الطباعة والنشر | ٥,٦ | ١٧ | ٪١١,٩٨ | ٪٧,٧٠ | ٪٣,٩ |
| الجلود | ٣ | ٤,٥ | ٪٤,١٤ | ٪٠,٥٨ | ٪٣,٥ |
| المطاط | ١,٤ | ٠,٩ | ٪٣,٠٥ | ٧٪ | ٪٥,٩ |
| المواد الكيماوية | ٣,٦ | ٦,٩ | ٪٦,٦٣ | ٪٧,٧ | ٪ـ١,١ |
| البترول والمواد المنحمية غير معدنية | ٢٩,١ | ٤١,٩ | ٪٣,٧٢ | ٪٣,٠٥ | ٪٠,٦٥ |
| المواد المعدنية الرئيسية | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ |
| المصنوع المعدنية عدا الآلات | ٧,٢ | ١٣,٤ | ٪٦,٤ | ٪٣,٢ | ٪٢,٣ |
| الآلات عدا الكهربائية | ٠,٨ | ١,٣ | ٪٥ | ٪ـ | ٪٥,٩ |
| معدات النقل | ١,٠ | ١,٢ | ٪١,٨٤ | ٪٢,٤ | ٪٤,٣ |
| صناعات متفرقة | ٢,٥ | ٢,١ | ٪ـ١,٥ | ٪ـ٣ | ٪١,٥ |
| المجموع | ١٥٣,٢ | ٢١٨,٦ | ٪٣,٥٧ | ٪١,٨٤ | ٪١,٧ |

والذى نلاحظه من الجدول ان هنالك ثلاثة صناعات قد سجلت تأخرا في نموها •

فلقد سجلت صناعة المواد الغذائية تخلفا في النمو قدره ١،٥ ــ٪ في السنة بينما سجلت صناعة المطاط تخلفا قدره ٢،٥٠ ــ٪ في السنة والصناعات المتفرقة فقد سجلت تأخرا في النمو قدره ١،٥ ــ٪ ومجموع نسب هذه الصناعات من الانتاج العام تساوى ١٥٪ •

اما الصناعات التي كانت معدلات نموها دون المعدل الوسطي العام فهي صناعة النسيج ولقد سجلت معدل بسيط قدره ٧٧،٪ في السنة وصناعة الادوات والاجهزة الكهربائية وقد سجلت معدل بسيط قدره ١،٨٤٪ في السنة وصناعة معدات النقل التي لم تسجل اى معدل للنمو فقد بقيت على حالها خلال طول هذه المدة• ومجموع نسب هذه الصناعات من قيمة الانتاج العام تساوى ٩٪ •

يمكننا اعتبار هذه الصناعات والتي تشكل نسبة ٢٤٪ من الانتاج العام صناعات متخلفة من حيث معدلات نموها • ولكن الذى يثير الاهتمام ان بين هذه الصناعات صناعتي تعدان من اكبر الصناعات واقدمها في لبنان وهي صناعة المواد الغذائية وصناعة النسيج • لذلك فمن المتوقع ان تكون معدلات النمو في هاتين الصناعتين غير مرتفعة نظرا لقدمها وكبرهما ولكن من المدهش ان نرى ان صناعة المواد الغذائية تسجل نقصا في نموها خصوصا ان الطلب على المواد الغذائية آخذ في الارتفاع نظرا لارتفاع الدخل الفردى• والعام والظاهرة المثيرة الثانية هي صناعة النسيج وان كانت قد سجلت ٧٧،٪ في النمو الا ان هذا النمو يعد بطيئا ويثير المخاوف على مستقبل هذه الصناعة ، وانها تستخدم عدة الاف من الايدى العاملة•

اما الصناعات التي سجلت معدلات للنمو توازى المعدل اى ٣،٥٧ وولا يتجاوز ٧٪ فيمكن اعتبارها صناعات نامية وتسير سيرا حثيثا في نموها • وعدد هذه الصناعات لا بأس فيه كما ان مجموع نسبها من قيمة الانتاج الاجمالي يساوى ٥٥٪ اما هذه الصناعات فهي التالية : صناعة المشروبات والتبغ والاحذية والملبوسات والمفروشات والجلود والمواد الكيماويه وصناعتي البترول والمواد المنجميه الغير معدنيه وصناعة السلع المعدنية عدا الات وصناعة الالات عدا الآلات الكهربائيـــة •

وهنالك ثلاث صناعات سجلت معدلات عالية وقياسيه للنمو اما هذه الصناعات فهي صناعة الخشب فقد سجلت معدلا سنويا قدره ١٠،٠٣٪ وصناعة الطباعة والنشر وسجلت معدلا سنويا قدره ١١،٩٨ وصناعة الورق سجلت معدلا سنويا قدره ١٦،٢٣٪ اما هذه النسب وان كانت بالاسعار الثابتـــة وبالمعنى الحقيقي الا انها لا تعبر تعبيرا حقيقيا عن النمو الحقيقي لهذه الصناعات بالنسبة للمجموع لانها في الاغلب صناعات حديثه ذات اساس ضيق لذلك ان اى ارتفاع في الانتاج اذا ما قورن باساس ضعيف في سنة ١٩٥٤ يظهر نسبا مرتفعة للنمو• ولكن الذى يمكن استخلاصه ان نسبة زيادة الانتاج في هذه الصناعات كانت اعلى من غيرها من بقية الصناعات الاخرى•

٠٠٠/٠٠٠

وهكذا نرى ان المعدل الوسطي لنمو الانتاج للصناعة اللبنانية متواضع جدا خصوصا وان الصناعة اللبنانية تعد في دور الطفولة لذلك وجب ان يكون معدل نموها مرتفعا بعض الشيء لان الاساس الذى ترتكز عليه هذه المقارنة جد متواضع واية زيادة في الانتاج تنعكس نتائجه بصورة مكبرة في معدل النمو.

## المعدل الوسطي لنمو العماله في القطاع الصناعي

قبل البدء في تحليل نسب العماله في مختلف الصناعات اللبنانية لا بد من الاشارة الى الحقيقة التالية وهي ان عدد المستخدمين في القطاع الصناعي على الرغم من قلة عددهم في عام ١٩٥٤ حيث كانوا لا يتجاوزون ٢١٤، ٣٤ مستخدم اى انهم اصبحوا عام ١٩٦٤، ٣١٠٩٣ مستخدما . اى بزيادة قدرها ٦٨٨ مستخدم في السنة او بزيادة نسبية في السنة قدرها ٨٤، ١ .

وهنا نرى ايضا ان نمو العماله في القطاع الصناعي متخلف عن معدل نمو السكان وهذا يساعد على انكماش اهمية القطاع الصناعي من حيث نسبة المستخدمين في المستقبل اذا بقيت نسبة نمو العماله على ما هي عليه واذا اعتبرنا ان نسبة نمو السكان تزيد على ٢٪ في السنة.

وسوف نتبع الاسلوب الذى استخدمناه اثناء تحليلنا لنمو الانتاج .

هنالك عدة صناعات هامة نراها سرحت عددا من عمالها خلال العشرة سنوات ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤ بدلا من ان تستخدم عددا اكبر من العمال . هذه الصناعات هي صناعة الاغذية التي كانت تستخدم حوالي ٤٦٨، ٦ عامل عام ١٩٥٤ فاصبحت تستخدم ٦٣٧، ٥ عام ١٩٦٤ اى بنقص سنوى قدره ٣٣، ١٪ خلال هذه الفترة.

اما الصناعة الثانية الهامه التي سرحت عددا من عمالها بدلا من ان تستخدم مزيدا منهم هي صناعة النسيج فقد كانت تستخدم حوالي ٠٤٩، ٦ عامل في سنة ١٩٥٤ فاصبحت تستخدم ٠٢٢، ٥ عام ١٩٦٤ اى بنقص سنوى قدره ٨٤، ١٪ طوال مدة العشرة سنوات وهنالك صناعة المطاط فقد كانت نسبة نقصان العمال عاليه جدا حيث بلغت ٧، ٧٪ في السنة لطول هذه الفترة وهذا دليل اخر على ان هذه الصناعة في دور الانكماش الشديد .

.../...

وهنالك اربعة انواع من الصناعات المعدنيه والهندسية التي سجلت انكماشا في نسبة نمـــو العمالـــه فيهـــا ٠

وهذه الصناعات هي صناعة الآلات هذا الكهربائية فقد سجلت انكماشا في العمالة قدره ٤، ٢ــ٪ وصناعة الاجهزة والادوات الكهربائية وقد سجلت انكماشا في العماله قدره ٤، ٢ــ٪ وصناعة : معدات النقل وكانت نسبة الانكماش قدرها ٢٢، ١ــ٪ اما الصناعات المتفرقة فقد وصلت نسبة الانكماش في العماله في السنـــة ٢ ــ٪ ٠

ومجموع نسب هذه الصناعات المنكمشة من ناحية العماله تشكل حوالي ٢٢٪ من قيمة الانتاج الاجمالي للصناعة اللبنانية ٠ اى ان نسبة كبيرة تساوى حوالي ربع الصناعة اللبنانية المنتجة قد سجلت انكماشا من ناحية استخدام العمـــال ٠

وهنالك عـدة تفسيـــرات لهـــذه الظاهـــــرة ٠

١ ــ ان هذه الصناعات قد سارت شوطا بعيدا في استخدامها للعمال الى حد التخمه لذلك اخذت تتبع سياسه بتدريب عمالها على القيام باعمال كانت تستدعي قبلا عدد اكبر من العمال ٠ ويظهر صدق او خطأ هذه النظريه عند بحثنا لنسبة نمو انتاجية العامل وهذا ما سوف نأتي اليه فيما بعد ٠

٢ ــ اما التفسير الثاني وهو اتباع سياسه اقتصادية جديدة وذلك بمكننة جميع مراحل الانتاج في هذه الصناعات اى استبدال اليد العاطه بالالات والمعدات ٠ لا شك ان هذه الظاهرة تبرز بقـــوة في هذه الايام خصوصا مع ارتفاع مستوى اجور العمال ٠ وهذه الحاله يمكن ان تظهر عند مقارنتنا لعدد الاحصنة المستخدمه من قبل العامل لسنتي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ ونسبـــة نموهـــا ٠

٣ ــ اما التفسير الثالث يرتكز على الفكرة القائله ان جميع هذه الصناعات تواجه مشاكل وهذا يبرز من انخفاض كمية الانتاج ٠ وان انكماش العماله يعكس تخلف هذه الصناعات وتأخرهـــا ٠

٤ ــ اما التفسير الرابع وهو خليط من جميع التفسيرات الثلاث ان بعض هذه الصناعات كانت متخمـــة بعدد المستخدمين ولقد ازدادت انتاجية العامل بعد تسريح عدد من هؤلاء العمال ٠ كما ان ظاهرة مكننة وحدات الانتاج سائرة على قدم وساق ومما يساعد على هذه الظاهرة تضخم الاجور كما اننا لا بد من القول ان هنالك صناعات في دور الانكماش ولكن هذا الانكماش على درجات مختلفة واعلى درجة لهذا الانكماش يظهر في صناعة المطاط ثم تتبعها الصناعات المتفرقة ومعدات النقل وصناعة المواد الغذائيـــة اذ اننا نلاحظ في جميع هذه الصناعات انكماشا في الانتاج وانكماشا في العماله ٠ وهذا لا شك لاكبـــر دليل على ان هذه الصناعات تتقلص بالسنبة لغيرها من الصناعات الاخرى الناميـــة ٠

٠٠٠/٠٠٠

اما الصناعات التي سجلت معدلات نمو في العماله لا تزيد عن نسبة المعدل الوسطي العام لنمو العماله في جميع الصناعات اي ٨٤، ١٪ هي التالية : صناعة التبغ ولقد كانت نسبة نمو العماله فيها ١،٥٪ في الصام والاحذية والطبوسات ولقد كانت نسبة نمو العماله فيها ١٤، ١٪ والجلود وكانت نسبة نمو العماله فيها لا تزيد عن ٥٨، ٠٪ ومجموع نسب هذه الصناعات من مجموع الانتاج العام تساوى حوالي ٠، ٢٢٪ فاذا اضفنا هذه النسبه الى مجموع نسب الصناعات التي سجلت انكماشا في العماله نلاحظ انها تساوى حوالي ٤٥٪ اي ان حوالي نصف الصناعة اللبنانية كانت نسب العماله فيها سلبا او معدلات لا تزيد عن ٨٤، ١٪ وهذا بدون شك يفسر الى حد بعيد العدد القليل من المستخدمين الصناعيين الذين انضموا الى القطاع الصناعي خلال ١٩٥٤ — ١٩٦٤.

اما الصناعات التي سجلت نسبا لا بأس فيها هي الصناعات التالية : المشروبات ولقد كانت نسبة نمو العماله فيها حوالي ٦٤، ٣٪ وهي متساويه مع نسبة نمو الانتاج والمفروشات وكانت نسبة نمو العماله فيها ٠٥، ٣ وان كانت نسبة الانتاج فيها اعلى من نسبة العماله والطباعة والنشر ولقد كانت نسبة نمو العماله فيها حوالي ٧، ٧٪ كذلك صناعة المواد الكيماويه فقد سجلت نموا قدره ٧، ٧٪ اما صناعة البترول والمواد المنجميه غير المعدنيه فقد سجلت نموا في العماله قدره ٣٪.

لو ان معظم الصناعات اللبنانية نمت على هذا المستوى لكان عدد المستخدمين في القطاع الصناعي ضعف العدد الحالي والجدير بالذكر ان اغلب الصناعات التي كانت نسبة نمو العماله فيها مرتفعة هي الصناعات التي سجلت ارتفاعا ايضا بمعدلات نمو الانتاج.

وهذا بدون شك يبرهن على صدق التفسير الثالث الذى قد اسلفنا وذكرناه لتفسير نسبة نمو العماله وتخلفها. ان العماله مرتبطة جدا بالانتاج وكما ان اغلب الصناعات التي كانت معدلات نسب نمو العماله فيها معقولة قد سجلت نموا لا بأس فيها من ناحية الانتاج كذلك فان اغلب الصناعات التي سجلت معدلات سلبية او منخفضة من ناحية نمو العماله كانت معدلات نمو الانتاج فيها اما سلبا او متخفضة.

.../...

## المعدل الوسطي لنمو انتاجية العامل في مختلف الصناعـــات

ولقد استطعنا الحصول على المعدل الوسطي لنمو الانتاج لجميع الصناعات المختلفة ولكل صناعة على حدة. ولقد حللناها بالتفصيل. ولقد وجب ايضا الحصول على نسبة نمو العماله في القطاع الصناعي ولقد حصلنا على ذلك كما حصلنا على نسبة نمو العماله في السنة لكل صناعة ايضا.

بعد حصولنا على هذين العاملين باستطاعتنا الحصول وتحديد نسبة نمو انتاجية العامل في السنة خلال هذه الفترة. لاننا كما نعرف ان انتاجية العامل هي نتيجة عاملين رئيسيين كل واحد يسير في عكس الاخر. اي انه كلما كانت نسبة نمو الانتاج عاليه ونسبة العماله متدنية فان ذلك يساعد على رفـــع نسبة نمو انتاجية العامل. وانه كلما كانت نسبة نمو العماله مرتفعة ونسبة نمو الانتاج متدنية فان ذلـــك يظهر بدون شك على نمو انتاجية العامل بحيث يجعلها اما سلبا او متدنية جدا.

ولقد كان المعدل الوسطي لنمو انتاجية العامل في السنة خلال فترة العشرة سنوات لا تزيد عـن ١،٧ ٪ وهي نسبة لا بأس فيها. ولكن مما يساعد على الحصول على هذه النسبة هو تدني نسبة نمـو العماله فلو ان نسبة العماله كانت مرتفعة قليلا لما استطاعة انتاجية العامل من النمو بهذه النسبة. ويمكننا ان نبرهن على ذلك ان اغلب الصناعات التي سجلت نسبا عاليه في معدلات نمو العماله فيها قد سجلت نسبا متدنية لنمو انتاجية العامل وعلى العكس فان اغلب الصناعات التي كانت نسب نمو العماله فيها متدنية ونسبة النمو معتدله نرى ان نسب نمو انتاجية العامل كانت مرتفعة عن المستوى العام.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة نمو انتاجية العامل السنويه طيلة فترة العشرة سنوات فاننا نلاحظ ان هنالك صناعتان كانت فيها انتاجية العامل سلبا. ففي صناعة المواد الغذائية كانت نسبة النقصان السنويه للانتاجية العامل توازي ١٥، ــ٪ وهذا برهان اخر على ان هذه الصناعة غير متعافية، اذ ان بالاضافة الى ان كلا نسبتي الانتاج والعماله سلبيتين فان نسبة نمو انتاجية العامل كانت سلبية ايضا. اما الصناعـــة الثانية التي كانت فيها انتاجية العامل بالسلب هي صناعة المواد الكيماويه وهذا يعود الى الحقيقـــة التالية: ان نسبة نمو العماله في هذه الصناعة كانت اعلى من نسبة نمو الانتاج وهذا ربما يعود الى ان هذه الصناعة في طـــور الاتســـاع.

واذا استثنينا عدة صناعات نرى ان نسبة نمو انتاجية العامل السنويه كانت في حدود ٤٪ ولكن يجدر ذكره ويستدعي الانتباه ان الصناعات الكبيرة قد سجلت معدلات متخفضة لنمو انتاجية العامـــل فبعد ان ذكرنا ان المواد الغذائية قد سجلت نسبة سلبية نلاحظ ان صناعة البترول والمواد المنجميه الغير معدنيه سجلت نسبة متدنيه لا تزيد عن ٥٪ بينما سجلت صناعة المشروبات نسبة لا تزيد عـــن ٢٨٪ وصناعة التبغ نسبة نمو لا تزيد عن ٢، ٢٪ في السنة وصناعة النسيج نسبة لا تزيد ٦، ٢٪ في السنة. وهنالك عدد لا بأس به الصناعات التي كانت نسبة نمو انتاجية العامل فيها مرتفعة نسبيا فلقد كانـــت نسبة انتاجية العامل ٢، ٥٪ في صناعة الورق و ١، ٤٪ في صناعة الاحذية والطبوسات و ٩، ٣٪ في صناعة الطباعـة والنشـــر و ٥، ٣ في صناعـــة الجلـــود.

## تقدير القيمة الانتاجية للرساميل الثابتة المستثمرة في الصناعة اللبنانية وتطور نموها في مختلف الصناعات في الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤

من سوء الحظ ان التعدادين الصناعيين لكل من سنة ١٩٥٤ و ١٩٦٤ قد اهملا موضوع الرساميل الثابتة المستثمرة في الصناعة اللبنانية وهذا لا يعود الى جهل او اهمال من قبل المسؤولين عن هذين التعدادين بل يعود الى اسباب عديدة منها ان اغلب الصناعيين لا يودون ان يصرحوا بقيمة رساميلهم او في حالة استعدادهم للتصريح بقيمة هذه الرساميل غالبا ما تكون هذه التصاريح غير متجانسة فمنهم من يصرح بقيمة الرأسمال او بقيمة الرأسمال المدفوع، ومنهم من يشمل الرأسمال الثابت مع الرأسمال العامل.

لكل هذه الاسباب والاعتبارات نرى ان قيمة الرساميل المستثمرة في القطاع الصناعي غير معروفه وكل الارقام التي يتداولها الكتاب وغيرهم هي مجرد تقديرات بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع.

ونظرا لعدم توفر الاحصاءات الصحيحة للرساميل المستثمرة والتي تعد من الاهمية بمكان لكل باحث لا يمكنه الاستغناء عنها، فلقد عمدنا باستخدام الدالة الانتاجية التالية لتقدير الرساميل المستثمرة.

القيمة المضافة = الناتج الصناعي = عمال$^{\alpha}$ + رأسمال$^{\beta}$

وتفسير هذه المعادلة كما يأتي الناتج الصناعي هي نتيجة عاملين: عدد العمال المستخدمين في القطاع الصناعي وقيمة الرساميل المستثمرة في هذا القطاع. كما ان $\alpha$ تبين قيمة الناتج الصناعي الذى يمكن ان يضيفه استخدام عامل اضافي الى مجمل قيمة الناتج الصناعي، كما ان $\beta$ تبين قيمة الناتج الذى يمكن ان يضيفه استخدام وحدة رأسمال واحدة الى مجمل قيمة الناتج الصناعي. هذا ولقد افترضنا ان مجموع $\alpha + \beta = 1$

وعند حل هذه المعادله الانتاجية التي استمدينا معطياتها الاحصائية من التعدادين الصناعيين لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ استطعنا تقدير الرساميل الثابتة المستثمرة في القطاع الصناعي لعام ١٩٥٤ والبالغة حوالي ٢٦٠ مليون ليرة لبنانية في الاسعار الجاريه لعام ١٩٥٤.

ولقد طبقنا نفس الطريقة لسنة ١٩٦٤ فجاء تقديرنا لقيمة الرساميل الثابتة المستثمرة في القطاع الصناعي لعام ١٩٦٤ بما قيمته حوالي ٥٧٠ مليون ليرة بالاسعار الجاريه لعام ١٩٦٤.

.../...

نسبة نمو الرساميل الثابتة في مختلف الصناعات اللبنانية خلال الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤

| الصناعات | قيمة الرساميل الثابتة لسنة ١٩٥٤ بملايين الليرات | قيمة الرساميل الثابتة لسنة ١٩٦٤ باسعار ١٩٥٤ | نسبة النمو السنوي |
|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | ٥٧،١٠٠ | ٥٠،٩٦٠ | ٩٦٪ـ |
| المشروبات | ١٢،٣٨٠ | ٢٠،٠٩٠ | ٤،٤١٪ |
| التبغ | ٢٩،٨٠٠ | ٤٩،٤٢٠ | ٥،٢٪ |
| النسيج | ٢٧،٥٠٠ | ٣٢،٦٢٠ | ١،٦٧٪ |
| الاحذية والطبوسات | ١٦،٩٠٠ | ٢٨،٩٨٠ | ٥،٥١٪ |
| الخشب والفلين | ٣،٨٤٠ | ١٠،٥٧٠ | ١٠،٥٠٪ |
| المفروشات | ١٣،٣٠٠ | ٢٤،٢٢٠ | ٦،١١٪ |
| الورق | ١،٣٠٠ | ٥،٧٧٠ | ١٦٪ |
| الطباعة والنشر | ١٢،٥٠٠ | ٣٥،١٧٠ | ١٠،٨٥٪ |
| الجلود | ٥،٦٠٠ | ٨،٨٩٠ | ٤،٧٥٪ |
| المطاط | ٢،٥٨٠ | ١،٧٥٠ | ٣،٩٣٪ـ |
| المواد الكيماوية | ٥،٩٣٠ | ١٢،٨٨٠ | ٨،٢٪ |
| البترول | ٤٨،٦٠٠ | ٧٤،٨٣٠ | ٤،٤١٪ |
| المواد المنجمية الغير معدنية | | | |
| السلع المعدنية الرئيسية | ٠،١٣٣ | ٠،٩٥٠ | ـ ـ |
| الآلات المعدنية عدا النقل | ١٣،٥٠٠ | ٢٣،٧٣٠ | ٥،٨٢٪ |
| المعدات عدا الكهربائية | ١،٥٠٠ | ٢،٣٧٠ | ٤،٦٨٪ |
| الآلات الكهربائية | ٢،٣٠٠ | ٢،٠٠٠ | ١،٢٣٪ـ |
| معدات النقل | ١،٠٢٠ | ١،٠٠٠ | ٪ |
| الصناعات المختلفة | ٤،٧٩٠ | ٣،٨٧٠ | ١،٧٥٪ـ |
| المجموع | ٢٥٧،٠٠٠ | ٤٠٣،٢٠٠ | ٤،٥٥٪ |

فاذا قارنا الرقم التي صرحت عنه مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني والذى يقدر قيمة الرساميل المستثمرة في القطاع الصناعي لعام ١٩٦٤ اكبر بكثير من الرقم الذى استحصلنا عليه في تقديراتنا . اذ ان قيمة الرساميل في الاسعار الجارية بلغت حوالي ٥، ٨٢٧ مليون ليرة لبنانية لعام ١٩٦٤ .

اما عن الرقمين اللذين توصلنا اليهما فيمكن وصفهما بما يلي : انهما يعبران عن القيمة الانتاجية للرساميل المستثمرة في القطاع الصناعي ، لان الاسس الذى اعتمدناها في تقديراتنا لهذه الرساميل هو القيمة الانتاجية للآلات والمعدات . وهذا يعني افتراضات عديدة يمكن ان يعتبرها النقاد نواقص . ولكن لا بد من الاشارة اليها هنا ، اذ ان ذلك يترتب عنه نتائج عديدة عنها تحيز ، في رفع الرأسمال الثابت المستثمر واحيانا تقلل من قيمة الرأسمال الثابت المستثمر . اذ ان كل مصنع كان ينتج فوق طاقته الانتاجية في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٤ ساعد على تضخيم قيمة الرساميل الثابتة المستثمرة لان الاساس المعتمد لتقدير الرأسمال الثابت كان الانتاج في تلك الفترتين ، وان كل مصنع كان ينتج اقل من طاقته الانتاجية المتوسطة وكل مصنع كان متوقفا لمختلف الاسباب وكان توقفه عن العمل ليوم واحد او شهرا او سنة قد تقلل من قيمة الرساميل الثابتة المستثمرة في القطاع الصناعي .

وبناء على كل هذه الاسباب يمكننا تصريف الرساميل التي توصلنا اليها بالقيمة الفعلية للآلات والمعدات الثابتة في تلك الفترتين .

فاذا قارنا الرساميل الثابتة المستثمرة في القطاع الصناعي بين الفترتين ١٩٥٤ و١٩٦٤ نرى اننا اذا اخذنا قيمة هذه الرساميل على الاسعار الجارية نلاحظ ان الرساميل الثابتة قد تضاعفت حوالي ٢، ٢ مرات او بنسبة بسيطة ٢١، ٨٪ لا شك ان نسبة النمو هذه قد جاءت مرتفعة جدا وهذا يعود الى التضخم الذى طرأ على الاسعار خلال هذه الفترة . ولكن اذا ما حولنا قيمة الرساميل لسنة ١٩٦٤ على اساس اسعارها ١٩٥٤ نرى هذه النتائج تختلف كثيرا عن النتائج التي حصلنا عليها حينما كانت نتيجة الرساميل على اساس الاسعار الجارية .

فلقد نمت الرساميل الثابتة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤ حوالي ٥٧٪ او بنسبة سنوية بسيطة قدرها ٥٥، ٤٪ وذلك على اساس الاسعار الثابتة .

.../...

وهذه النسبه البسيطه لنمو الرساميل في القطاع الصناعي تعد جد متواضعة خصوصا في بلد يعد في اولى مراحل النمو الاقتصادي اذ ان نسبة النمو يجب ان تكون اعلى من هذه النسبة لكي يسبح القطاع الصناعي يحتل جزأ لا يستهان به من الدخل القومي .

ولكي يصبح القطاع الصناعي يسهم بجزء هام بالنسبة للدخل القومي ويرفع نسبته الى حوالي ٢٠٪= يجب ان تتضاعف نسبة نمو الرساميل في القطاع الصناعي والا فان هذا القطاع يبقى ضعيفا ونسبته من الدخل القومي تبقى على ما هي ١٢٪ — ١٤٪ او تنقص حتى عن هذه النسبه .

واذا قارنا نمو الرساميل ما بين الفترة ١٩٥٤ و ١٩٦٤ في مختلف الصناعات القائمه في لبنان نرى ان معدلات نمو هذه الصناعات متفاوته ومختلفة من صناعة الى اخرى ويمكن تقسيم هذه الصناعات وترتيبها بحسب تطور نمو الرساميل الثابتة المستثمرة في هذه الصناعات . ولتبسيط المقارنة فقد قسمنا هذه الصناعات على النحو التالي :

١ — الصناعات المتخلفة والتي سجلت معدلات نمو سلبية وهنالك خمس صناعات في هذا الترتيب .

واهم هذه الصناعات هي صناعة المواد الغذائية فقد كان معدل نموها السنوي البسيط خلال العشرة سنوات ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤ حوالي ٩٦ ، — ٪ ولقد سبق لنا ولاحظنا ان هذه الصناعة قد سجلت ايضا انكماشا في نسبة نمو العماله وانكماشا في نسبة نمو الانتاج .

اما الصناعة الثانية التي سجلت معدل نمو سلبي فهي صناعة المطاط فقد كان هذا المعدل السنوي البسيط لمدة عشرة سنوات حوالي ٩٣ ، ٣ — ٪ وهذه الصناعة كنا قد لاحظنا انكماشها في ناحيتي العماله والانتاج . وهنالك ايضا صناعة الادوات والاجهزة الكهربائية التي سجلت انكماشا في نمو الرساميل المستثمرة فيها بنسبة ٢٢ ، ١ — ٪ اما صناعة معدات النقل فانها سجلت انكماشا بسيطا في نسبة نمو الرساميل المستثمرة فيها وكذلك الصناعات المختلفة التي كانت نسبة نموها السلبي في السنة حوالي ٧٥ ، ١ — ٪ .

ومجموع نسب هذه الصناعات التي سجلت انكماشا في نسبة رساميلها من مجموع الانتاج الصناعي يحاوى ١٥٪ .

.../...

٢ — الصناعات ذات النمو البطيء وهي الصناعات التي سجلت معدلات نمو في رساميلها دون المعدل الوسطي العام لنمو الرساميل في الصناعة اللبنانية اى الصناعات التي كانت معدلات نموهـــا السنويه تتراوح ما بين ١٪ و ٤،٥٥٪ والملاحظ ان نسبة عاليه من الصناعات اللبنانية تقـــع في هذا التقسيم والتي سجلت فيه معدلات للنمو متدنيه وغير مشجعه لكي تساعد على رفـــع مستوى القطاع الصناعي بالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية في هذا البلد . فصناعة المشروبات قد سجلت نسبه بسيطه للنمو طيلة العشرة سنوات تعادل ٤،٤١٪ اما صناعة النسيج والتي تستخدم نسبه مرتفعة من العمال الصناعيين فقد كانت نسبة نموها البسيطه في السنة لا تزيد عن ١،٦٨٪ وهي نسبة متدنيه . اما الصناعتان الكبيرتان بالنسبة للصناعات الاخرى وهما البترول والمواد المنجميه الغير معدنيه فقد كانت نسبة نموها البسيط في السنة لا تزيد عن ٤،٤١٪ .

فمجموع نسب الصناعات ذات النمو البطيء من الانتاج العام للصناعة اللبنانية تساوى حوالي ٢٣٪ وهذه نسبه عاليه خصوصا اذا ما اضفنا اليها الصناعات المتخلفة والتي تشكل حوالي ١٥٪ مـــن الانتاج العام وبذلك يكون حوالي نصف الصناعة اللبنانية من حيث الانتاج تعاني مشكله تخلف او بـــط في النمـــو .

٣ — اما الصناعات الناميه فهي الصناعات التي سجلت معدلات نمو تفوق المستوى العام لنمو الصناعة اللبنانية اى ما يفوق ٤،٥٥٪ . ومن حسن الحظ ان هذه الصناعات عديدة وان كانت في اغلبها ليست صناعات اساسيه وليست كبيرة ولكن اغلبها حديث ولذلك فان معدلات نموها كانت مرتفعة لان الاساس للمقارنة اى سنة ١٩٥٤ كان اما زهيدا او لا اهميه لـه لذلك اتت معدلات النمو مرتفعـــة بعض الشيء .

واعلى هذه النسب التي سجلتها صناعة الورق فبلغت نسبه النمو البسيطه في السنة حوالي ١٦٪ وهي نسبة مرتفعة اما سبب ذلك فيعود الى ان هذه الصناعـــة حديثة واى نمـــو فـــي الرساميـــل يعكس نسبـــا عاليـــه .

اما الصناعة الثانية من حيث ارتفاع نسبة النمو السنويه فهي صناعة الطباعة والنشر فقد سجلت معدلا قدره ٨٥،١٠٪ وهي نسبة مرتفعة ، لا شك ان هذه الصناعة مع صناعة الورق قد نمت نموا كبيـــــرا في السنوات القليلة الاخيرة ونفس الشيء ينطبق على صناعة الخشب والفليـن التـي سجلت معدلا للنمو يعادل ٥٠،١٠٪ وهـي نسبـة مرتفعـة ايضـا .

.../...

ثم هنالك صناعة المواد الكيماويه وتعد من الصناعات التي تسير في نمو سريع حيث بلغ نموها البسيط في السنة حوالي ٢، ٨٪ وكذلك صناعة المفروشات وصناعة الاحذية حيث سجلت كل منهما على التوالي ١١، ٦٪ و ١، ٥ وهي نسب لا بأس فيها .

اما صناعة التبغ فقد سجلت نسبة لا بأس فيها فقد كان معدل نموها البسيط في السنة يعادل ٢، ٥٪ كذلك صناعة الجلود التي سجلت نموا قدره ٧٥، ٤٪ .

اما الصناعات المعدنيه والهندسيه والتي لا تزال اهميتها ليست ذا شأن فقد لاحظنا ان نسبة نمو صناعة السلع المعدنيه الرئيسيه قد سجلت نموا مرتفعا فقد ارتفعت قيمة الرساميل المستثمرة في هذه الصناعة ١٢٣، ٠ مليون في سنة ١٩٥٤ الى حوالي ٦ مليون سنة ١٩٦٤ كذلك فان نسبة نمو الرساميل في صناعات الآلات عدا النقل فقد كانت تساوى ٨٢، ٥ كذلك صناعة المعدات عدا الكهربائية فقد سجلت نسبة نمو قدرها ٦٨، ٤٪ .

اما بقية الصناعات المعدنيه والهندسيه فقد سجلت تخلفا في نموها على الرغم من صغر قاعدتها .

وبذلك تكون نسبة هذه الصناعات النامية من مجموع الانتاج ما يزيد عن ٥٠٪ وهي نسبة مشجعه ولا بأس فيها .

.../...

## نسبة الرساميل الثابتة للانتاج في مختلف الصناعات اللبنانية.

في هذا الجزء سوف نتطرق الى العلاقة بين الرساميل الثابتة والانتاج او بين الاستثمار والانتاج في مختلف الصناعات اللبنانية خلال الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٤. لان هذه العلاقة تلقي بعض الضوء على مشاكل التثمير ونمو الدخل في القطاع الصناعي.

وبصورة موجزه يمكن تعريف هذه العلاقة بما يلي:

كم ليرة يجب ان توظف في المعدات لكي تعطي انتاجا قدره ليرة لبنانية واحدة.

من المتوقع ان تختلف هذه النسب من صناعة الى اخرى وذلك بحسب التكنولوجيا التي تتطلبها هذه الصناعات فهنالك صناعات لا تتطلب رساميل كبيرة لشراء معدات وآلات ولنأخذ صناعة المواد الغذائية وخصوصا البسيط منها نلاحظ انها لا تحتاج الى رساميل كبيرة فنتوقع ان نسبة الرساميل الثابتة للانتاج لا تكون عاليه ولربما تحتاج استثمار ليرة واحدة في الآلات والمعدات ولكي تعطيك ليرة واحدة انتاج، ولكن هذه النسبة ترتفع في الصناعات الثقيلة او التي تحتاج الى الآت ومعدات كثيرة ومعقدة ودقيقة الصنع والصناعات التي تحتاج الى فترة حمل طويله (اى الفترة الواقعه بين البدء في بناء المصنع والبدء في الانتاج).

ولقد استطعنا الحصول على قيمة الرساميل الثابتة للقطاع الصناعي في لبنان لعامي ١٩٥٤ و١٩٦٤ وكذلك لجميع الصناعات خلال عامين الفترتين. ولقد استحصلنا على قيمة الانتاج الصناعي لتلك الفترتين من التعدادين الصناعيين وفيما يلي جدول بقيمة الانتاج الصناعي بالاسعار الجارية لسنتي ١٩٥٤ و١٩٦٤ وعما هاتان القيمتان على التوالي ١٥٥ مليون ليرة و ٣١٢ مليون ليرة. بينما قيمة الاستثمارات الثابتة بالاسعار الجارية ٢٦٠ مليون ليرة لبنانية لعام ١٩٥٤، ٥٧٠ مليون ليرة لبنانية لعام ١٩٦٤

فتكون نسبة الرساميل الثابتة للانتاج لعام ١٩٥٤ ١٩٥٤ فكانت: $\frac{٢٦٠}{١٥٥} = ١،٦٨$

اى ان الصناعة اللبنانية سنة ١٩٥٤ كانت تحتاج لتوظيف ١،٦٨ ليرة لبنانية في المعدات والآلات لكي تستطيع الحصول على انتاج صافي قيمته ليرة لبنانية واحدة.

اما نسبة الرساميل الثابتة للانتاج لعام ١٩٦٤ فكانت التالية: $\frac{٥٧٠}{٣١٢} = ١،٨٢$ اى

ان الصناعة اللبنانية سنة ١٩٦٤ فكانت تحتاج لتوظيف ١،٨٢ ليرة لبنانية في المعدات والآلات لكي تستطيع الحصول على انتاج قيمته ليرة لبنانية واحدة.

فالملاحظ انه حصل ارتفاع بنسبة الرساميل الثابتة للانتاج اى ان الصناعة اللبنانية في عام ١٩٦٤ اصبحت تحتاج الى رساميل اكثر للحصول على نفس قيمة الانتاج. ولهذه الظاهرة اسباب عديدة: اولها انخفاض في انتاجية العمال وهذا غير صحيح اذ انه ثبت لدينا كما سوف يظهر في الاجزاء التالية ان انتاجية العامل قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا. ثانيا تكاليف الانتاج ازدادت مع ازدياد حجم المؤسسة الصناعية وهذا غير صحيح اذ اننا توصلنا الى الاحصاءات التي تشير ان انتاجية العامل ارتفعت مع ارتفاع المؤسسة الصناعية. ثالثا استخدام معدات اكثر من قبل المؤسسات الصناعية وهذا صحيح اذ ان الصناعة اللبنانية تسير سيرا حثيثا نحو استخدام المعدات والالات الضخمه والمعقدة.

جدول لنسب الرساميل للانتاج لمختلف الصناعات لسنتي ١٩٥٤ و ١٩٦٤

| الصناعات | ١٩٥٤ | ١٩٦٤ |
|---|---|---|
| ٢٠ المواد الغذائية | ١،٥٦ | ١،٧ |
| ٢١ المشروبات | ١،٥٥ | ١،٦٣ |
| ٢٢ السكاير والتبناك | ١،٥٢ | ١،٧٣ |
| ٢٣ الغزل والنسيج | ١،٧٠ | ١،٩٣ |
| ٢٤ الاحذية والطبوسات | ١،٨٤ | ١،٨٧ |
| ٢٥ الخشب والفلين | ١،٨٣ | ١،٩٦ |
| ٢٦ المفروشات والاساس | ١،٩٣ | ١،٩٧ |
| ٢٧ معجون الورق والكرتون | ١،٦٨ | ١،٥٩ |
| ٢٨ الطباعة والنشر | ٢،٢٣ | ١،٩٩ |
| ٢٩ الجلد ومصنوعاته عدا الاحذية | ١،٨٧ | ١،٦٣ |
| ٣٠ صناعة المطاط | ١،٦٥ | ١،٦٣ |
| ٣١ المواد واستحضرات الكيماوية | ١،٨٤ | ١،٨٧ |
| ٣٢ منتجات النفط والفحم الحجري | ١،٦٧ | (١،٧٨)<br>(١،٧٩) |
| ٣٣ المحاصيل المنجمية غير المعدنية | ١،٨٦ | ١،٠٦ |
| ٣٤ الصناعات المعدنية الرئيسية | ٢،٠٢ | ٢،٠٦ |
| ٣٥ المصنوعات المعدنية عدا الآلات | ١،٨٩ | ١،٧٧ |
| ٣٦ الآلات واجزائها ما عدا الكهربائية | ١،٨٢ | ١،٨٦ |
| ٣٧ الآلات والاجهزة الكهربائية | ٢،٢٣ | ١،٦٨ |
| ٣٨ صناعة معدات النقل | ٢،٠٦ | ١،٩٥ |
| ٣٩ صناعات متفرقة | ١،٩١ | ١،٨٢ |
| المعدل | ١،٦٨ | ١،٨٢ |

من الملاحظ ان نسب الرساميل للانتاج لسنة ١٩٥٤ تتراوح في حدها الادنى في صناعة السكاير والتبناك والبالغة ١،٥٢ الى حدها الاقصى في صناعتي الطباعة والنشر والآلات واجزائها ما عدا الكهربائية والبالغة ٢،٢٣ وبذلك العديد من الاسباب وراء هذه الحالة اولا طبيعة الصناعة واذا كانت نسبة الرساميل للعمال عاليه اذا كانت الصناعة من الناحية التكنولوجية تستتبع استخدام معدات ضخمه ومعقدة في هاتين الحالتين يتوقع ان تكون نسبة الرساميل للانتاج عاليه .

من الملاحظ ان نسبة الرساميل للانتاج في الصناعات اللبنانية متدنيه نسبيا اذا ما قيست بنسبة الرساميل للانتاج الصناعي في البلدان الاخرى اذ من المعلوم ان هذه النسبة في البلدان المتقدمة صناعيا تتراوح ما بين ٣ الى ٣،٥ الى ٤ .

ولكن ربما ان معظم الصناعات اللبنانية صغيرة الحجم وتعتمد كثيرا على العمال اكثر من اعتمادها على الرساميل ، كما ان معظم الصناعات لا تستخدم معدات وآلات معقده من الناحيه التكنولوجيه لان اغلب السلع المنتجه في لبنان هي سلع غذائيه او سلع استهلاكيه بسيطه وليست سلعا انتاجية وثقيله •

اما نسب الرساميل للانتاج في مختلف الصناعات اللبنانية لسنة ١٩٦٤ فكانت تتراوح بحدها الادنى في صناعة الورق والكرتون وكانت حوالي ١،٥٩ الى حدها الاقصى في الصناعات المعدنيه الرئيسيه وقد بلغت ٢،٠٦ اما المتوسط العام لهذه النسبة لسنة ١٩٦٤ فقد بلغت حوالي ١،٨٢ •

ومن المعترف به لدى بعض الاقتصاديين انه يمكن افتراض نسبه معينه ثابته تبين علاقة الرساميل للانتاج وهذه تتراوح عادة ما بين ٣ و ٤ ومن ثم يمكن ربط هذه النسبه مع نسبة معينه او مرغوب فيهـــا للنمـــو الاقتصادي •

ولكن كما رأينا ان هذه النسبه لا يمكن اعتبارها ثابته بل هي مرنه وتتغير من صناعة الى اخرى بل تتغير في نفس الصناعة مع مرور الزمـــن •

ولا بد من الاشاره هنا الى اهميه العلاقة بين الرساميل والانتاج الصافي اذ ان بعض الدراسات قد اشارة الى علاقة عكسيه ما بين درجة النمو الاقتصادي او الصناعي وبين نسب الرساميل للانتاج • ومـــن المفيد الاشارة الى نتائج دراسة قام بها احد الاقتصاديين بهذا الصدد •

وهذه هي النتائـــج :

| نسبة الرساميل للانتاج | نسبة النمو الاقتصادي |
|---|---|
| ٢،٦ | ٢١ |
| ٢،٨ | ١٧ |
| ٣،١ | ١٥ |
| ٤،٠ | ١٥ |
| ٥،٠ | ١٤ |
| ١٠،٥ | ١٤ |

اي انه كلما ارتفعت نسبة الرساميل للانتاج كلما انخفضت نسبة النمو الاقتصادي والعكس بالعكس ولهذا تفسير بما ان الرساميل هي احد عوامل الانتاج النادره فان الصناعات التي تحتاج الى نسبه عاليه من الرساميل للانتاج تحتاج الى مبالغ هائله لكي تنتج وحدة واحدة من الانتاج • وهذا يعني انه على الرغم من توظيف مبالغ هائله في الصناعة لكن كمية الانتاج ليست كبيرة وهذا يفسر تدني في نسبة النمو•

كما ان علاقة الرساميل للانتاج ذات اهمية رئيسيه في تقدير الرساميل الثابتة التي يجب توظيفها لكي يتحقق من كمية انتاج معينه • وكذلك يمكننا التأكد من قيمة المدخرات لفترة معينه وذلك بضرب نسبة الرساميل الثابتة للانتاج بقيمة الزيادة الحاصله في الانتاج لتلك الفترة المعينه •

نسبة الرساميل الثابتة للعمال •

| نوع الصناعة | قيمة الرساميل الثابتة لكل عامل ١٩٥٤ | قيمة الرساميل الثابتة لكل عامل ١٩٦٤ بالاسعار الثابتة |
|---|---|---|
| المودا الغذائية | ٨،٧٠٠ | ٨،٧٠٠ |
| المشروبات | ١٢،٠٠٠ | ١٣،٦٠٠ |
| التبغ | — — | — — |
| الغزل والنسيج | ٤،٣٠٠ | ٦،٥٠٠ |
| الاحذية والطبوسات | ٥،٠٠٠ | ٧،٠٠٠ |
| الخشب والفلين | ٥،٤٠٠ | ٥،٨٠٠ |
| المفروشات | ٤،٠٠٠ | ٧،٠٠٠ |
| معجون الورق | ٦،٠٠٠ | ١٠،٠٠٠ |
| الطباعة والنشر | ٨،٠٠٠ | ١٠،٠٠٠ |
| الجلود | ٦،٠٠٠ | ١٠،٨٠٠ |
| صناعة المطاط | ٥،٠٠٠ | ٧،٠٠٠ |
| صناعة المواد الكيماوية | ٩،٢٠٠ | ٩،٥٠٠ |
| منتجات النفط والفحم الحجرى | (١١،٢٠٠) | (١٢،٥٠٠) |
| المحاصيل المنجمية الغير معدنية | ٥،٠٠٠ | ٦،٤٠٠ |
| الصناعات المعدنية الرئيسية | ٦،٣٠٠ | ٨،١٠٠ |
| الصناعات المعدنية عدا الآلات | ٥،٠٠٠ | ٨،٧٠٠ |
| الآلات عدا الكهربائية | — — | — — |
| الآلات الكهربائية | ٨،٩٠٠ | ١٠،٦٠٠ |
| صناعة معدات النقل | ٥،٨٠٠ | ٧،٠٠٠ |
| صناعات متفرقة | ١١،٣٠٠ | ١٦،٠٠٠ |
| المعدل العام | ٧،٢٠٠ | ٩،٤٠٠ |

## حصص الرواتب والاجور والربح والفائدة من قيمة الانتاج الصناعي لمختلف الصناعات اللبنانية

ان عوامل الانتاج الرئيسيه هي اليد العامله ورأس المال الاعمال • ونعني باليد العامله العمال الداخلين مباشرة في عمليات الانتاج وهؤلاء يتقاضون اجورا مقابل اعمالهم والفنيين والموظفين الاداريين وهؤلاء يسهمون بطريقة غير مباشرة كالاعمال الادارية والفنية والتنظيمية وهؤلاء يتقاضون رواتب مقابل اعمالهم وغالبا ما تدمج الرواتب والاجور وهذا المبلغ يشكل حصة العمال والموظفين من قيمة الانتاج الصناعي • ثم يخصص المبلغ المطلوب كفائدة على الرأسمال وما تبقى بعد دفع جميع المصروفات والمتطلبات يسمى الربح وهو تعويض رجال الاعمال عن مجهوداتهم في تنسيق عوامل الانتاج وابتكاراتهم اما في ادخال سلع جديدة او اسلوب انتاجي حديث•

لقد تام عدة اقتصاديين بابحاث عديدة عن حصص العمال والموظفين والفائدة على رأسمال المال والربح • ولا بد من الاشارة بهذا الصدد الى المجهود الذى بذله الاقتصادى الامريكي بول دوغلاس في هذا المجال • فقد استطاع بعد جهد كبير بذله خلال سنوات عديدة من ان يحدد حصة كل من الرواتب والاجور والربح والفائدة على الرأسمال في مختلف الولايات الاميركية • **ولقد توصل** الى النتيجة التالية : وهي ان حصة الرواتب والاجور تتراوح ما بين ٢/٣ الى ٣/٤ من قيمة الانتاج بينما حصة الربح والفائدة على رأسمال فانها تتراوح ما بين ١/٤ و ١/٣ من قيمة الانتاج •

ولا بد من التنويه هنا بان هذه النسب تتفاوت من صناعة الى اخرى كما انها تتفاوت من بلد الى آخر وذلك نتيجة عوامل عديدة اهمها ندرة الرساميل او ندرة اليد العاملة ثم التشريعات العمالية ومقدرتها على المساومه التي يمكن لهذه النقابات من ممارستها على الادارة واثرها على تحديد الاجور•

وبذلك يمكننا تفسير ارتفاع نسبة الرواتب والاجور وانخفاض نسبة الربح والفائدة على الرأسمال في امريكا ، اذ ان السبب الرئيسي وراء ذلك هو ندرة اليد العاملة بالنسبة الى الرساميل • اضف الى ذلك التقدم السريع التي احرزته الولايات المتحدة في التنظيم العمالي والتشريعات العماليه •

ولقد رأينا من المفيد الحصول على حصص الرواتب والاجور والربح والفائدة على الرأسمال لمختلف الصناعات اللبنانية لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ • وعند القاء نظره سريعه على الجدول الذى يبين هذه الحصص نرى بوضوح ان الحاله في الصناعة اللبنانية هي عكس ما رأينا في الصناعة الامريكية من حيث توزيع الحصص فبينما كانت حصة الرساميل في الولايات المتحدة تتراوح ما بين ١/٤ و ١/٣ من قيمة الانتاج الصناعي نراه هنا قد سجل رقما قدره ٦٩٪ اى ما يساوى ضعفين حصة الرساميل في الولايات المتحدة • ونفس الشيء ينطبق على حصة الرواتب والاجور فبينما نراها تتراوح في امريكا ما بين ٢/٣ الى ٣/٤ فقد كانت في لبنان لا تزيد عن ٣١٪ اى حوالي نصف النسبة التي يحصل عليها العمال في الولايات المتحدة•

## حصص الرواتب والاجور والربح والفائدة من قيمة الانتاج الصناعي لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤

| نوع الصناعة | حصة الرأسمال ١٩٥٤ـ١٩٦٤ ٪ | | حصة الرواتب والاجور ١٩٥٤ـ١٩٦٤ ٪ | |
|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | ٠،٧٧ | ٠،٧٠ | ٠،٢٣ | ٠،٣٠ |
| المشروبات | ٠،٧٧ | ٠،٧٠ | ٠،٢٣ | ٠،٣٠ |
| التبغ | ٠،٧٨ | ٠،٦٦ | ٠،٢٢ | ٠،٣٤ |
| النسيج | ٠،٥٤ | ٠،٦٤ | ٠،٣٦ | ٠،٤٦ |
| الاحذية والملبوسات | ٠،٥٩ | ٠،٥٨ | ٠،٤١ | ٠،٤٢ |
| الخشب والفلين | ٠،٦٠ | ٠،٥٣ | ٠،٤٠ | ٠،٤٧ |
| المفروشات | ٠،٥٤ | ٠،٥٣ | ٠،٤٦ | ٠،٤٧ |
| الورق | ٠،٧١ | ٠،٧٥ | ٠،٢٩ | ٠،٢٥ |
| الطباعة والنشر | ٠،٣٤ | ٠،٥١ | ٠،٦٦ | ٠،٤٩ |
| الجلود | ٠،٦٢ | ٠،٧٢ | ٠،٣٩ | ٠،٢٨ |
| المطاط | ٠،٧٢ | ٠،٦٠ | ٠،٢٨ | ٠،٤٠ |
| الكيماويه | ٠،٥٩ | ٠،٥٩ | ٠،٤١ | ٠،٤١ |
| البترول | ٠،٧٠ | ٠،٦٤ | ٠،٣٠ | ٠،٣٦ |
| المواد المنجميه الغير معدنيه | ٠،٥٧ | ٠،٤٤ | ٠،٤٣ | ٠،٥٧ |
| السلع المعدنيه الرئيسيه | ٠،٥٨ | ٠،٦٥ | ٠،٤٢ | ٠،٣٥ |
| الآلات عدا النقل | ٠،٦١ | ٠،٦٠ | ٠،٣٩ | ٠،٤٠ |
| المعدات غير الكهربائية | ٠،٦٩ | ٠،٧٠ | ٠،٣١ | ٠،٣٠ |
| الآلات الكهربائية | ٠،٤٦ | ٠،٥٤ | ٠،٥٤ | ٠،٤٦ |
| معدات النقل | ٠،٥٥ | ٠،٦٢ | ٠،٤٥ | ٠،٣٨ |
| الصناعات المتفرقة | ٠،٦٩ | ٠،٦٢ | ٠،٣١ | ٠،٣٨ |
| المجموع | | | | |

فاذا نظرنا الى حصة الربح والفائدة لعام ١٩٥٤ نرى انها كانت تتفاوت من صناعة الى اخرى. ولقد كانت ادنى نسبة لحصة الرأسمال في صناعة الطباعة والنشر حيث بلغت ٣٤،٠ بينما سجلت صناعة المواد الغذائية اقصى نسبة حيث بلغت ٧٧،٠ ولقد كان المعدل الوسطي لحصة الرساميل لسنة ١٩٥٤ حوالي ٦٩،٠ ولوحظ تغير في هذه الحصص خلال الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤ اذ ان المعدل الوسطي انخفض من ٦٩ الى ٦٢،اى بنقص قدره ما يزيد عن ١٠٪ في فترة العشر سنوات او بنقص سنوى بسيط قدره ٠،٩٦٪ ولقد حصل هذا النقص في اغلب الحالات في الصناعات التي كانت حصص الرساميل فيها مرتفعة اذا قيست بالصناعات الاخرى.

فاذا نظرنا الى حصص الرواتب والاجور لسنة ١٩٥٤ نلاحظ انها كانت تتفاوت من صناعة الى اخرى على شكل مشابه الى الظاهرة التي رأيناها في حالة حصص الرساميل. فلقد سجلت صناعة المواد الغذائية ادنى نسبة لحصة الرواتب والاجور اذ انها كانت لا تتعدى ٢٣،، بينما سجلت صناعة الطباعة والنشر اقصى هذه النسب حيث بلغت حوالي ٦٦،اما المعدل الوسطي لحصص الرواتب والاجور لعام ١٩٥٤ كانت حوالي ٣١،٠

ولوحظ تغير في هذه الحصص خلال الفترة ما بين ١٩٥٤ ــ ١٩٦٤ فلقد سجل المعدل الوسطي ارتفاعا اذ انه ارتفع من ٣١،اى ما يزيد عن ٢٢٪ من نسبة الاجور ما يساوى بزيادة سنوية بسيطة قدرها ٨٢،١٪.

وهذه التحول يجب ان يشجع لان نتيجة هي عداله توزيع الدخل القومي بين مختلف الطبقات ولكن هذا التحول يجب ان يقرن بزيادة انتاجية العامل، والا فان تكاليف الانتاج ترتفع كثيرا وهذا يضع الصناعة اللبنانية في موقف غير متكافئ مع السلع المزاحمه المستوردة.

## الرواتب والاجور ونسبة نموها في السنة خلال الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤

لقد تكلمنا سابقا عن حصة الموظفين والعمال من الانتاج الصناعي • ولقد بحثنا ذلك من الناحيتين النظريه والتطبيقية وكيف ان الحاله في لبنان تختلف عنها في البلدان المتقدمة من صناعيا حيث ان حصة الرواتب والاجور من صافي الانتاج تتراوح ما بين ٢/٣ الى ٣/٤ بينما حصة الارباح والفائدة على رأسمال تتراوح ما بين ١/٤ الى ١/٣ من صافي الانتاج لكن ما ظهر لنا من التعدادين الصناعيين ان الحاله في لبنان هي على نقيض البلدان الصناعية اذ ان حصة العمال والموظفين هنا لا يزيد عن الثلث بينما حصة الارباح والفائدة على رأسمال تقارب ثلثي صافي الانتاج الصناعي •

ولقد لاحظنا اثناء مناقشتنا لهذا الموضوع ان حصة العمال والموظفين قد ارتفعت بالنسبة لحصة الارباح والفائدة على رأس المال ولقد عللنا ذلك الى الضغوط التي تمارسها النقابات العماليه في رفع مستوى الاجور •

في هذا الجزء سوف نتطرق الى الحديث عن هذا الموضوع بالتفصيل محاولين ايجاد نسبة نمو الرواتب والاجور في السنة طيلة العشرة سنوات الماضية لمختلف الصناعات اللبنانية •

وللوصول الى نتائج حقيقية فقد استخدمنا الاسعار الثابتة على اساس سنة ١٩٥٤ للرواتب والاجور سليمة سنة لعام ١٩٦٤ لكي تكون المقارنة سليمه صحيحه وغير متحيزه بحيث تضخم قيمة الرواتب والاجور او تقلل من قيمتها •

ومن النظره الاولى يلاحظ المرء ان مستوى اجر العامل قد ارتفع اجر مستواه لعام ١٩٥٤ هذا على عن الرغم من اننا اخذنا بعين الاعتبار تضخم الاسعار والاجور •

والملاحظ ان نسبة الاجور تختلف من صناعة الى اخرى فقد سجلت اعلى نسبة بسيطه في زيادة الاجور في السنة في صناعة المشروبات حيث بلغت حوالي ٩٦ ، ٦ ٪ وهي بدون شك نسبة عالية جدا بينما سجلت ادنى نسبة النمو والاجور في صناعة معدات النقل حيث بلغت حوالي ٢٩ ، ٠ ٪ اما المعدل الوسطي لارتفاع الاجور لجميع الصناعات فقد كان حوالي ٦٦ ، ٢ ٪ وهذه النسبة بدون شك مرتفعة خصوصا اذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة الارتفاع التي طرأت على الاسعار خلال مدة العشرة سنوات التي تشملها هذه الدراسة •

الرواتب والاجور

| الصناعات | متوسط اجرة العامل في سنة ١٩٥٤ | متوسط اجرة العامل في ١٩٦٤ على اساس اسعار ١٩٥٤ | نسبة الارتفاع في الاجور في السنة |
|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | ١،٢٨٠ | ١٦١٠ | ٢٦،٢٪ |
| المشروبات | ١،٧٦٠ | ٣٤٦٥ | ٩٦،٦٪ |
| التبغ | ٢،٥٥٤ | ٤٧٨٥ | ٤٦،٦٪ |
| الغزل والنسيج | ١،٠٩٠ | ١٥٨٩ | ٢١،٤٪ |
| الخشب والفلين | ١،٠٦٠ | ١٤١٤ | ٨٩،٢٪ |
| المفروشات | ١،٢٤٠ | ١٦٣٨ | ٨٢،٢٪ |
| الورق | ١،١٣٠ | ١٦٣٨ | ٧٩،٣٪ |
| الطباعة والنشر | ٢،١٦٠ | ٢٤٦٤ | ٣٢،١٪ |
| الجلود | ١،١٥٠ | ١٧٠٥ | ٠٧،٤٪ |
| المطاط | ١،١٠٠ | ١٥٠٧ | ٢،٣٪ |
| المواد الكيماوية | ١،٦٢٠ | ٢٠٥٨ | ٤٢،٢٪ |
| البترول والمواد المنجمية | ٢،٠٢٠ | ٢٦٤٦ | ٧٤،٢٪ |
| المواد الغير معدنية | ١،١٦٠ | ١٧٨٥ | ٤١،٤٪ |
| السلع الرئيسية | ١،٣٨٩ | ١٥٧٩ | ٣٢،١٪ |
| السلع المعدنية عدا الآلات | ١،٠٨٨ | ١٩٢٩ | ٨٢،٥٪ |
| الآلات المعدنية غير الكهربائية | ١،٦٣٤ | ١٨٩٤ | ٤١،١٪ |
| الآلات الكهربائية | ١،٥٢٥ | ١٥٧٣ | ٢٩،٠٪ |
| معدات النقل | ١،٤٤٥ | ١٨١٠ | ٢٦،٢٪ |
| الصناعات المتفرقة | ١،٤٠٩ | ١٨٤٢ | ٦٦،٢٪ |
| المجموع | ======= | ===== | ====== |

ولقد دلت الاحصاءات ان متوسط اجر العمال في القطاع الصناعي سنة ١٩٥٤ كان حوالي ١،٤٠٩ ليرة لبنانية في السنة ولقد ارتفع متوسط اجر العامل بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٤ الى حوالي ١،٨٤٣ ليرة لبنانية في السنة. ومن الملاحظ ان اعلى نسبة سنويه للارتفاع الاجور قد سجلتها الصناعات التي تتمتع باعلى مستوى للاجور العام ١٩٥٤. فقد كان متوسط اجر العامل في صناعة التبغ لسنة ١٩٥٤ ٢،٥٥٤ ليرة لبنانية فاصبح ٤٧٨٥ ليرة لبنانية سنة ١٩٦٤ اى بزيادة سنويه قدرها ٦،٤٦٪ كذلك صناعة المشروبات فقد كان متوسط اجر العامل في سنة ١٩٥٤ ١،٧٦٠ ليرة لبنانية فاصبح ٣٤٦٥ ليرة لبنانية سنة ١٩٦٤ اى بزيادة قدرها ٦،٩٦٪ في هاتين الحالتين نرى ان زيادة الاجور لم يكن الدافع فيها مجاراة الاجور في الصناعات الاخرى لان مستوى هاتين الصناعتين كان مرتفعا وبقي مرتفعا ولا بد من الاشارة هنا ان اعلى مستوى للاجور لسنتي ١٩٥٤ و١٩٦٤ كان في صناعة التبغ وكنا نعلم ان صناعة التبغ هي الصناعة الوحيدة التي تشرف عليها الدولة ولا شك ان ارتفاع مستوى الاجور الى الضعفين واكثر عن مستوى العام للاجور يستوجب ارتفاع انتاجية العامل.

اما عن الظاهرة الثانية في نسبة ارتفاع مستوى الاجور يمكن تفسيرها بما يلي:

ان مستوى الاجور في عدد من الصناعات كان دون مستوى العام للاجور في سنة ١٩٥٤ فمن الطبيعي ان العمال استطاعوا ان يمارسوا بعض الضغوط على الادارة وبذلك تمكنوا من رفع مستوى الاجور في هذه الصناعات ومساواتها ببقية الصناعات الاخرى. لذلك من المتوقع ان تكون نسبة الارتفاع عالية بعض الشيء.

ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة في الصناعات التالية: النسيج حيث ان النسبة السنويه لارتفاع الاجور كانت ٥،٠٧٪ وصناعة الآلات المعدنية غير الكهربائية فقد كانت نسبة ارتفاع الاجور حوالي ٥،٨٢٪ ثم صناعة الاحذية والطبوسات فقد كانت نسبة الارتفاع في مستوى الاجور حوالي ٤،٢١٪ وصناعة السلع المعدنيه الرئيسيه وكانت حوالي ٤،٤١٪.

وعند القاء نظره سريعه على الجدول الذى يبرز المقارنة بين نسبة ارتفاع مستوى الاجور ونسب نمو انتاجية العامل، يمكننا الملاحظة انه قد حصل فعلا ارتفاع في الاجور يفوق الارتفاع في نمو انتاجية العامل في عدد وفير من الصناعات.

| الصناعة | نسبة ارتفاع اجر العامل في السنة | نسبة نمو انتاجية العامل في السنة | نسبة الفرق بين ارتفاع الاجور ونسبة انتاجية العامل |
|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | ٢،٦٦ | —،١٥ | ٢،٨١ |
| المشروبات | ٦،٩٦ | —،٢٨ | ٦،٦٨ |
| التبغ | ٦،٤٦ | ٢،٢٠ | ٤،١٦ |
| النسيج | ٥،٠٧ | ٢،٦٠ | ٢،٤٧ |
| الاحذية والطبوسات | ٤،٢١ | ٤،١٠ | ٠،١١ |
| الخشب والفلين | ٢،٨٩ | ١،٠٥ | ١،٨٤ |
| المفروشات | ٢،٨٢ | ٢،٧٠ | ٠،١٢ |
| الورق | ٣،٧٩ | ٥،٢ | —١،٤١ |
| الطباعة والنشر | ١،٣٢ | ٣،٩ | —٢،٥٨ |
| الجلود | ٤،٠٧ | ٣،٥ | —١،٥٧ |
| المطاط | ٣،٢٠ | ٥،٠٩ | —١،٨٩ |
| المواد الكيماوية | ٢،٤٢ | ١،١٠ | ٣،٥٢ |
| البترول والمواد المنجمية | ٢،٧٤ | ٠،٦٥ | ٢،٠٦ |
| الغير معدنية | — — | — — | — — |
| السلع المعدنية الرئيسية | ١،٣٢ | ٢،٣٠ | ١،٩٨ |
| السلع المعدنية عدا الآلات | ٥،٨٢ | ٥،٩٠ | ٠،٥٨ |
| الآلات عدا الكهربائية | ١،٤١ | ١،٣٠ | —٢،٨٩ |
| الآلات الكهربائية | ٠،٢٩ | ١،٣٠ | —١،٠١ |
| معدات النقل | ٢،٢٦ | ١،٥ | ٠،٧٦ |
| صناعة متفرقة | ٢،٦٦ | ١،٧ | ٠،٩٦ |
| المجموع | ========= | ========= | ========= |

ولو اخذنا المستوى العام لنسبة الاجور وهو ٦٦ ، ٢٪ في السنة، وطرحنا منه المستوى العام لنمو انتاجية العامل في السنة لحصلنا على المعدل التالي وقدره ٩٦ ، ٪ في السنة كنسبة لارتفاع الاجور والغير مدعومه باى اسباب كنمو انتاجية العامل او ارتفاع في مستوى الاسعار. ولكن هذه النسبة لا تبين الحقيقة في مختلف الصناعات اذ ان نسبة الزيادة هذه تصل في بعض الصناعات مستوى يفوق ٦٪ كما ان هنالك بعض الصناعات التي كان ارتفاع مستوى الاجور فيها دون المستوى العام زد على ذلك ان نسبة انتاجية العامل فيها كانت مرتفعة جدا حتى ان العمال في بعض الصناعات يتقاضون اجورا اقل مما يجب فيما لو اخذنا بعين الاعتبار نسبة النمو في الانتاجية.

فلو اخذنا صناعة المشروبات لرأينا ان النسبة السنويه لارتفاع مستوى اجر العامل كانت حوالي ٦،٩٦٪ فلو طرحنا منها نسبة نمو انتاجية العامل في السنة وقدرها ٢٨ ،٪ لرأينا ان مستوى الاجور في هذه الصناعة قد ارتفع بنسبة قدرها ٦،٦٨ دون اى مبرر لارتفاع الاسعار في زيادة انتاجية العمال في هذه الصناعة.

كذلك نرى نفس الشيء قد حصل في صناعة التبغ كانت نسبة ارتفاع الاجور ٦ ، ٤٦٪ فاذا طرحنا منها نسبة نمو انتاجية العامل في السنة وقدرها ٢،٢٪ لوجدنا ان نسبة ارتفاع الاجور في هذه الصناعة دون ادنى مبرر كان يعادل قيمته ٢٦ ، ٤٪.

اما الحاله في صناعة المواد الكيماويه فتختلف عن الحالتين السابقتين اذ ان نسبة ارتفاع الاجور كان دون مستوى العام الارتفاع الاجور ٤٤ ، ٢٪ ولكن لقد حصل تأخر في انتاجية العامل في هذه الصناعة قدره ١،١٠٪ فان الزيادة الحقيقية في ارتفاع الاجور اصبحت حوالي ٥٢ ، ٣٪ في السنة.

وهنالك عدد من الصناعات التي لم يرتفع فيها مستوى الاجور بنفس نسبة نمو انتاجية العامل. ويمكن القول هنا ان العامل في هذه الصناعات لم يكافئ على زيادة انتاجيته اى ان اجره اقل من الجهد الذى بذله في الانتاج وهذه الحالة غير مستحسنه لانها تسبب خيبة امل لدى العامل الكفء.

اما الصناعات هذه فهي التالية: صناعة الورق والطباعة والنشر والصلاط والسلع المعدنيه الرئيسيه وصناعة الاجهزة والادوات الكهربائية ومعدات النقل. ونسبة الفرق بين نسبة انتاجية العامل ونسبة ارتفاع الاجور تصل في بعض الاحيان ٥٨ ، ٢ وهي لا شك نسبة عالية ومن مساوئها الاخرى انها لا تساعد على توزيع الدخل القومي بصورة عادله بين مختلف عوامل الانتاج في هذه الصناعات المذكوره اعلاه.

ولكن على وجه الاجمال فان العامل اللبناني من خلال الضغوط التي تمارسها نقابات العمال استطاع خلال هذه المدة ان يرفع مستوى الاجور بنسبة تفوق نسبة ارتفاع مستوى المعيشة ونسبة ارتفاع انتاجيته وذلك بمعدل ٩٦ ، ٪ في السنة وهذه الظاهرة لها انعكاسات عديدة اهمها انها على الرغم من انها تساعد على تقليل الفروق الاجتماعية بين مختلف الطبقات لكنها اذا ما استمرت على هذا المستوى دون الاهتمام برفع مستوى الانتاجية فان ذلك يكون له اثره السيء على تكاليف الانتاج هذا ما يضعف مركز السلع اللبنانية لدى منافسيها

لقد كنا قد تطرقنا لهذا الموضوع عدة مرات وكنا دائما نرجئ الخوض في هذا الموضوع حتى تمكنا الان ان نخصص هذه الفقرة الى درس هذا الموضوع بشيء من الرويه ٠كلنا نعلم ان المعدات والآلات تنافس اليد العامله في بعض الصناعات كما انها تعد متممة لها في صناعات اخرى ولكن بالتقدم التكنولوجي الحديث اصبح هم رجال الاعمال البحث عن المعدات والآلات الحديثة في مختلف الصناعات وهذا يعود بالدرجة الاولى انهم يريدون ان يعاشوا بقية المنتجين في البلدان الصناعية في تحديث وسائل الانتاج وبذلك يمكنهم تخفيض تكاليف الانتاج نظرا للارتفاع الذي طرأ على مستوى اجور اليد العامله ٠

ومشكله المشاكل ان هذه الآ ت والمعدات لا تعكس ٠سب مواردنا الطبيعية بل انها تعكس نسب موارد البلدان الامريكية والاوروبية ٠كلنا نعلم ان الرساميل في هذه البلدان متوفره بالنسبة للموارد البشريه لذلك فان مصممي هذه الآلات اخذوا هذا العنصر الهام بعين الاعتبار وعطوا جهدهم في توفير ما امكنهم في استخدام اليد العامله بالنسبة للرساميـــل ٠

ولسوء حظنا ان منتجي الآلات والمعدات الصناعية هي البلدان المتوفره فيها نسبة عالية من الرساميل بالنسبة لليد العاملة ٠لذلك نرى ان هذه الالات لاتعكس عن نسب مواردنا الطبيعية ٠لان الرساميل عندنا تعد نادرة جدا بالنسبة لليد العاملة ولكن تستخدم المعدات والآلات التي صممت على عكس معطيات البلد من عوامل الانتاج ٠

لذلك نرى ان التصنيع في بلادنا شديد التكاليف لما يتطلب من رساميلهـــا ٠

وعند بحثنا عن مكننة المؤسسات في لبنان ليس لدينا الا عامل واحد يمكن تحليله لاستخلاص الحقائق ٠ وهذا العامل هو القوة المحركه المستخدمه من قبل المؤسسة الصناعية او عدد الاحصنه مقابل كل عامل صناعي ٠

وعند تطرقنا الى الجدول نلاحظ انه قد طرأ تغيير جذري من حيث استخدام القوة المحركه في الصناعة اللبنانية بوجه الاجمال فلقد ارتفع عدد الاحصنه المستخدمه من ٢٦٢، ٤٨ في عام ١٩٥٤ الى ٩٤٢، ١٤٦ في عام ١٩٦٤ اي بزيادة بسيطه قدرها ٦، ١١٪ في السنة ٠ لا شك ان هذه الزيادة عالية وانها خير دليل على ان الصناعة اللبنانية تسير سيرا حثيثا في طريق التحديث والمكننة ٠

ولاظهار الحقيقة بصورة ملموسة فقد توصلنا الى الحصول على عدد الاحصنة المستخدمة من قبل العامل في مختلف الصناعات في عام ١٩٥٤ وقارناها بمثيلاتها لعام ١٩٦٤ فوجدنا ان عدد الاحصنه المستخدمة من قبل العامل تتراوح في حدها الادنى من ٠٥ في صناعة المفروشات الى حدها الاقصى في صناعتي البترول والمواد المنجميه الغير معدنيه وقدره ٤،٢ احصنه للعامل الواحد بينما المعدل الوسطي العام كان قدره ١،٤١ حصانا للعامل الواحد ٠هذا لسنة ١٩٥٤ بينما اصبح عدد الاحصنه للعامل الواحد لسنة ١٩٦٤ تتراوح في حدها الادنى ٦ في صناعتي التبغ والاحذية والملبوسات الى حدها الاقصى قدره ١٤،٢١ في صناعة البترول ٠اما المعدل العام لسنة ١٩٦٤ فقد كان حوالي ٣،٥٧ احصنة للعامل الواحد ٠وبذلك تكون نسبة نمو المكننة في العام الواحد حوالي ٦،٩٪٠

واذا قارنا عدد الاحصنة المستخدمه لدى المؤسسة الصناعية لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ نلاحظ ايضا ان نسبة النمو قد ارتفعت بشكل بارز٠فقد كان عدد الاحصنه المستخدمة من قبل المؤسسة الصناعية يتراوح في حده الادنى لسنة ١٩٥٤ من ٠،٥ حصان في صناعة الاحذية والملبوسات الى ١٠٠ حصان في صناعة التبرول اما المعدل العام لعدد الاحصنه المستخدمه من قبل المؤسسة الواحدة فقد كان حوالي ٦، ٢٣ حصانا ٠

اما ارقام عام ١٩٦٤ فلا شك انها اظهرت نسبة عالية من الارتفاع فقد كان عدد الاحصنه المستخدمة من قبل المؤسسة الواحدة يتراوح في حده الادنى وقدره ٩ احصنه وذلك في صناعة الاحذية والملبوسات الى حده الاقصى في صناعة معدات النقل وقدره ١٧٢ حصانا للمؤسسة الواحدة اما المعدل الوسطي العام لسنة ١٩٦٤ فقد كان حوالي ٧٠ حصانا للمؤسسة٠ وبذلك تكون نسبة الزيادة البسيطه في السنة خلال مدة العشرة سنوات التي شملتها الدراسة حوالي ٥،١١٪٠

## المستوردات الصناعيـــــة

ان من اهم المقومات الصناعية هو توافر الموارد الطبيعية التي تحتاج اليها الصناعة سواء كانت مواد خام او محروقات لتشغيل المصانع ، ومن سوء الحظ ان الطبيعة لم تهب لبنان الموارد الطبيعية الضروريـة لاقامة الصناعات . فاذا ما استثنينا بعض المحاصيل الزراعية وبعض انواع الرمال والاتربة التي يمكن تصنيعها فان لبنان يعد معدما فيما يخص المعادن والمواد الخام الاخرى الضرورية لاقامة الصناعات .

لذلك لقد اعتقد الكثيرون ان امكانية الصناعات في لبنان صعبة جدا بل ومستحيلة ولكن كما نلاحظ ان هنالك عدد كبير من البلدان التي تشارك لبنان فقره في الموارد الطبيعية استطاعت في اقامـــة العديد من الصناعات الناجحه وخير مثال على ذلك اليابان وبرتوريكو وهونغ كونـغ .

لا شك ان السبب وراء ذلك التقدم السريع الذي طرأ على وسائل النقل والمواصلات في العالـــم واستتبع ذلك انخفاض في تكاليف النقل والموصلات . اذ اصبح بالامكان استيراد عدد كبير من المواد الخام الضرورية للصناعة بالاضافة الى استيراد عدد اكبر من السلع الوسيطة ايضا دونما اية زيادة كبيرة في التكاليف .

ويعتمد لبنان في صناعته كثيرا على الاستيراد ولسوف تقسم هذه المستوردات الى ثلاثة انواع رئيسيـة : السلع التوسطية ، السلع الوسيطة والخامات ومواد اوليـة .

وقبل البدء بتحليل معدل نمو الاستيراد بخصوص كل من السلع الترسطية والسلع الوسيطة والخامات والمواد الاولية لا بد من احتساب حصة كل من هذه الاقسام من مجمل المستوردات الصناعية .

فلقد دلت الارقام على ان معدل حصة السلع الترسطية من مجمل الاستيرادات الصناعية خـــلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٥ كان لا يتجاوز ١٥٪ بينما كانت معدل حصة السلع الترسطية لنفس الفترة لمجمـل الاستيرادات اللبنانية من الخارج لا يتجاوز ٤،٥٪ .

اما حصة السلع الوسيطة من مجمل الاستيرادات الصناعية خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٥ فقد كان ٦١٪ بينما كانت معدلها لنفس الفترة بالنسبة لمجمل الاستيرادات اللبنانية من الخارج لا يتجاوز ١٧٫٥٪

اما حصة المواد الخام من مجمل الاستيرادات الصناعية خلال الفترة ١٩٥٧ــ١٩٦٥ فقد كان ٢٤٪ بينما كان معدلها لنفس الفترة بالنسبة لمجمل الاستيرادات اللبنانية من الخارج حوالي ٧٫٥٪

لا بد من الاشارة هنا ان معدل حصة المستوردات الصناعية بالنسبة لمجمل المستوردات اللبنانية للفترة ما بين ١٩٥٧ــ١٩٦٥ كان حوالي ٣٠٪ اى ان حوالي ثلث المستوردات اللبنانية تذهب للاغراض الصناعية.

دعنا الان نحلل تطور كل منهما على حدة وآثارها على الاقتصاد اللبناني. مما نلاحظ ان مستوردات السلع الترسملية خلال الفترة ٥٧ــ٦٢ لم يتم ويتطور واذا ما ادركنا ان السلع الترسملية الصناعية تعني الآلات والمعدات الصناعية يمكننا القول ان خلال هذه الفترة لم يطرأ اى توسع في القطاع الصناعي اذ ان مستوردات السلع الترسملية بقيت على حالها في حدود ٢٥ مليون ليرة في السنة. لكننا منذ سنة ١٩٦٣ نلاحظ ان مستوردات السلع الترسملية في تطور مستمر اذ ارتفعت من ٢٥ مليون سنة ١٩٦٢ الى ٦٦٫٨ مليون سنة ١٩٦٥.

اما استيراد السلع الوسيطة فقد استمر الارتفاع طوال الفترة المعنيه اذ ان قيمة مستوردات السلع الوسيطة كان ١٠٢ مليون ليرة سنة ١٩٥٧ فاصبح ٢٥٣٫٧ مليون ليرة سنة ١٩٦٥ اى ان معدل نمو استيراد السلع الوسيطة خلال الفترة ما بين ١٩٥٧ــ١٩٦٥ كان حوالي ١٤٫١٢٪ في السنة.

اما الخامات والمواد الاولية للصناعة فقد استمرت في النمو كانت ٤٥٫٤ مليون ليرة سنة ١٩٥٧ فاصبحت ١٠٦٫٧ مليون ليرة سنة ١٩٦٥ اى ان معدل النمو السنوى البسيط لاستيراد الخامات والمواد الاولية في الفترة ما بين ١٩٥٧ــ١٩٦٥ كان حوالي ١١٫٢٥٪

اما مجمل المستوردات لجميع الاقسام فقد كانت ١٧٢٫٤ مليون ليرة سنة ١٩٥٧ فاصبحت ٤٢٧٫٢ مليون ليرة سنة ١٩٦٥ اى ان معدل النمو السنوى لمستوردات الصناعية كان حوالي ١٢٫١٤٪

## قيمة المستوردات الصناعية حسب استعمالها خلال المدة
## ١٩٥٧ — ١٩٦٨ مع النسب المئوية لكل منها (القيمة بملايين الليرات اللبنانية)

| | ١٩٥٧ | | ١٩٥٨ | | ١٩٥٩ | | ١٩٦٠ | | ١٩٦١ | | ١٩٦٢ | | ١٩٦٣ | | ١٩٦٤ | | ١٩٦٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ |
| سلع ترسملية صناعية | ٢٥ | ٥ | ٢٨ | ٦ | ٢٤ | ٤ | ٢٦ | ٤ | ٣٣ | ٥ | ٢٤ | ٣ | ٣٠ | ٤ | ٥٤ | ٤ | ٦٦ | ٤ |
| سلع وسيطة للصناعة | ١٠٢ | ١٩ | ٨٠ | ١٧ | ٩٨ | ١٨ | ١٢٥ | ١٩ | ١٢٤ | ١٧ | ١٣٥ | ١٧ | ١٥٠ | ١٨ | ٢٢٨ | ١٩ | ٢٥٦ | |
| خامات ومواد اولية | ٤٥ | ٨ | ٣٠ | ٦ | ٤١ | ٨ | ٤١ | ٦ | ٤٣ | ٦ | ٦٤ | ٨ | ٥٩ | ٧ | ٨١ | ٧ | ٨٦٥ | |
| المجموع | ١٧٢ | ٣٢ | ١٣٨ | ٣٢ | ١٣٨ | ٣٠ | ١٩٢ | ٢٩ | ٢١ | ٢٨ | ٢٠٥ | ٢٩ | ٢٣٩ | ٢٩ | ٣٦٣ | ٢٩ | ٤٠٨ | ٢٩ |
| مجموع المستوردات اللبنانية | ٥٤٢ | | (٦١) | | ٥٥٥ | | ٦٦٩ | | ٧٢٥ | | ٧٧٩ | | ٨٣٧ | | ٩٢٧ | | ١٤٨١ | |

وكل الدلائل تشير الى الحقيقة التالية وهي انه بالاضافة الى قيمة الآلات والمعدات المستوردة فان ما يزيد عن ٦٠٪ من مشتروات القطاع اللبناني تستورد من الخارج اما على شكل سلع وسيطة او خامات ومواد اولية.

ويشير التعداد الصناعي لعام ١٩٦٤ ان مجمل مشتروات القطاع الصناعي كان ٥٥٠ مليون ليرة لبنانية بينما تشير ارقام ميزان المدفوعات اللبناني لعامي ١٩٦٤، ١٩٦٥ ان مجمل المستوردات الصناعية كانت ٢٧٠ مليون ليرة. كل هذه الدلائل تشير ان السلعة المنتجة محليا تحتوي على نسبة عالية من المواد المستوردة من الخارج.

وهذه الحقيقة تجعل من الصعب على بلد كلبنان اتباع سياسة صناعية تهدف الى الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية، لان انتاج اي سلعة تستوجب بالاضافة الى استيراد الآلات والمعدات لاقامة الصناعات، استيراد نسبة عالية من السلع الوسيطة والخامات والمواد الاولية الداخلة في عملية الاستصناع اي اننا في وضع كلما ازداد انتاجنا الصناعي كلما ازدادت مستوردانا الصناعية من آلات ومعدات وسلع وسيطة ومواد اولية. وان النفع والربح الحقيقي للاقتصاد اللبناني لا يتحقق الا اذا تمكنا من انتاج هذه السلع بصورة اقتصادية تحد من تكاليف الانتاج وتجعله متكافئا من حيث السعر والجودة مع السلع المستوردة.

## الصادرات الصناعية اللبنانية

لا شك ان احد المؤشرات العامة للاستدلال على تطور القطاع الصناعي اللبناني هو نمو الصادرات الصناعية خلال فترة معينه من الوقت. وكل الدلائل تشير ان الصادرات الصناعية تنمو بنسبة عالية ومتزايده من سنة الى سنة. فقد كانت الصادرات الصناعية عام ١٩٦١ لا تزيد عن ١٨،٥ مليون ليرة لبنانية فاصبحت عام ١٩٦٨ تزيد عن ١٣٩ مليون ليرة لبنانية اي انها ازدادت بنسبة متوسطة قدرها ٢٤،٥٪ في السنة خلال الفترة ما بين ١٩٦١ ـ ١٩٦٨.

بينما ارتفعت قيمة مجمل الصادرات اللبنانية من ١٢٤،٤ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٧ الى ٢٦١،٩ عام ١٩٦٥ اي بنسبة قدرها ١٢،٢٪.

| | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ٩٦٠ | ٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ـــــة ـ | | | | | | | | | |
| ل الصادرات انيـــة | ١٢٤،٤ | ٩٤،٩ | ١١٩،٦ | ١٢١،٥ | ١١٦،٤ | ١٦٣،٩ | ١٧٢،٢ | ١٩٠،٦ | ١٦١،٩ |
| ـــــة | ٩٦١ | ٩٦٢ | ٩٦٣ | ٩٦٤ | ٩٦٥ | ٩٦٩ | ٩٦٧ | ٩٦٧ | |
| ل الصادرات انيـــة | ١٨،٥ | ٢١،٩ | ٢٥،٠ | ٤٥،٧ | ٦٠،٤ | ٦٨،٩ | ٨٧،٤ | ١٣٩ | |

وبعد القاء نظره سريعه الى الجدول اعلاه نلاحظ ان الصادرات الصناعية اللبنانية كانت تشكل ٥، ١٥٪ من مجموع الصادرات اللبنانية فاصبحت سنة ١٩٦٥ تشكل ٣، ٢٣٪ اى ان نسبة نمو الصادرات الصناعية تسير بصورة اسرع من نسبة نمو الصادرات اللبنانية الاجماليـة ٠

وهذه الظاهرة جديرة بالاهتمام لما لها من نتائج حسنة على ميزان المدفوعات اللبناني خصوصا اذا ما استمرت هذه الصادرات اللبنانية في النمو على هذه الصورة السريعه والمتزايده ٠

لا شك ان هنالك اسباب عديدة وراء هذا التوسع في الصادرات الصناعية ومن اهم هذه الاسباب ان المنتج اللبناني استطاع تحسين جودة انتاجه وبذلك استطاع من تسويق انتاجه في الاسواق المجاورة وعلى الخصوص الاسواق العربية ٠ ان اغلب الصناعات الكبيرة التي انشئت في السنوات الخمس الاخيرة ابتدأت في توسيع انتاجها استجابة للطلب المحلي ومن ثم التطلع الى الاسواق الخارجية لتصريف انتاجها ٠ وقدرة المنتج اللبناني على ارضاء الذائقات للبلدان العربية المجاورة بصورة اسرع من المنتجين الاجانب وذلك حسب مواصفاتهم الخاصة ٠ لا شك ان اغلاق قناة السويس قد ساعد على نمو الصادرات الصناعيـة الى الاقطار العربيـة المجاورة ٠

كل هذه العوامل ساعدت على جعل نسبة نمو الصادرات الصناعية مرتفعة لهذه الفترة ، لكن يجب علينا التسلؤل هل يمكن للصادرات الصناعيـة من المحافظة على نسبة النمو هذه ٠ هذا ما يجب علينـا درسه بامعان ورويـة ٠

الاسواق الخارجية للسلع الصناعية اللبنانية

مقسمة حسب البلـــــدان

| | الكمية كلـــــغ | القيمـــة ل٠ل٠ |
|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | ٥٠،٨١١،٠٠٠ | ٣٨،٣٨٠،٠٠٠ |
| العـــــراق | ١٠،٨٥٤،٠٠٠ | ١٣،١١٨،٠٠٠ |
| الاردن | ٣٣،٥٧٤،٠٠٠ | ١١،٢٩٦،٠٠٠ |
| سوريـــــا | ٢١،٥٢٤،٠٠٠ | ٥،٧٦٩،٠٠٠ |
| الكويـــت | ١،٤٣٤،٠٠٠ | ٣،٣٤٠،٠٠٠ |
| مصـــــر | ٤،٢٩٣،٠٠٠ | ١،٥٢٨،٠٠٠ |
| بلدان اجنبية مختلفـــة | ٢٤،٠٥٧،٠٠٠ | ١٣،٩٥٠،٠٠٠ |

والجدول يبين بوضوح ا ن ما مقداره ٨٤٪ من الصادرات الصناعية تذهب الى البلدان العربية بينما ١٦٪ تذهب الى بلدان اجنبية اخرى٠ وتدل احصاءات الصادرات الصناعية لعام ١٩٦٨ ان هذه النسبة تدنت الى ١٢،٥٪ من نسبة مجمل الصادرات الصناعية٠

## تركيب الصادرات الصناعيـــة

وعند القاء نظره سريعه الى الجدول نلاحظ ان الصناعات المعدنيه تحتل الدرجة الاولى اذ بلغت نسبتها ١٣،٥٪ من مجمل الصادرات٠ ثم تأتي بعدها المواد الغذائية اذ بلغت نسبتهـا من مجمل الصادرات الصناعية حوالي ١٦٪ ثم تأتي بعدها بالترتيب المواد الكيماويه التي بلغـت نسبتها حوالي ١٠٪ من قيمة مجمل الصادرات الصناعية وتليها بالاهمية مستخرجات المناجم غيـــر المعدنيه اذ بلغت نسبتها حوالي ١٠٪ من قيمة الصادرات ايظ٠

| نوع السلعة | السعودية | العراق | الاردن | سوريا | ليبيا | الكويت | السودان | مصر | بلدان مختلفة | المجموع | نسبة كل سلعة من الصادرات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مواد غذائية | ٨٥٦٧٤ | ٧٥٣٩٣ | ٢٥٥٧٠ | ٨٤ | ٢٧٤ | ٢٥٠٢٧ | — | — | ١٥٣٨٨ | ٢٢٥٤١٣ | ٢١٦ |
| مشروبات | ٧٣٧ | — | ٧ | ٩٦ | ١ | — | — | — | — | ٨٤٣ | ٠٥٨ |
| منسوجات | ٥٥٣١٤ | ١٥٧٠٣ | ٢٥٢٩٥ | ٦١٨ | ١٥٢ | ٣٢٩ | ٢٠ | ٦٨ | ٩٥٢٥١ | ١٠٥٢٥٣ | ١٤٥٢ |
| أحذية | ٢١١ | ٤٥ | ١١ | — | ٢٩ | ٨٣ | ٨ | — | ١٩٢ | ٥٨٠ | ٠٥٤ |
| أصناف البسة | ٤٥٣٩٨ | ٢٣٠ | ٩٣٩ | ١٥ | ١٥٠٨٥ | ٦٨٤ | ٢١ | ٤ | ٣٥٢ | ٧٥٨٣٢ | ٥٦٪ |
| ماكس وقشر تلبيس | ٢٥٤٣٦ | ٢٩٢ | ١٥٨٥ | — | ٥٣ | — | — | — | ٢٣٢ | ٢٥٦٠٠ | ٣٥٢٪ |
| شغال خشبية ومفروشات | ٢٥٩٩١ | ٥٥ | ١٣١ | ٢ | ٨٨ | ٨٤ | — | — | ٥ | ٣٥٢٦٠ | ٢٥٤٪ |
| جلود مدبوغة | ٣٩ | ٨٤ | ٤٧ | ٥ | ٧ | — | — | — | ١٩٢ | ٣٧٦ | ٠٥٣ |
| صناعات كيماوية | ٤٥٥١٥ | ٤٥٠٤٣ | ١٥٠٤٧ | ١٥٩٠٢ | ٥٦١ | ٤٣ | ١ | ٦ | ٢٥٩٣٢ | ١٥٥٠٥٤ | ١٠٪ |
| آلات واجهزة كهربائية | ١٥٠٤٥ | ٤٥ | ٣٨ | ٦٥ | ٨٣ | ٢٤ | — | — | ٨٩ | ١٥٢٩٢ | ١٪ |
| أغراض | ٢٠٠ | ١٢٤ | ٢٣ | ٢٢ | ٣٣٥ | ١ | — | — | ١٦٢ | ٨٧٠ | ٣٥٢٪ |
| ورق | ١٥٨٨٢ | ٤٦٦ | ٢٦٧ | ٣٩ | ٦٨٦ | ٢٠٥٠ | ٣ | ٨٧ | ٩٠٠ | ٤٥٥٣٥ | ٠٥٨٪ |
| مستخرجات المناجم والمعدنية | ٩٥٤٠٩ | ١٥٥٢٤ | ٧٩٠ | ١٥٨٧٨ | ١٥١٢٥ | ١٥٤ | — | — | ١٩٥ | ١٥٥٠٧٨ | ١٠٪ |
| تلف | ١٥٧٧١ | ١٥٩٥١ | ٧٠٨ | ٢٨٠ | — | ٦٦٩ | ٤ | ١٠ | ٦٢٣ | ٦٥٠٢١ | ٤٥٢٪ |
| منوعات معدنية | ٩٥٦٣٠ | ٩٥١٥٤ | ٧٥١٨٥ | ٤٥٥٨٧ | ٤٤٨ | ٨٢٩ | ٢ | ١٨ | ٦٨٩ | ٣٢٥٥٤٦ | ٢٣٥٪ |
| منوعان بلاستيكية | ١٠٥٦٨٢ | ٥٠٧ | ٨٩٠ | ٩١ | ٤٥٤ | ١٧٣ | — | ٩٧ | ٤٢٦ | ٤٥٣٢٤ | ٣٥١٪ |
| المجموع | ٥٤٥٩٤٢ | ٢٧٥٧٢٢ | ١٨٥٩٤٩ | ٥٥٣٨٧ | ٥٥٣٠٨ | ٦٢ | ٢٩٣ | ١٧٥٦٣٧ | ١٣٩٥٨٦ | ١٠٠٪ | |
| | ٤٠٪ | ٢٠٪ | ١٣٥٥٪ | ٧٪ | ٣٥٥٪ | ٣٥٥٪ | ١٢٥٥٪ | ١٠٠٪ | | | |

اما من ناحية البلدان المستوردة ، فتحتل السعودية المركز الاول اذ بلغت نسبة مستوراداتها من مجموع قيمة الصادرات الصناعية حوالي ٤٠٪ ولقد جاء توزيع هذه المستوردات حسب الاصناف على النحو التالي : لقد استوردت السعودية حوالي ٦٢٪ من صادرات مستخرجات المناجم المعدنية و ٥٦٪ من صادرات الالبسة و ٣٨،٧٪ من صادرات المواد الغذاية و ٢٦٪ من المنسوجات و ٢٩٪ من صادرات المصنوعات المعدنية والصناعات الكيماوية .

ويأتي العراق بالمرتبة الثانية اذ استورد ما نسبته حوالي ٢٠٪ من مجمل الصادرات الصناعية اللبنانية . ولقد جاء توزيع هذه المستوردات حسب الاصناف على النحو التالي : ٣٢،٥ من مجمل صادرات المواد الغذائية و ٢٦٪ من صادرات المصنوعات المعدنية والكيماوية و ١٠٪ من مجمل صادرات مستخرجات المناجم غير المعدنية و ٩،٦٪ من مجمل صادرات المنسوجات .

ويأتي الاردن بالمرتبة الثالثة اذ استورد ما نسبته ١٣،٥٪ من مجمل الصادرات اللبنانية ولقد جاء توزيع هذه المستوردات على النحو التالي : ٢٢٪ من مجمل صادرات المصنوعات المعدنية و ١١،٩٪ من مجمل صادرات الالبسة و ١١،٩٪ من مجمل المنسوجات و ٦،٩٪ من مجمل صادرات مستخرجات المناجم غير المعدنية .

وتأتي سوريا بالمرتبة الرابعة اذ استوردت ما نسبته حوالي ٧٪ من مجمل الصادرات اللبنانية ولقد جاء توزيع هذه المستوردات على النحو التالي : ١٣،٣٪ من مجمل صادرات الصناعات الكيماوية و ١٢،٤٪ من مجمل صادرات مستخرجات المناجم غير المعدنية .

## بعض المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي

لقد لمسنا ان تحليلنا للتعداد بين الصناعيين يبقى مقتصرا على البحث المكتبي وبعيدا بعض الشيء عن الواقع والحقيقة اذا لم يعزز باستقصاءات في الميدان ، وذلك عن طريق زيارة عدد من الصناعات اللبنانية المختلفة • وفي خلال ستة اشهر من هذا العام قمنا بزيارة حوالي مائة مصنع وراقبنا عمليات الانتاج واطلعنا على نوعية الآلات والمعدات المستخدمة ، وناقشنا المسؤولين عن ادارة هذه المصانع عن المشكلات التي تواجههم والحلول التي يقترحونها وعند تقيمنا لهذه المشكلات تمكنا من تصنيفها تحت ثلاثة اقسام رئيسية :

١ ــ مشاكل وصعوبات ناتجة عن طبيعة البلد ووضعه الجغرافي •

٢ ــ مشاكل وصعوبات ناتجة عن عدم وجود سياسة صناعية واضحة يسير عليها البلد وضعف الجهاز الحكومي المسؤول عن القطاع الصناعي •

٣ ــ مشاكل وصعوبات ناتجة عن مسلك بعض الصناعيين

لا بد من التنويه ان هذا التصنيف الذى سوف نتبعه لا يعني بالضرورة ان جميع المشاكل التي سوف نتعرض اليها في بحثنا سوف تقع ضمن باب واحد من هذه الابواب المذكورة بل سوف نلاحظ ان بعضها يمكن ان تقع ضمن بابين او ثلاث ابواب من التصنيف المذكورة •

### ١ ــ طبيعة البلد ووضعه الجغرافي

#### أ صغر السوق المحلي

لقد تطرقنا في الاجزاء السابقة من هذا البحث الى هذا الموضوع • لكن لا بد من العودة اليه ثانية لانه باعتقادنا يشكل المعضلة الرئيسيه التي تواجه الصناعة اللبنانية • ولا بد من التنويه هنا ان هذا الموضوع بالذات يحتم على الدولة ان تحدد سياستها الصناعية والتجارية •

ركنا يعلم ان احد المقومات الرئيسيه للصناعة هو وجود سوق محلي لتصريف الانتاج • وكلنا يعلم ان السوق المحلي صغير نسبيا لان عدد سكان لبنان لا يتجاوز المليونين ونصف • هذا وان كان معدل دخل الفرد اللبناني مرتفعا نسبيا اذا ما قورن بالنسبة للبلدان المجاورة الا انه يبقى منخفضا جدا اذا ما قيس بالبلدان الاوروبية والاميركية • لذلك يمكننا القول بالاجمال ان السوق المحلي يعد صغيرا جدا بالنسبة لصناعات عديدة والتي لا يمكن تبرير وجودها بسبب صغر السوق • وان خير مثال على ذلك : الصناعات البتروكيماويه ، صناعة السيارات ، صناعة الحديد والفولاذ والصناعات الالكترونية •

لذلك يمكننا القول ان اغلب الصناعات التي تستفيد من وفورات الحجم الكبير هي صناعات غير مؤهلة لكي تقوم وتعيش في لبنان هذا اذا ارادت ان تعتمد على تصريف الجزء الاكبر من انتاجها في السوق المحلي لكن الوضع يختلف فيما اذا كان هدف هذه الصناعات هو التصدير للاسواق الخارجية وذلك بسبب الفرق الشاسع الذى يمكن ان ينتج في تكاليف الانتاج بين الوحدات الانتاجية الصغيرة والوحدات الانتاجية الكبيرة •

ان حجم السوق المحلي اللبناني لا يسمح في حالات كثيرة بوجود مؤسسات عديدة في حقل صناعي معين ، بل انه لا يسمح في حالات عديدة اخرى بوجود حتى وحدة انتاج واحدة متوسطة الحجم • وخير مثال على ذلك مصنع السماد الكيماوى ( أسمو ) اذ ان هذا المصنع يعد من حيث الحجم من اصغر الوحدات الانتاجية لهذه الصناعة في العالم ، ومع ذلك وبعد منحه الحماية الكافية وانتزاعه لنسبة عالية من السوق المحلي ، لا يزال انتاجه لا يتعدى نصف استطاعته الانتاجية ولا يزال حتى الان بعيدا عن نقطة التعادل ( النقطة التي تتساوى فيها التكاليف مع الايرادات ) •

ان صغر السوق المحلي يسبب مشاكل عديدة على الدولة المبادرة في معالجتها ، وهذا ما سوف نناقشه في التفصيل عن بحثنا لسياسة الدولة الصناعية •

ومما تجدر الاشارة اليه ان الابحاث العديدة التي اجراها العديد من الباحثين اثبتت ان الحجم الامثل لوحدات الانتاج ، اى الحجم التي تكون فيه تكاليف الانتاج عند حدها الادنى في العديد من الصناعات التي لا تستفيد من وفورات الحجم الكبير يجب ان لا يكون كبيرا • وهذا يعني ان السوق المحلي يمكنه ان يستوعب مؤسسة او اكثر في كل حقل صناعي لكن هذا العدد يجب ان لا يبالغ فيه بحيث ان لا يكون هنالك فرق شاسع بين الطلب المحلي والاستطاعة الانتاجية لهذه المؤسسات لذلك يجب درس الطلب الحالي وفي المستقبل لاعطاء رخص انشاء مؤسسات صناعية كما يجب ان تضل الاعتبارات التالية العناية الكافية : تكاليف الانتاج ومنع الاحتكار ، تحسين الجودة عن طريق المنافسة الصحيحة •

وعلى الرغم من كل هذه العوامل التي قد تخفف من وطأة الانعكاسات السلبية لصغر حجم السوق المحلي الا ان هذه المشكلة سوف تبقى في ذهن كل صناعي ، لذلك نتوقع ان نراه جاهدا يتطلع للاسواق العربية المجاورة للتخلص من هذه المشكلة عن طريق تصريف جزء من انتاجه في تلك الاسواق •

ب — عـــدم توفـــر المـواد الخـــام

يعد لبنان بلدا محدود الامكانات بالنسبة للمواد الخام التي تحتاجها الصناعة التحويليـــة لذلك كان اعتماد الصناعة اللبنانية شديدا على استيراد المواد الخام والمواد نصف المصنعه هذا بالاضافة الى السلع الترسمالية • وفي جزء سابق من هذا البحث بينا بالتفصيل المبالغ التي يستوردها القطاع الصناعي من الخارج •

نتيجة لذلك يتحمل الصناعي اللبناني عبء شحن المواد الخام من الخارج وهذا العبء يكون على اشده كلما كانت نسبة النفايات عالية بالنسبة للسلع النهائيـــة •

ولا بد من الاشارة هنا ان الصناعي اللبناني يتحمل ايضا اعباء مالية بسبب احتفاظه بمخزون سلعي كبير من المواد الخام ونصف المصنعه اما خوفا من انقطاعها وبالتالي توقفه عن العمل او ارتفاع اسعارهـــا في السوق العالمي • هذا بالاضافة الى العبء الناتج عن كون بعض هذه المواد خاضعة للتعرفة الجمركيـة والرسوم البلديـــة •

صحيح ان التحسن الذي طرأ على وسائل النقل والمواصلات وتدني تكاليفها ساعد بعض الشيء البلدان الفقيره بالمواد الخام من باب التصنيع الا ان ذلك لا يجعلها تجني جميع الفوائد والارباح التي تجنيها البلدان التي تتوفر فيها المواد الخام • لان عملية التصنيع في البلدان الفقيره بالمواد الخام تبقـــى مقتصرة على تشغيل الرساميل واليد العاملة فقط بينما في البلدان الغنيه بالمواد الخام يتعدى ذلك الـى تنمية واستغلال الثروات الطبيعية ايضا • وبذلك نلاحظ ان القيمة المضافه المباشرة وغير المباشرة الناتجـــة عن التصنيع تكون عادة اقل بكثير اذا لم تتوفر المواد الخام في البلد •

ج — بلد قائم على التجارة والسياحة لا يشجع القيام بانشاء صناعات فيـه •

تشير الاحصاءات ان ما يقارب من ثلثي الدخل القومي اللبناني يأتي من قطاعي التجارة والخدمات لقد ساعد هذان القطاعان على ازدهار لبنان وتنمية موارده ، الا ان انعدام الاستقرار السياسي الذي خيم على منطقة الشرق الاوسط وسياسة التصنيع التي تقوم بها بلدان المنطقة احدثا اثرا سيئا على نشاط كـل من هذين القطاعين مما جعل فئة كبيرة من المواطنين تطالب بتوسيع القطاع الصناعي لزيادة مناعـة الاقتصـــاد القومـي لتخفيف العجز في الميزان التجاري •

كلنا نعلم عن الخصام المستحكم بين التجار والصناعيين ، فالتجار يدعون الى فتح باب الاستيراد منعا للاحتكار والصناعيين يطالبون بالحماية خوفا من الاغراق وحماية الصناعة الوطنية من المزاحمة غير المشروعة •

لذلك نلاحظ ان التجار يبرزون الحجة وراء الاخرى للدفاع عن موقفهم من ان لبنان هو السوق التجاري الوحيد للشرق العربي ويجب المحافظة عليه لانه بالاضافة الى ذلك يساعد على جلب السواح والمصطافين للتبضع وشراء الحاجيات التي لا يستطيعون شراءها في بلادهم •

لا احد ينكر اهمية بيروت كسوق تجاري للبلدان العربية ولكن هذا لا يتناقض مع اتباع سياسة حكيمة لحماية الصناعات اللبنانية • ان اطلاق حرية الاستيراد دون التخطيط لسياسة اقتصادية صناعية طويلة الاجل سوف يكون لها نتائج سيئة على الاقتصاد القومي •

يجب ان لا يطغى قطاع واحد على بقية القطاعات بل يجب ان تنمي جميع القطاعات الاقتصادية في البلد في سبيل تحقيق هدفين رئيسيين : زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية للسواد الاعظم من المواطنين •

د ـ نتيجة لسياسة الباب المفتوح ، اصبح الانتاج الوطني غير قادر على ارضاء رغبات المواطنين الا اذا تساوى من حيث الجودة مع السلع الاجنبية

لا شك ان انفتاح سوق لبنان امام السلع الاجنبية جعل المواطن اللبناني يقارن ويفاضل بين مختلف السلع لذلك اصبح قوى المراس بتفضيله السلع الجيدة مهما كان مصدرها على السلع الرديئة ومما يجب التنويه اليه في هذا المجال ان الحس الوطني لدى الفرد اللبناني لم يصل الى المستوى الذي يجعله يفضل السلع الوطنية على السلع الاجنبية حتى ولو اقتضاه ذلك شيء من التضحية وذلك للاسباب التالية :

١ ـ تدني جودة بعض السلع اللبنانية وعدم اهتمام بعض الصناعيين في تحسينها •

٢ ـ التباهي والمفاخرة بشراء السلع الاجنبية وليس بشراء السلع الوطنية •

٣ ـ عدم وجود فرق شاسع في الاسعار تجبر المستهلك على شراء السلع الوطنية •

كل هذه العوامل ولدت لدى المستهلك اللبناني فقدانه الثقة بالصناعة اللبنانية • ومما قوى هذا الاعتقاد قيام بعض الصناعيين بعدم وضع اسمائهم على منتجاتهم وغيرها من الطارق للتقرب من المستهلك تحت اسم اجنبي يثق به •

هـ — بلد صغير لا يمكنه من املاء شروطه عند عقد الاتفاقيات التجارية •

لا شك ان صغر حجم لبنان يفقده مزايا كثيرة في الحقل الاقتصادي ، اذ ان لبنان لا يملك القوة التفاوضية التي تجعله على قدم المساواة مع غيره من البلدان التي يتفاوض معها •

ان الاسواق العربية هي الاسواق الطبيعية للصناعة اللبنانية لكن الاسباب عديدة منها اختلاف الانظمة السياسية وضعف مركز لبنان التفاوضي جعل هذه الاسواق الخارجية غير مستقرة ولا يعتمد عليها في المستقبل •

فاذا نظرنا الى علاقات لبنان التجارية مع كل من سوريا والعراق والسعودية نلاحظ ان لبنان كان دائما يخضع لشروط الغير دون ان يقنع الغير بعدالة شروطه •

وخير برهان حسي على ذلك هو ربط السعودية لتجديد الاتفاق التجاري بينها وبين لبنان بانشاء مصفاة ثالثة تقوم السعودية بتمويلها •

٢ — المشاكل الناتجة عن عدم وجود سياسة صناعية ، وضعف الجهاز المسؤول

اما المشاكل والصعوبات الناتجة عن عدم وجود سياسة واضحة يسير عليها البلد ، وضعف الجهاز الحكومي المسؤول عن القطاع الصناعي فهي عديدة ورئيسية • وان كان القطاع الصناعي قد استطاع التغلب على بعض هذه الصعوبات في الماضي الا انه بكل تأكيد يعاني الان من مشاكل وصعوبات جذرية نتيجة لذلك •

أ ـ عدم وجود تشريع مستقر قائم على أسس علمية فيما يخص الحماية الجمركية .

لا تزال الى الان مقدرات الحماية بين ايدى المجلس الاعلى للجمارك المسؤول الاول والاخير عن التعرفات الجمركية . ان عم المجلس الاعلى للجمارك زيادة واردات الجمارك التي تشكل نسبة عالية من واردات الخزينة ، وليس عمه حماية الصناعة اللبنانية . ليس هنالك ايه مقاييس علمية يتبعها المجلس الاعلى للجمارك في وضع التعرفات الجمركية لحماية الصناعة اللبنانية ، لذلك نلاحظ عن وجود تناقضات في التعريفات الجمركية لانها في الغالب كانت موضوعة ايام الانتداب الفرنسي وفي حالات عديدة اخرى نجدها نسخة طبق الاصل عن التعرفات الجمركية المطبقة في بلدان البنولوكس اى واضعيها لم ينظروا الى مصالح البلد ، لذلك جاءت التعرفات الجمركية في حالات عديدة لصالح السلع الاجنبية المنافسة للسلع التي تنتجها الصناعة الوطنية .

اذ انك تجد في حالات عديدة ان السلع النهائية المستوردة تدفع نفس التعرفة الجمركية التي تدفعها المواد الخام التي تستخدمها الصناعة الوطنية ، فاذا اخذنا بعين الاعتبار الخسارة الناتجة عن عملية الاستصناع بسبب النفايات وغيرها تجد ان التعرفة الجمركية الحالية تحمى الصناعة الاجنبية ضد الصناعة الوطنية في السوق المحلي .

اما في الاسواق الخارجية فان المركز التنافسي للصناعة اللبنانية لا يزال يشكو من ضعف تجاه السلع الاجنبية المنافسة لان الصناعة اللبنانية لا تزال تتحمل عبء الرسوم الجمركية التي تدفعها على المواد الخام وهذا مما يجعلها قادرة على منافسة السلع التي تتمتع بمختلف المنح والمساعدات .

هذا من جهة ، اما من جهة اخرى نلاحظ ان عددا من الصناعات تتمتع بحماية عالية جدا نتج عنها تدني في جودة السلع وارتفاع في اسعارها . لا شك ان موضوع الحماية الجمركية مهم جدا لتنمية الصناعات لذلك يجب ان تعطى قدرا اكبر من الاهتمام لان الصناعات الناشئة اذا لم تعط القدر الكافي من الحماية في الوقت المناسب ينتج عن ذلك خسارة للاقتصاد القومي كما يجب ان يطالب من الصناعيين في المقابل تحسين جودة انتاجهم والمحافظة على مستويات الاسعار .

ب ـ عدم وجود سياسة واضحة ومحددة بخصوص انشاء المصانع الجديدة .

ان منح رخص انشاء مصانع جديدة لا يعتمد الى اى اساس ، لذلك ونتيجة لهذه السياسة تكاثرت المؤسسات الصناعية في مختلف الحقول الصناعية واصبحت الطاقة الانتاجية للمصانع القائمة تفوق كثيرا الطلب المحلي .

لذلك يجب ان توضع قواعد واسس جديدة لمنح رخص انشاء مصانع جديدة في حقل صناعي معين ، لان تكاثر عدد المؤسسات الصناعية لا يعني بالضرورة من وجود ازدهار اقتصادى في البلد ، بل ان كفاءة الانتاج نتيجة المنافسة المشروعة هي التي تقود الى الازدهار الاقتصادى .

والاعتقاد السائد ان هنالك حقول صناعية عديدة تشكو من تضخم وجود المؤسسات الصناعية فيها ، ولقد نتج عن ذلك هلك الرساميل ، ووجود طاقة انتاجية فائضة غير مستغلة ، ما جعل هذه المؤسسات تبذل جهدها لزيادة حصتها من السوق حتى ولو كان ذلك عن طريق تدني جودة سلعها .

لا شك ان المنافسة المشروعة لها نتائج حميدة بالنسبة لكل من النوعية ومستويات الاسعار وبالتالي فانها تقود الى تحسين طرق الانتاج للحد من التكاليف ، ولكن اذا احتدمت المنافسة وزادت عن حدها المعقول فان ذلك سوف ينتج عنه انعكاسات سيئة على النشاط الاقتصادى .

جـ ـ عدم وجود مواصفات صناعية تجبر الصناعيين التقيد بها .

مما تجدر الاشارة اليه ان جميع البلدان الصناعية تجبر الصناعيين على التقيد بمواصفات معينة للسلع التي ينتجونها وبذلك يمكن الحد من التلاعب بالنوعية فاذا قررت الدولة ان تحمي الصناعة الوطنية يظل المستهلك متأكد من جودة السلع الوطنية لان الدولة تراقب نوعية السلع المنتجة محليا .

لقد انشئ حديثا في لبنان مؤسسة للمواصفات والمقاييس من واجباتها وضع مواصفات للسلع ، وعلى ما يبدو ان هذه المؤسسة قد قامت فعلا بوضع بعض المواصفات للسلع اللبنانية المنتجة محليا ، لكن سير عمل هذه المؤسسة بطيء جدا لانها لم تعزز بجهاز فني قوى يقوم بالدراسات والاختبارات اللازمة في وقت معقول .

ومما يثلج الصدور ان عددا كبيرا من الصناعيين الذين تحدثنا معهم يبدون ضرورة تطبيق المواصفات على السلع الوطنية. والاعتقاد السائد ان مؤسسة المواصفات والمقاييس لا يمكنها من وضع جميع المواصفات في فترة وجيزة. لذلك يمكنها الاستعانة بعض المواصفات من بلدان اخرى والاسراع في تطبيقها لان ذلك يساعد جدا على تحسين الجودة، واعادة ثقة المستهلك اللبناني والعربي بالسلع اللبنانية.

اذ ان الدلائل تشير الى ان المستهلك اللبناني فقد حماسته تجاه الصناعة اللبنانية نتيجة التلاعب بالنوعية وتدني جودتها. كما ان جميع الدلائل تشير اننا خسرنا عددا من الاسواق الخارجية نتيجة تدني الجودة. اذا كان الصناعيون يبدون ضرورة تطبيق المواصفات اللبنانية، فما على الدولة الا ان تتنهز هذه الفرصة وتبادر بعمل ما يلزم للاسراع في اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا المجال.

د ـ عدم توفر الخدمات الهيكلية الضرورية للصناعة بصورة مستمرة وباسعار تجارية

معقولة

لا احد ينكر على الدولة جهودها في سبيل تأمين الماء والكهرباء ووسائل النقل والمواصلات لعدد كبير من المناطق اللبنانية. الا ان هنالك بعض الانتقادات يوجهها الصناعيون بخصوص هذه الخدمات.

هنالك انتقادات عديدة توجه لانقطاع التيار الكهربائي وهذا الانقطاع في التيار الكهربائي وان كان لا يؤثر على المستهلكين في الانقطاع المنزلي الا ان انقطاعه بالنسبة للصناعي يعني توقف المصنع عن العمل وهذا له نتائج كثيرة منها زيادة تكاليف الانتاج والتأخير في تسليم السلع عن مواعيدها المقررة.

كما يعتقد بعض الصناعيين ان سعر الكهرباء للاغراض الصناعية لا يزال مرتفعا نسبيا بالمقارنة مع البلدان الاوروبية. ويمكن للدولة الاهتمام بهذا الموضوع خصوصا اذا علمنا ان لبنان يشكو من وجود طاقة كهربائية فائضة عن الطلب المحلي ومن المفيد تشجيع الصناعيين على استغلال هذه الطاقة وذلك بتخفيض اسعار الكهرباء بدلا من هدرها عن طريق قيام الصناعيين بتوليد الطاقة الكهربائية التي يحتاجونها بانفسهم.

كما توجه الانتقادات العديدة الى الخدمات الهاتفية والبريدية ، ان الخدمات الهاتفية غير كافية وفي حالات عديدة غير متوفرة ، فاذا علمنا ان الخدمات الهاتفية ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في القطاع الصناعي فاننا لا شك نقدر الخسارة الجسيمة التي يتعرض لها القطاع الصناعي من جراء عدم توفير الخدمات بصورة متواصلة ومستمرة .

ونفس الانتقادات توجه الى الخدمات البريدية ، وذلك بعدم انتظامها وتأخرها ، والخسائر التي يمكن ان تنتج عن هذا التأخير في المواصلات البريدية .

ثم تأتي اسعار المحروقات وعلى الخصوص " فويل أويل " فالاعتقاد السائد لدى اغلب الصناعيين ان اسعار الفويل أويل مرتفعة في لبنان وهذا يشكل عبء مالي للصناعيين ، لذلك يجب على الدولة دراسة هذا الموضوع بدقة ومقارنة الاسعار المحلية بالاسعار العالمية واتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة في هذا المجال .

هـ ـ عدم وجود مؤسسات مالية قادرة على مد المشاريع الصناعية بقروض طويلة الاجل وبفائدة متدنية

ان لبنان متخم بالبنوك والمؤسسات المالية التي تمد المؤسسات بقروض للمدى القصير لكنه يفتقر اشد الافتقار لوجود مؤسسات مالية تمد المشاريع الصناعية بقروض متوسطة او طويلة الاجل وبفائدة متدنية .

لقد استطاع القطاع الصناعي في الماضي من التغلب على هذه القضية لان اغلب الصناعات اللبنانية تعتمد على الرساميل الخاصة التي تؤمنها بعض الاسر الصناعية ، ولان الرأسمال اللازم في ذلك الوقت لم يكن كبيرا . اما الان فان المشاريع الصناعية اصبحت تحتاج الى مبالغ كبيرة من المال ، كما انها خرجت من نطاق الملكية الفردية وبذلك اصبح ملحا جدا وجود بنك للانماء يمد المشاريع الانمائية بقروض طويلة الاجل وبفائدة متدنية .

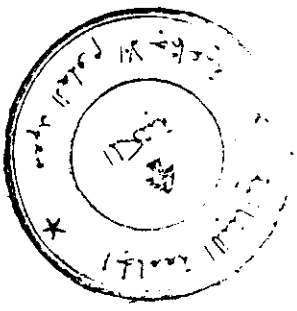

لا بد من الاشارة هنا ان هنالك مصدرا اخر للتسليف هو مصرف التسليف الصناعي والزراعي والعقاري الذي استطاع مد بعض المشاريع الصناعية بقروض طويلة الاجل الا انه اصبح عاجزا الان عن القيام بالدور الفعال في هذا المجال لان امكنياته محدودة جدا .

لذلك يجب ان تسعى الدولة في سبيل الاسراع بانشاء بنك الانماء الذي استغرق مدة طويلة في سبيل اعداد التحضيرات اللازمة لانشائه .

وباعتقادنا ان القطاع الصناعي في الوقت الحاضر ونظرا للظروف السياسية التي تسيطر على المنطقة بامس الحاجة الى مؤسسة تقف بجانبه وتمده بالقروض طويلة الاجل .

ز — عدم توفر مدارس مهنية كافية تزود القطاع الصناعي بالعناصر البشرية المؤهلة والكفوءة .

---

يعتقد البعض ان اجر العامل اللبناني لا يزال متدنيا اذا ما قورن بمثيله العامل الاوروبي ولكن اذا ما قارنا مقدار ما ينتجه العامل اللبناني بما ينتجه العامل الاوروبي نتأكد ان اجر العامل اللبناني متدنيا نظرا لكونه عامل على مستوى انتاجي متدن بسبب كونه متدن الثقافة والخبرة كما انه غير مخلص لعمله ولا يربطه بعمله اى رابط .

لا شك ان السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم تدربه في المدارس المهنية التي تثقفه وتحبب العمل اليه وتربطه ارتباطا وثيقا بالآله التي يديرها ويشكو الصناعيون بمرارة من هذه الحالة ويعزون سبب ذلك الى عدم وجود مدارس مهنية كافية تثقف العمال وتدربهم على مختلف المهن .

ان لبنان يشكو من كثرة وجود المهندسين والعمال اليدويين لكنه يفتقر جدا الى الفئات العمالية الثلاث التي تقع ما بين المهندسين والعامل غير المدرب ونعني بها : رؤساء الورش ، العمال المدربين ، والعمال نصف المدربين . وعدم توفر هذه الفئات سبب في انخفاض الكفاءة الانتاجية في الصناعة اللبنانية .

ـ ونعتقد ان هنالك سببان رئيسيان وراء عدم توفر هذه الفئات المؤهلة .

١ ـ تفضيل الشباب اللبناني للمهن التجارية والمكتبية وتفوره من العمل في المصانع والورش ، اما الاحتقار هذه المهن او ان اجورها متدنية بالنسبة لغيرها من المهن الاخرى .

٢ ـ عدم وجود مدارس مهنية تدرس وتدرب الشباب اللبناني على مختلف المهن الصناعية ، ويمكن التغلب على هذه المعضلة بالطرق التالية :

١ ـ انشاء مدارس مهنية جديدة .
٢ ـ اجتذاب التلامذة لهذه المدارس بواسطة المنح والمساعدات المالية .
٣ ـ رفع مستوى هذه المهن عن طريق تحسين الاجور وشروط العمل .

ح ـ ضعف وعدم كفاءة الجهاز الحكومي المسؤول عن القطاع الصناعي .

ان الجهاز الحكومي المسؤول عن القطاع الصناعي في لبنان ضعيف ويفتقر الى العناصر المؤهلة للقيام بمسؤوليته بصورة كفوءة وفعالة .

كما ان الاحصاءات الصناعية التي يملكها هذا الجهاز ويقوم باعدادها سنويا عديمة الفائدة اولا لقلة المعلومات التي تبينها هذه الاحصاءات وثانيا لتدني درجة صحتها .

ونظرا لانعدام وجود سياسة صناعية واضحة نلاحظ ان هذا الجهاز يتخبط بقراراته وتوصياته كما ان اغلب هذه التوصيات والقرارات لا تؤخذ بعين الاعتبار جميع النواحي الاقتصادية للبلد هذا بالاضافة عن بعدها الشديد عن القواعد الاقتصادية السليمة .

ونستطيع التأكيد انه لو توفر الجهاز الصالح بعناصره الكفوءة والمؤهلة لاستطاع حل الفراغ الناتج عن انعدام وجود سياسة صناعية بانتهاجه اسلوبا قائما على العلم والمنطق والتجارب التي مارستها البلدان التي سبقتنا في ميدان التصنيع ، ولوفرنا على الصناعيين كثيرا من المشاكل التي يواجهونها الان وفي المستقبل .

## ط ـ الاجـــازة المسبقـــة علـى استيـــراد الآلات والمعدات الصناعيـــة ٠

ومما تجدر الاشارة اليه ان عددا كبيرا من موظفي الجهاز المسؤول يقضون جـــــزءا يسيرا من وقتهم لانجاز المعاملات المتعلقة بالاجازة المسبقة لاستيراد الآلات والمعدات ، هـــذا على الرغم من ان الحكومة قد اعفت جميع هذه الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية لتشجيـــع التصنيع في البلد ، لذلك فان الروتين الحكومي لتخليص وانهاء معاملات الاجازات المسبقة يسبب بعض المشاكل للصناعيين واضاعة للوقت لكل من الصناعيين وموظفي الجهاز المسؤول ٠

ما الغاية اذن من اخضاع استيراد الآلات والمعدات للاجـــازة المسبقـــة ؟ وهل هـــذه الغايـــة تبرر هـــذه الاجراءات الروتينيـــة ٠

يعتقد البعض ان الغايـــة من ذلك تمكين الجهاز المسؤول احصاء قيمـــة وعدد الآلات الصناعيـــة المستوردة سنويـــا ٠ لكـــن اذا صـــح ذلك فاننا نعتقـــد ان ادارة الجمارك يمكنهـــا تحقيق ذلك بصورة افضـــل وباقـــل وقت وجهـــد ودون اخضاع الآلات للاجـــازة ٠

كما يعتقد ان هنالك سببا اخر اهـــم من الاول اذ تتيح للجهاز المسؤول هـــــــع استيراد المعدات والآلات الصناعيـــة اذا تبيـــن ان عدد الصناعـــع في حقل معين قد تكاثر وتضخم ٠

لقد خول المرسوم الاشتراعي رقـــم ٣٠ والخاص بتنظيم الصناعـــة وتنميتهـــا مكتـــب التنميـــة الصناعيـــة التوصيـــة بمنع انشاء مصانع في حقل صناعي اذا اظهرت الدراسات ذلك ، فاذا وافق وزيـــر الاقتصاد الوطني على هذه التوصية تحال عندئذ الى مجلس الوزراء وعند صدور المرســـوم بشأن المنع يتحتم على الصناعيين التقيد بهذا القرار سواء كانت الآلات مستوردة من الخارج او مصنوعـــة محليـــا ٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ومما يجب الاشارة اليه ان منع استيراد الآلات الصناعية في حقل معين لا يعني بالضرورة منع انشاء مصانع في هذا الحقل ، لانه اصبح من الممكن الان صنع انواع عديدة من المعدات الصناعية محليا ، كما يمكن ايضا شراء آلات مستعملة واستخدامها لكن عند صدور مرسوم عن مجلس الوزراء بمنع انشاء مصانع في حقل معين فان ذلك يطبق على الآلات المستوردة والآلات المصنوعة محليا .

لذلك نلاحظ انه يمكن تحقيق الهدفين : جمع الاحصاءات عن قيمة الآلات الصناعية ومنع استيرادها في حقل صناعي معين بصورة افضل وباقل جهد ممكن بوسائل وطرق لا تستدعي تطبيق الاجازة المسبقة على استيراد الآلات .

ى ـ المجمعات الصناعية

ولتشجيع التوسع الصناعي فقد اعفت الحكومة جميع المشاريع الصناعية من الضرائب لفترة ست سنوات ورفعت هذه المدة الى عشر سنوات في حال انشاء صناعات خارج منطقة بيروت .

لا بد من التنويه هنا وبعد القاء نظرة على التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي في لبنان ملاحظة الحقيقة التالية وهي ان الاغلبية الكبرى للنشاط الصناعي في لبنان يكاد يكون محصورا بما يدعى منطقة بيروت الكبرى بينما حصة باقي المناطق اللبنانية من النشاط الصناعي فتعد زهيدة جدا نسبيا .

ولتلافي ازدحام النشاط الصناعي في منطقة واحدة ومما تستتبعه في المستقبل من ارتفاع في تكاليف الانتاج نظرا لارتفاع الاجور والايجارات والمواصلات وارتفاع ثمن الارض وغيرها ، وامتدادا لسياسة الحكومة الرامية الى تنمية الموارد البشرية والطبيعية في مختلف المناطق اللبنانية يجب على الحكومة دراسة مشروع انشاء مجمعات صناعية وتزويدها بمختلف الوسائل الضرورية للصناعة. ان هذه المجمعات الصناعية بالاضافة الى كونها توزع النشاط الصناعي على مختلف المناطق، فانها تساعد ايضا على تنشيط حركة التصنيع في البلد لكونها تخفض التكاليف الرأسمالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتجعلها في وضع افضل لتأمين المساعدات الفنية والنصائح التكنولوجية . كما تساعد ايضا على الحد من تكاليف النقل والمواصلات خصوصا اذا اشتملت على صناعات متكاملة .

## ٣ ـ المعوقات الناتجة عن مسلك بعض الصناعيين

بعد ان تحدثنا باسهاب عن المعوقات الناتجة عن البيئة لبنان وموقعه الجغرافي والمعوقات الناتجة عن عدم وجود اي سياسة صناعية للدولة وضعف الجهاز الحكومي المسؤول ، اصبح من المنطقي التحدث عن المعوقات الناتجة عن مسلك بعض الصناعيين .

### أ ـ ينقصه الابداع وتتحكم بالاغلبية روح التقليد

ان الصناعة تحتاج الى المجازفة والمخاطرة لان كل حقل صناعي جديد يختلف عن غيره من بقية الحقول الصناعية القائمة من حيث الانتاج ، والتسويق وغيرهما من العوامل الاخرى . نظرا لذلك فقد تغلبت روح التقليد على روح الابداع في مسلك عدد كبير من الصناعيين فاذا تبين للبعض ان حقلا صناعيا معينا يحقق بعض الارباح الان ، واصبحت طريقة الانتاج والتسويق معروفة لديهم ، نلاحظهم يتسابقون في انشاء مصانع في نفس هذا الحقل الصناعي .

لا شك ان تكاثر المؤسسات الصناعية في حقل صناعي معين يعود في الغالب الى روح التقليد وانعدام روح المجازفة والابداع . ومما يجدر ذكره ان حقولا صناعية عديدة لم تطرق حتى الان بينما نلاحظ حقولا صناعية عديدة متخمة بالمؤسسات الصناعية التي تنتج نفس السلعة دونما بذل اي جهد بانتاج هذه السلعة على اشكال اخرى او ادخال تعديل او تحسين في الشكل والنوعية .

### ب ـ لا تزال تتسم العقلية الصناعية الداعية للربح القليل والانتاج الكبير على المدى البعيد

من المعروف ان اغلب الصناعيين كانوا ولا يزال بعضهم تجارا ثم تحولوا بطريق الصدفة الى صناعيين لذلك لا تزال تتغلب عند البعض الروح التجارية والداعية لاقتناص الارباح باسرع وقت ممكن لقد كان من نتيجة هذه العقلية التلاعب بجودة الانتاج وارتفاع الاسعار ، وهذا مما جعل المستهلك اللبناني يفضل السلع الاجنبية على السلع الوطنية لكل هذه الاخطاء الجسيمة هي نتيجة متابعة بعض الصناعيين ادارة مؤسساتهم الصناعية بنفس العقلية التي كانوا يديرون بها مؤسساتهم التجارية .

لا شك ان هناك اختلاف واضح في سياسة ادارة المتجر وادارة المصنع من الناحية ان لا تحقق الصناعة ارباحا في السنوات الاولى من بدء الانتاج بل ربما حصلت بعض الخسائر فالصناعي يقبل عادة هذه الحالة لانه يعرف دخوله السوق يتطلب منه بعض التضحيات لان مصاريفه تكون عالية كما ان تكاليفه تكون مرتفعة نسبيا بسبب صغر حجم الانتاج ،لكنه مع مرور الوقت وعند تمكنه من السوق وازدياد الطلب على انتاجه تقل تكاليفه وبذلك وبالتدريج تستطيع الصناعة من تحقيق الارباح .

ثم تأتي المشكلة الثانية وهي توزيع الارباح على المساهمين ،لقد سبق وذكرنا ان السنوات الاولى هي سنوات صعبة بالنسبة للصناعة ،لكن بعد انقضاء هذه السنوات الحرجة تتمكن الصناعة من تحقيق الارباح . ولكنها في الغالب لا توزع على المساهمين بل يعاد استثمارها في المشروع. وبذلك نلاحظ ان الصناعة تحتاج الى تخطيط ونفس طويل وروح للمجازفة وهذه تتناقض مع العقلية التجارية الداعية الى الربح السريع في الامد القصير.

جـ ـ لا يهتم بالقيام بدراسة حول جدوى وربحية المشروع الذي ينوى تحقيقه

ان الصناعي اللبناني لا يزال يعتقد الى الان ان الدراسات العلمية انما هي ترف وليست ضرورة ملحة يجب القيام بها للتأكد من سلامة المشروع وربحيته كما ان اعتماده على حسه الشخصي بربحية وسلامة المشروع هو اكبر بكثير من اعتماده على العقل والمنطق التي قد تبينه الدراسة الاقتصادية والفنية . ولكن اذا اجبر على تقديم دراسة للجهاز الحكومي فانه يسعى الى اقرب المؤسسات لتحضير دراسة تفي بالاغراض المطلوبة .

بعد الاعتماد على سير عدد من المشاريع الصناعية نستطيع القول ان المؤسسات التي تواجه صعوبات ومشاكل الان تكون في اغلب الاحوال قد اهملت القيام بدراسة من هذا النوع او في حال وجودها لم تكن على المستوى المطلوب لاهمالها عدد من المعطيات الرئيسية .

من الحكمة ان تعمد الدولة في طلب الدراسات الاقتصادية والفنية من اصحاب المشاريع الصناعية الجديدة كما يجب على الجهاز المسؤول التدقيق بهذه الدراسات ،ثم من المفيد لو ان الحكومة تنظم وتراقب مؤسسات الابحاث لرفع مستواها لكي تقوم بهذا العمل على مستوى علمي صحيح .

د ـ عدم اهتمامه الكافي بجودة الانتاج

لا شك ان الاهتمام بجودة الانتاج والتقيد بالمواصفات العالمية تتطلب جهودا كبيرة وتكاليف باهظة ان اغلب المؤسسات التي تتقيد بمواصفات عالمية تعمل عادة بترخيص من شركات الام الاجنبية والتي تمدها بالمهندسين والمعلومات التقنية لتحسين الجودة ومراقبتها ان هذا الارتباط ساعد جدا على تحسين جودة الانتاج وذلك بسبب الشروط الشديدة التي تفرضها الشركات الاجنبية على الشركات المحلية التي تنتج باسمها كما ان اغلب هذه المصانع تكون عادة مجهزة بجهاز لمراقبة الجودة ، وبذلك استطاعت هذه المصانع من انتاج سلع تساوى السلع الاجنبية ان لم تفق بعضها في الجودة ، واصبح من العسير التميز بين السلع الوطنية والسلع الاجنبية ، وبذلك اصبح من الممكن للسلع الوطنية منافسة السلع الاجنبية في السوق المحلي والخارجي .

اما اغلبية المصانع التي ليس لها اى ارتباط فني بالمصانع الاجنبية فقد اهملت الاعتناء الكافي في جودة الانتاج كما انها لم تحمل نفسها عناء انشاء جهاز خاص لمراقبة النوعية ، لذلك لم تستطيع الوقوف امام المنافسة الاجنبية في السوق المحلي الا بعد ان اخضعت هذه السلع الى الاجازة المسبقة او الى حماية عالمية .

هـ ـ عدم استخدام الصناعي اللبناني للعناصر البشرية المؤهلة

مما يدعو للدهشة ان العنصر الفني في عدد كبير من المصانع يكاد يكون محصورا برؤساء الورش والمكانيكيين . ان القطاع الصناعي مقتر اشد التقتير باستخدامه للعناصر البشرية المؤهلة مثل المهندسين للاكلاف الصناعية . ان الصناعي اللبناني لا يكلف نفسه عناء القيام بدراسة تبين له التكاليف والفوائد الناتجة عن استخدامه المهندسين والمحاسبين الصناعيين وعلى ما يظهر ان فرديته واستأثاره باتخاذ جميع القرارات بنفسه هذا بالاضافة من تخوفه من دفع الرواتب العالية لهؤلاء جعله لا يستعين بالفنيين الا في حالات الضرورات القصوى .

باستثناء عدد قليل من المصانع لم نلاحظ اى اثر للعنصر الفني بالمصنع . لا شك ان ذلك نقطة ضعف كبيرة لان العنصر الفني ضروري لمراقبة الانتاج واستحداث طرق تقنية حديثة للحد من تكاليف الانتاج . صحيح ان رؤساء الورش يمكنهم ان يصرفوا بعض الاعمال الرئيسية لكنهم بحاجة دوما الى عنصر فني يتلقون منه الاوامر كذلك بالنسبة للمحاسبين فان هنالك عدد قليل من المصانع التي تتبع حسابات للاكلاف الصناعية بصورة مفصلة .

و ـ ان الصناعي اللبناني يستثمر اموالا اكثر من مثيله الاوروبي للحصول على نفس كمية الانتاج

لقد درسنا هذا الموضوع بالتفصيل عند قيامنا بتقدير الرساميل المستثمرة في الصناعة اللبنانية • فقد تبين لنا عن وجود فرق شاسع بين الاحصاءات التي تبينها مصلحة الصناعة للرساميل المستثمرة وبين ما تحتاجه فعلا من رساميل للحصول على ذلك الانتاج الصناعي •

فان صحت احصاءات مصلحة الصناعة وتقديراتنا للرساميل المستثمرة فالفرق بين الاثنين هي الرساميل غير المنتجة والتي يمكن الاستغناء عنها دون اى نقص في الانتاج الصناعي •

والسبب في ذلك ربما عائد الى عاملين رئيسيين :

الطاقة الانتاجية الفائضة اذ ان اغلب الصناعات اللبنانية تشكو من وجود طاقة انتاجية غير مستغلة •

اما السبب الثاني هو عدم وجود تعاون صناعي بين الصناعات اللبنانية من حيث المدخلات والمخرجات • وخير مثال على ذلك انه في اغلب الاحيان يضطر مصنع معين لشراء آلة باهظة التكاليف وان كانت حاجته اليها لا يتعدى بضعة ايام في السنة فهذا بدون شك يسبب هلك للرساميل • فلو وجد تعاون مشترك بين مختلف الصناعات على نطاق واسع لا مكن التوصل الى حل هذه المشكلة وبذلك يمكن الحد من تكاليف الانتاج والحد من الرأسمال المستثمر ايضا •